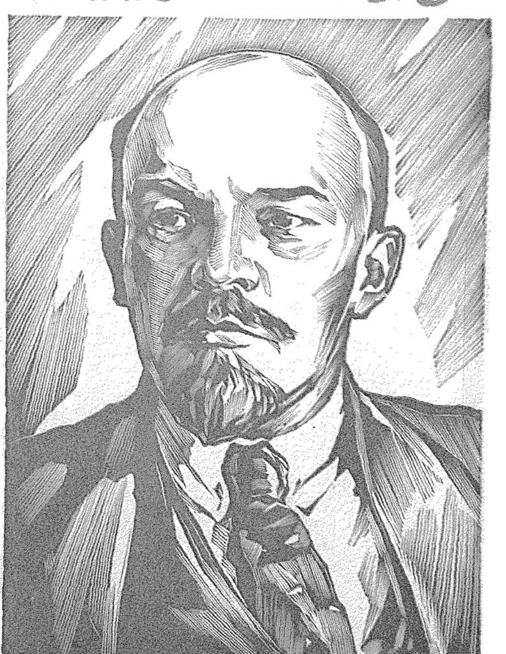
مسائل بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفييتي



يا عمال العالم اتحدوا!

لينين

مسائل بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفييتي

دار التقدم

موسكو

من الدار

هذه المجموعة لا تشمل غير جزء من ابحاث لينين التي تتناول قضايا بناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفييتي، اي مقالاته وخطاباته الاخيرة التي تتضمن استنتاجات وآراء عامة، وتحدد مهام بناء الاشتراكية ووسائله وطرائقه. والابحاث الواردة في المجموعة تعكس بسطوع مخطط لينين لبناء الاشتراكية والشيوعية في الاتحاد السوفييتي.

السنوات الخمس من الثورة في روسيا وآفاق الثورة العالمية

تقرير في المؤتمر الرابع للكومنترن، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢[1]

(القاعة كلها تستقبل الرفيق لينين بتصفيقات وهتافات عاصفة تستمر زمنا طويلا. الجميع يقفون وينشدون نشيد «الاممية»). ايها الرفاق! لقد ورد اسمي في لائحة الخطباء بصفتي المقرر الرئيسي، ولكنكم تدركون اني لا استطيع، بعد مرضي الطويل، تقديم تقرير كبير. وليس في وسعي ان اعطي غير مقدمة لأهم القضايا. ان موضوعي سيكون محدودا جدا. فان موضوع «السنوات الخمس من الثورة في روسيا وآفاق الثورة العالمية» لعلى درجة بالغة من السعة والكبر بحيث لا يستطيع، على العموم، خطيب واحد ان يستنفده في خطاب واحد. ولهذا لا آخذ لنفسي سوى قسم غير كبير من هذا الموضوع، ألا وهو مسألة «السياسة الاقتصادية الجديدة»[2]. وانا قصدا وعمدا لا آخذ سوى هذا القسم الصغير لكي اطلعكم على هذه المسألة التي غدت الآن المسألة الأهم، الأهم بالنسبة لي، على الاقل، لأني انكب عليها الآن.

وهكذا، ساتكلم واقول كيف بدأنا السياسة الاقتصادية الجديدة واي نتائج احرزنا بواسطة هذه السياسة. واذا اقتصرت على هذه المسألة، فلربما أفلح في عرض لمحة عامة واعطاء فكرة عامة عن هذه المسألة.

اذا بدأت من كيف أقدمنا على انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة، ترتب عليّ ان اعود الى مقالة كتبتها في عام ١٩١٨[٣]. ففي مستهل عام ١٩١٨، تطرقت بالضبط في مناظرة قصيرة الى المسألة التالية: اي موقف يجب ان نقفه من رأسمالية الدولة. وقد كتبت آنذاك:

«ان رأسمالية الدولة ستكون **خطوة الى الامام** بالقياس الى وضع الامور الراهن (اي آنذاك) في جمهوريتنا السوفييتية. فاذا قامت رأسمالية الدولة عندنا بعد نصف سنة تقريبا، فان هذا سيكون نجاحا ضخما جدا واوثق ضمانة بان الاشتراكية ستترسخ نهائيا عندنا بعد سنة وتصبح منيعة لا تقهر».

لقد قيل هذا، طبعا، عندما كنا اكثر غباوة مما نحن عليه الآن، ولكننا لم نكن على درجة من الغباوة بحيث لا نعرف كيف نبحث قضايا كهذه.

وعليه، كنت اتمسك في عام ١٩١٨ برأي مفاده ان رأسمالية الدولة كانت تمثل خطوة الى الامام بالنسبة لوضع الجمهورية السوفييتية الاقتصادي آنذاك. ان هذا الرأي يبدو غريبا جدا ولربما حتى اخرق لأن جمهوريتنا كانت، حتى في ذلك الوقت، جمهورية اشتراكية؛ في ذلك الوقت، كنا نتخذ كل يوم، بأعظم التسرع، — واغلب الظن بنافل التسرع — مختلف التدابير الاقتصادية الجديدة التي لا يمكن وصفها الا بانها اشتراكية. ومع ذلك، رأيت آنذاك ان رأسمالية الدولة تمثل خطوة الى الامام بالقياس الى وضع الجمهورية السوفييتية الاقتصادي آنذاك. وقد اوضحت هذه الفكرة بعد ذاك بمجرد تعداد عناصر النظام الاقتصادي في روسيا. كانت هذه العناصر، برأيي، العناصر التالية:

«١ ـ الشكل البطريركي للزراعة، اي الاكثر بدائية؛ ٢ ـ الانتاج البضاعي الصغير (وهو يشمل كذلك اغلبية الفلاحين ممن يتاجرون بالحبوب)؛ ٣ ـ الرأسمالية الخاصة؛ ٤ ـ رأسمالية الدولة، و ٥ ـ الاشتراكية». جميع هذه العناصر الاقتصادية كانت ممثلة في روسيا آنذاك. وقد اخذت على عاتقي آنذاك ان اوضح النسبة بين هذه العناصر. ثم أولا يجدر تقدير احد العناصر غير الاشتراكية، اي رأسمالية الدولة، تقديرا اعلى من تقدير الاشتراكية. واكرر: ان هذا يبدو غريبا جدا للجميع، اذ يقدر عنصر غير اشتراكي تقديرا اعلى، ويعتبر في مرتبة اعلى من مرتبة الاشتراكية، في جمهورية اعلنت نفسها جمهورية اشتراكية. ولكن الامر يتضح اذا تذكرتم اننا لم نعتبر اطلاقا النظام الاقتصادي في روسيا شيئا متجانسا وعالي التطور، بل ادركنا كامل الادراك ان لدينا في روسيا زراعة بطريركية، اي ان لدينا الشكل الاكثر بدائية من اشكال الزراعة الى جانب الشكل الاشتراكي. فاي دور اذن كان في مستطاع رأسمالية الدولة ان تضطلع به في وضع كهذا؟

ثم تساءلت: اي من هذه العناصر هو العنصر المهيمن؟ واضح ان العنصر البرجوازي الصغير هو الذي يسود في وسط برجوازي صغير. آنذاك ادركت ان العنصر البرجوازي الصغير هو الذي يهيمن؛ وكان من المستحيل التفكير على نحو آخر. والسؤال الذي طرحته آنذاك على نفسي ـ وكان ذلك في مناظرة خاصة لا علاقة لها بالمسألة الحالية ـ كان السؤال التالي: ما هو موقفنا من رأسمالية الدولة؟ وأجبت نفسي: ان رأسمالية الدولة تكون بالنسبة لنا ولروسيا شكلا اكثر ملاءمة من الشكل الحالي رغم انها ليست شكلا

اشتراكيا. فما يعني هذا؟ هذا يعنى اننا لم نستعظم لا جنين الاقتصاد الاشتراكي ولا مبادئه رغم اننا كنا قد قمنا بالثورة الاجتماعية؛ وخلافا لذلك، ادركنا آنذاك الى درجة معينة وقلنا: اجل، كان من الافضل لو اننا توصلنا اولا الى رأسمالية الدولة، ثم الى الاشتراكية.

ولا بدّ لي من ان اشير بخاصة الى هذا القسم لأني اعتقد بانه لا يمكن، اولا، توضيح ماهية السياسة الاقتصادية الحالية الا انطلاقا من هذا، وبانه يمكن، ثانيا، استخلاص استنتاجات عملية هامة جدا من هذا بالنسبة للاممية الشيوعية ايضا. انا لا اريد ان اقول انه كان لدينا خطة مهياة سلفا من اجل التراجع. فان هذا لم يكن. فان هذه الاسطر القصيرة في سياق المناظرة لم تكن آنذاك في اي حال من الاحوال خطة للتراجع. فليس ثمة هنا اي كلمة بصدد نقطة هامة جدا، مثلا، بصدد حرية التجارة التي تتسم باهمية اساسية بالنسبة لرأسمالية الدولة. ومع ذلك، اعطى هذا فكرة عامة مبهمة عن التراجع. واعتقد انه يجب علينا ان ننتبه لهذا الامر، ليست فقط من وجهة نظر بلد كان ولا يزال متاخرا جدا من حيث نظامه الاقتصادي، بل ايضا من وجهة نظر الاممية الشيوعية والبلدان الطليعية الاوروبية الغربية. نحن الآن، مثلا، منصرفون الى وضع برنامج. وانا شخصيا ارى ان خير ما نفعله هو ان نبحث الآن جميع البرامج بصورة عامة فقط، او كما يقال، لدى القراءة الاولى، وان نحيلها للطبع، وتصدر القرار النهائي بشأنها، لا الآن، لا في السنة الجارية. لماذا؟ لانه من المشكوك فيه قبل كل شيء، طبعا، كما اعتقد، اننا احسنّا التفكير فيها جميعا. ثم ايضا لأننا

لم نمعن الفكر اطلاقا تقريبا في مسألة احتمال التراجع وتأمين هذا التراجع. والحال، ان هذه مسألة ينبغي لنا بالضرورة ان نوليها الانتباه نظرا لمثل هذه التغيرات الجذرية الطارئة في العالم كله كالاطاحة بالرأسمالية وبناء الاشتراكية مع كل ما يرافقه من مصاعب هائلة. ينبغي لنا لا ان نعرف وحسب كيف نعمل عندما ننتقل مباشرة الى الهجوم وننتصر. ففي الزمن الثوري، ليس هذا صعبا بالقدر المظنون، ولكنه ليس هاما بالقدر المظنون ايضا، فليس هذا، على كل حال، العنصر الاحسم. ففي زمن الثورة، تأتي دائما لحظات يضيع فيها الخصم رأسه، واذا ما هاجمناه في لحظة كهذه، امكننا ان نحرز النصر بسهولة. بيد ان هذا لا يعني بعد شيئا لأن خصمنا، اذا كان يملك ما يكفي من رباطة الجأش، يستطيع ان يجمع سلفا القوى وغير ذلك. ويستطيع بسهولة ان يستفزنا آنذاك للهجوم وان يقذفنا بعد ذاك سنوات عديدة الى الوراء. ولهذا اظن ان الفكرة القائلة انه ينبغي ان نهيئ لانفسنا امكانية التراجع، تتسم باهمية كبيرة جدا، وليس فقط من الوجهة النظرية. فمن الوجهة العملية ايضا ينبغي الآن على جميع الاحزاب التي تستعد للانتقال في المستقبل القريب الى الهجوم المباشر على الرأسمالية، ان تفكر الآن كذلك في كيف تؤمن لنفسها التراجع. واني اعتقد باننا اذا تعلمنا هذا الدرس الى جانب جميع الدروس الاخرى من تجربة ثورتنا، فان ذلك لن يلحق بنا اي ضرر، وليس هذا وحسب، بل انه من المحتمل كثيرا جدا ان يعود علينا بالنفع في حالات عديدة.

بعد ما اشرت الى اننا اعتبرنا رأسمالية الدولة عام ١٩١٨ خطة ممكنة للتراجع، انتقل الى نتائج سياستنا

الاقتصادية الجديدة. اني اكرر: لقد كانت تلك بعد فكرة غامضة جدا آنذاك، ولكننا بعد ما اجتزنا في عام ١٩٢١ أهم مرحلة من الحرب الاهلية، واجتزناها مظفرين، اصطدمنا بازمة سياسية داخلية كبيرة — واظنها اكبر ازمة في السياسة الداخلية — في روسيا السوفييتية افضت الى نشوب الاستياء لا بين قسم مرموق من الفلاحين وحسب، بل ايضا بين العمال. وقد كانت تلك هي المرة الاولى، — وآمل ان تكون الاخيرة في تاريخ روسيا السوفييتية، — التي كانت فيها جماهير كبيرة من الفلاحين ضدنا، لا عن وعي، بل بصورة عفوية، من حيث مزاجها. فما الذي استتبع هذا الوضع الفريد وغير المستطاب جدا بالنسبة لنا طبعا؟ كان السبب اننا تمادينا بعيدا جدا في اندفاعنا الى الامام في زحفنا الاقتصادي، واننا لم نؤمن لانفسنا قاعدة كافية، وان الجماهير شعرت بما لم نعرف بعد آنذاك كيف نصوغه صياغة واعية، ولكننا نحن ايضا اعترفنا به بعد فترة وجيزة، بعد بضعة اسابيع، واعني به ان الانتقال المباشر الى الشكل الاشتراكي الصرف من اشكال الاقتصاد، الى التوزيع الاشتراكي الصرف هو فوق طاقتنا، وان الهلاك يتهددنا اذا ظهرنا عاجزين عن اجراء التراجع بحيث نقتصر على مهام أخف. لقد بدأت الازمة، كما يبدو لي، في شباط (فبراير) ١٩٢١. وفي ربيع السنة نفسها، قررنا بالاجماع — ولم أرَ عندنا خلافات كبيرة في هذا الصدد — الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة. والآن بعد انقضاء سنة ونصف السنة، اي في اواخر ١٩٢٢، بمقدورنا ان نجري بعض المقارنات. ما الذي حدث؟ كيف عشنا هذه المدة التي تزيد سنة ونصف السنة؟ ما هي النتيجة؟ أعاد علينا هذا التراجع

بالنفع وانقذنا فعلا ام ان النتيجة لا تزال بعد غير واضحة؟ هذا هو السؤال الرئيسي الذي اطرحه على نفسي واظن ان هذا السؤال الرئيسي يرتدي كذلك أهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لجميع الاحزاب الشيوعية، لأنه لو جاء الجواب سلبيا عن هذا السؤال، لحكم علينا جميعا بالهلاك. واظن ان في وسعنا جميعا ان نجيب بضمير مطمئن عن هذا السؤال بالتأكيد، اي بالضبط بمعنى ان السنة ونصف السنة الماضيين يبينان بايجاب واطلاق اننا نجحنا في هذا الامتحان.

واني احاول الآن ان أثبت هذا. لهذا الغرض يجب ان اعدد بايجاز جميع الاجزاء التي تكوّن اقتصادنا.

- قبل كل شيء، اتوقف عند نظامنا المالي والروبل الروسي الشهير. اني اعتقد بانه يمكن اعتبار الروبل الروسي شهيرا وان على الاقل لأن كمية هذه الروبلات تربو الآن على الف الف مليار. (**ضحك.**) هذا بعض الشيء. هذا رقم فلكي. (**ضحك.**) اني واثق بان ليس الجميع هنا يعرفون ما يعنيه هذا الرقم. ولكننا لا نعتبر، حتى من وجهة نظر العلم الاقتصادي، ان هذه الارقام مفرطة الاهمية، لأنه يمكن شطب الاصفار. (**ضحك.**) ونحن في هذا الفن الذي لا يتسم كذلك اطلاقا باي اهمية من وجهة النظر الاقتصادية بلغنا بعض الشيء، وانا واثق اننا سنبلغ في هذا الفن اكثر بكثير ايضا في سياق سير الامور لاحقا. اما المهم فعلا، فهو مسألة استقرار الروبل. وعلى هذه المسألة نعمل وتعمل خيرة قوانا، وهذه المهمة نوليها اهمية حاسمة. فاذا توفقنا واثبتنا الروبل لمدة طويلة وفيما بعد على الدوام، فهذا يعني اننا كسبنا. آنذاك لن تعني شيئا جميع هذه الارقام الفلكية، جميع هذه الآلاف وآلاف الآلاف من المليارات.

آنذاك يصبح في مستطاعنا ان نضع اقتصادنا في تربة راسخة ونطوره لاحقا على تربة راسخة. وفي هذه المسألة اعتقد ان في مقدوري ان اقدم لكم وقائع هامة وفاصلة نسبيا. في عام ۱۹۲۱، دامت مرحلة ثبات سعر الروبل الورقي اقل من ثلاثة اشهر. وفي عام ۱۹۲۲، الجاري، رغم انه لم ينته بعد، دامت هذه المرحلة اكثر من خمسة اشهر. اني اظن ان هذا يكفي. يقينا انه لا يكفي اذا اردتم منا دليلا علميا على اننا سنحل هذه المشكلة حلا كاملا في المستقبل. ولكن تقديم الدليل التام والكامل على هذا هو، برأيي، امر مستحيل على العموم. ان المعطيات التي اوردها تثبت اننا تعلمنا السير الى امام منذ السنة الماضية، عندما بدأنا سياستنا الاقتصادية الجديدة، حتى ايامنا الحاضرة. واذا كنا تعلمنا هذا، فانا واثق باننا سنتعلم في المستقبل ايضا كيف نحرز في هذا السبيل نجاحات لاحقة، هذا اذا لم نقترف غباوة خاصة ما. ولكن الأهم انما هو التجارة، وبالضبط التداول التجاري الضروري لنا. واذا كنا قد افلحنا في التجارة خلال سنتين، رغم اننا كنا في حالة حرب (لأن فلاديفوستوك، كما تعرفون، لم نسترجعها الا منذ بضعة اسابيع)، رغم اننا نستطيع الآن فقط ان نبدأ ببذل نشاطنا الاقتصادي بدأب وانتظام كليين، — واذا كنا مع ذلك قد توصلنا الى كون مرحلة استقرار الروبل الورقي قد ارتفعت من ثلاثة اشهر الى خمسة، فاني اظن اني استطيع القول بان في مقدورنا ان نكون مرتاحين لهذه النتيجة. ذلك اننا نقف وحدنا. فنحن لم نحصل ولا نحصل على اي قروض. ان واحدة من الدول الرأسمالية القوية التي تنظم اقتصادها الرأسمالي بشكل «باهر» لا

تعرف معه حتى الآن الى اين تمضي، لم تساعدنا. وبصلح فرساي انشأت نظاما ماليا لا تتفهمه هي ذاتها. واذا كانت هذه الدول الرأسمالية الكبيرة تدير الاقتصاد على هذا النحو، فاني اظن ان في مستطاعنا نحن المتاخرين وغير المتعلمين ان نكون مرتاحين ولو لكوننا ادركنا الامر الأهم: لقد ادركنا شروط استقرار الروبل. وهذا لا يثبته تحليل نظري ما، بل يثبته النشاط العملي، والنشاط العملي هو، كما اعتبر، أهم من جميع المناقشات النظرية في الدنيا. ان النشاط العملي يبين اننا احرزنا هنا نتائج فاصلة واعني بها اننا بدأنا نسيّر الاقتصاد في اتجاه استقرار الروبل الامر الذي يتسم باعظم الاهمية بالنسبة للتجارة، بالنسبة للتداول التجاري الحر، بالنسبة للفلاحين وللسواد الاعظم من صغار المنتجين.

والآن انتقل الى اهدافنا الاجتماعية. ان الرئيسي، الأهم، هو الفلاحون بالطبع. في عام ١٩٢١، واجهنا بكل تأكيد استياء قسم هائل من الفلاحين. ثم واجهنا المجاعة. وكان ذلك يعني اصعب محنة بالنسبة للفلاحين. ومن الطبيعي تماما ان صاح آنذاك جميع من هم خارج الحدود: «اليكم، انظروا، هذه هي نتائج الاقتصاد الاشتراكي». وطبيعي تماما، ويقينا انهم لزموا الصمت حول ان المجاعة كانت بالفعل نتيجة فظيعة للحرب الاهلية. ان جميع الملاكين العقاريين وجميع الرأسماليين الذين بدأوا الهجوم علينا في عام ١٩١٨، قد صوروا الامر وكأن المجاعة نتيجة للاقتصاد الاشتراكي. لقد كانت المجاعة فعلا مصيبة كبيرة وجدية، مصيبة هددت بالقضاء على كل عملنا التنظيمي والثوري.

وهكذا اتساءل الآن: بعد هذه المصيبة غير المتوقعة والتي لا سابق لها، ما هو الحال الآن، بعد ان طبقنا

السياسة الاقتصادية الجديدة، بعد ان منحنا الفلاجين حرية التجارة؟ الجواب واضح وجلي للجميع، وهو: ان الفلاحين لم يتغلبوا على المجاعة في بحر سنة واحدة وحسب، بل دفعوا الضريبة العينية بمقادير من الكبر بحيث اننا حصلنا الآن على مئات الملايين من البودات (البود يوازي ١٦,٣٨ كغ)، مع العلم اننا حصلنا عليها دون اللجوء تقريبا الى اي من تدابير الاكراه. ان الانتفاضات الفلاحية التي كانت سابقا، قبل عام ١٩٢١، تشكل، كما يقال، ظاهرة عامة في روسيا، قد زالت كليا تقريبا. فالفلاحون راضون بوضعهم الحالي. وهذا ما نستطيع ان نؤكده باطمئنان. نحن نعتبر ان هذه الادلة أهم من اي ادلة احصائية. اما ان الفلاحين هم العنصر الحاسم عندنا، فهذا ما لا يشك فيه احد. وهؤلاء الفلاحون هم الآن في حالة لا يتأتى لنا فيها ان نخشى من جانبهم اي حركة ضدنا. ونحن نقول هذا عن ادراك تام، دون مبالغة. ان هذا قد تحقق. من الممكن ان يستاء الفلاحون من هذا الجانب او ذاك من عمل سلطتنا، ومن الممكن ان يتذمروا ويشتكوا. هذا بالطبع امر ممكن ومحتم لأن جهازنا واقتصاد دولتنا لا يزالان بعد على درجة بالغة من الرداءة بحيث يستحيل درء هذا، ولكنه من المستبعد اطلاقا، في كل حال من احوال، وجود استياء جدي منا، ايا كان، بين عموم الفلاحين. وقد تحقق هذا في بحر سنة واحدة. واظن ان مجرد هذا كثير جدا.

ثم انتقل الى الصناعة الخفيفة. ينبغي لنا على وجه الضبط ان نميزا في الصناعة بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة لأنهما تختلفان من حيث الوضع. ففيما يخص الصناعة الخفيفة، استطيع القول باطمئنان: هنا يلاحَظ

نهوض عام. انا لن اخوض في التفاصيل. ولا يدخل في مهمتي ايراد المعطيات الاحصائية. ولكن هذا الانطباع العام مبني على الوقائع، وفي وسعي ان أضمن بانه لا يرتكز على اي شيء غير صحيح او غير دقيق. وفي وسعنا ان نلاحظ نهوضا عاما في الصناعة الخفيفة يرافقه تحسن معين في وضع عمال بتروغراد وموسكو على السواء. اما في المناطق الاخرى فان هذا يلاحظ بدرجة اقل، لأن الصناعة الثقيلة هي المهيمنة هناك، وهكذا لا يجوز تعميم هذا. ومع ذلك، اكرر ان الصناعة الخفيفة تمر بنهوض اكيد وان تحسن وضع عمال بتروغراد وموسكو امر لا ريب فيه. في هاتين المدينتين، ظهر الاستياء بين العمال في ربيع ١٩٢١. اما الآن فلا وجود لهذا. ونحن الذين نتتبع يوما بعد يوم وضع العمال ومزاجهم، لا نخطئ فى هذه المسألة.

المسألة الثالثة تتعلق بالصناعة الثقيلة. هنا يجب ان اقول ان الوضع لا يزال مع ذلك صعبا. لقد جرى انعطاف معين في هذا الوضع في ١٩٢١-١٩٢٢. وهكذا يمكننا ان نأمل بتحسن الوضع في المستقبل القريب. ولهذا الغرض جمعنا جزئيا الموارد الضرورية. ان تحسين وضع الصناعة الثقيلة في بلد رأسمالي يتطلب قرضا بمئات الملايين وبدونها يستحيل التحسين. ان تاريخ البلدان الرأسمالية الاقتصادي يبين ان القروض الطويلة الأجل بمئات الملايين من الدولارات او من الروبلات الذهبية هي وحدها التي يمكنها ان تكون وسيلة لانهاض الصناعة الثقيلة في البلدان المتخلفة. هذه القروض لم تكن عندنا، وحتى الآن لم نحصل على شيء. ما يكتبونه الآن عن الامتيازات وخلافها لا يمثل شيئا تقريبا

غير الورق. وعن هذا كتبنا نحن الكثير في الآونة الاخيرة وخاصة كذلك عن امتياز اوركارت[٤]. ولكن سياستنا بشأن الامتيازات تبدو لي حسنة جدا. بيد اننا، رغم هذا، ليس عندنا بعد امتياز رابح. وارجو ألا يغيب هذا عن البال. وعليه، يمثل وضع الصناعة الثقيلة فعلا مسألة صعبة جدا بالنسبة لبلدنا المتأخر، لأننا لم نتمكن من الاعتماد على اخذ القروض من البلدان الغنية. ورغم هذا، نراقب تحسنا ملحوظا ثم نرى ان نشاطنا التجاري قد جلب لنا بعض الرأسمال. صحيح انه لا يزال بعد بسيطا جدا، اكثر من عشرين مليون روبل ذهبي بقليل. على كل حال، أرسيت البداية، فان تجارتنا تدر علينا اموالا نستطيع استغلالها لانهاض الصناعة الثقيلة. وفي الوقت الحاضر، لا تزال صناعتنا الثقيلة تجد نفسها على كل حال في وضع صعب جدا. ولكني اظن انه صار في مقدورنا ان نوفر مبلغا ما. وهذا ما سنفعله في المستقبل ايضا. ينبغي لنا الآن ان نوفر رغم ان هذا يتحقق غالبا على حساب السكان. نحن نعمل الآن من اجل تخفيض ميزانية دولتنا، من اجل اختصار جهاز دولتنا. وفيما بعد سأقول ايضا بضع كلمات عن جهاز دولتنا. ينبغي لنا، في كل حال، ان نختصر جهاز دولتنا، ينبغي لنا ان نوفر كل ما نستطيع. نحن نوفر في كل شيء، حتى في المدارس. وهكذا يجب ان يكون لأننا نعرف اننا لن نستطيع ان نبني اي صناعة اذا لم ننقذ الصناعة الثقيلة، اذا لم نبعثها، واننا بدونها سنهلك على العموم كبلد مستقل. وهذا نعرفه جيدا.

ان خلاص روسيا لا يقتصر على وفرة الغلة في الاقتصاد الفلاحي ــ فهذا لا يكفي بعد ــ ولا يقتصر على حسن وضع

الصناعة الخفيفة التي تقدم للفلاحين سلع الاستهلاك – فهذا ايضا لا يكفي بعد –، انما نحن بحاجة ايضا الى الصناعة **الثقيلة**. ولحسن تنظيمها، لا بد من العمل سنوات عديدة.

ان الصناعة الثقيلة تحتاج الى مخصصات الدولة. فاذا لم نجدها، فاننا سنهلك كدولة متمدنة – وبالاحرى كدولة اشتراكية. وهكذا خطونا في هذا المضمار خطوة حاسمة. لقد حصلنا على اموال ضرورية لوضع الصناعة الثقيلة على قدميها. صحيح ان المبلغ الذي حصلنا عليه حتى الآن يكاد لا يزيد عن عشرين مليون روبل ذهبي ولكن هذا المبلغ موجود على كل حال، وهو معد لانهاض صناعتنا الثقيلة فقط.

اني اعتقد باني عرضت عليكم بايجاز، كما وعدت، أهم عناصر اقتصادنا الوطني، واعتقد انه يمكن من كل هذا استخلاص استنتاج مفاده ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد عادت منذ الآن بفائدة. ولدينا الآن البرهان عن اننا كدولة قادرون على معاطاة التجارة، والاحتفاظ لانفسنا بمواقع متينة في الزراعة والصناعة، والسير الى امام. وهذا ما أثبته النشاط العملي. واني اعتقد بان هذا يكفينا الآن. وسيتأتى لنا ان نتعلم الكثير ايضا، ولقد فهمنا انه لا بدّ لنا بعد من ان نتعلم المزيد. نحن نقبض على زمام السلطة منذ خمس سنوات مع العلم اننا في سياق هذه السنوات الخمس كلها كنا في حالة حرب. وهذا يعني اننا احرزنا نجاحا.

وهذا مفهوم لأن الفلاحين كانوا معنا. ومن الصعب ان يكون احد معنا اكثر مما كان الفلاحون معنا. لقد فهم الفلاحون ان وراء البيض يقف الملاكون العقاريون الذين

يكرههم الفلاحون أشد من يكرهون في الدنيا. ولهذا دعمنا الفلاحون بكل حماسة واخلاص. ولم يكن من الصعب التوصل الى ان يحمينا الفلاحون من البيض. ان الفلاحين الذين كانوا يكرهون الحرب سابقا، قد فعلوا كل ما يمكن من اجل الحرب ضد البيض، من اجل الحرب الاهلية ضد الملاكين العقاريين. ومع ذلك، لم يكن هذا بعد كل شيء، لأن الامر هنا كان ينحصر من حيث الجوهر في مسألة واحدة: أتبقى السلطة في ايدي الملاكين العقاريين ام في ايدي الفلاحين. كان هذا لا يكفينا. ان الفلاحين يفهمون اننا استولينا على السلطة من اجل العمال وان امامنا هدفا هو انشاء النظام الاشتراكي بمساعدة هذه السلطة. ولهذا كان الأهم بالنسبة لنا اعداد الاقتصاد الاشتراكي من الناحية الاقتصادية. ولم يكن بوسعنا ان نعده بسبيل مباشر فاضطررنا الى اعداده بسبل ملتوية. ان رأسمالية الدولة، كما اقمناها عندنا، هي ضرب فريد اصيل من رأسمالية الدولة. وهي لا تناسب المفهوم العادي عن رأسمالية الدولة. ففي ايدينا جميع المراكز العليا القيادية، وفي ايدينا الارض، والارض تخص الدولة. وهذا هام جدا، رغم ان اخصامنا يصورون الامر كأن هذا لا يعني شيئا. هذا غير صحيح. فواقع ان الارض تخص الدولة فائق الاهمية، وهو كذلك على جانب كبير من الاهمية العملية في المضمار الاقتصادي. ولقد توصلنا الى هذا، ويجب عليّ ان اقول ان كل نشاطنا اللاحق ينبغي له ايضا ان يتطور ضمن هذا الاطار فقط. لقد توصلنا الى واقع ان فلاحينا راضون، الى واقع ان الصناعة تنتعش والتجارة تنتعش. لقد سبق وقلت ان رأسمالية دولتنا تمتاز عن

رأسمالية الدولة حسب مفهومها الحرفي بكوننا نملك في يد الدولة البروليتارية، لا الارض وحسب، بل أهم فروع الصناعة جميعها. قبل كل شيء، أجّرنا قسما معينا من الصناعة الصغيرة والمتوسطة، والباقي لا يزال كله في ايدينا. اما التجارة، فاني اريد ان اشير ايضا بصددها الى اننا نسعى وراء تأسيس شركات مختلطة، واننا نؤسسها منذ حين، اي نؤسس شركات يخص فيها قسم من الرأسمال رأسماليين خصوصيين، فضلا عن انهم اجانب، بينا القسم الآخر يخصنا نحن. اولا، بهذا السبيل نتعلم كيف نتاجر، وهذا ضروري لنا، وثانيا، يكون في مستطاعنا دائما، اذا اعتبرنا ذلك ضروريا، ان نصفي شركات كهذه، بحيث اننا، كما يقال، لا نخاطر بشيء. ونحن نتعلم من الرأسمالي الخصوصي، ونحن ندرس بانتباه كيف نستطيع النهوض، واي اخطاء نقترف. ويخيل اليّ ان في وسعي الاكتفاء بهذا.

واود لو اتطرق ايضا الى بعض النقاط غير الهامة. لا ريب اننا ارتكبنا وسنرتكب جملة ضخمة من الحماقات. ان احدا لا يستطيع ان يحكم على هذا خيرا مني ويراه بجلاء خيرا مني. (**ضحك.**) فلماذا نرتكب الحماقات؟ هذا مفهوم: اولا، نحن بلد متأخر، ثانيا، التعليم في بلدنا بمستوى الحد الادنى، ثالثا، نحن لا نلقى مساعدة. فان دولة واحدة من الدولّ المتمدنة لا تساعدنا. بل بالعكس. فان جميعها تعمل ضدنا. رابعا، بذنب من جهاز دولتنا. فقد اخذنا جهاز الدولة القديم، وكانت تلك مصيبتنا. وغالبا جدا ما يعمل جهاز الدولة ضدنا. فالحكاية ان جهاز الدولة قد قام باعمال تخريبية ضدنا في عام

١٩١٧ بعد استيلائنا على السلطة. آنذاك تملكنا خوف شديد وتوسلنا: «عودوا الينا، من فضلكم». فاذا بهم يعودون جميعهم، وكانت تلك مصيبتنا. وعندنا الآن جماهير هائلة من المستخدمين، ولكنه ليس لدينا ما يكفي من القوى المتعلمة لكي تأمرهم وتقودهم فعلا. وغالبا جدا ما يحدث في الواقع ان يعمل الجهاز بشكل ما هنا، في اعلى، حيث نملك سلطة الدولة، بينا في اسفل يتصرفون على هواهم ويتصرفون على نحو بحيث غالبا جدا ما يعملون ضد تدابيرنا. في اعلى، لدينا، لا اعرف كم، ولكني اعتقد بانه ليس لدينا في كل حال غير بضعة آلاف، والحد الاقصى بضع عشرات الآلاف من المخلصين لنا. ولكن في اسفل، مئات الآلاف من الموظفين القدامى الذين تلقيناهم من القيصر ومن المجتمع البرجوازي يعملون ضدنا، جزئيا عن وعي وجزئيا عن غير وعي. وهنا لن تفعل شيئا في مدة قصيرة، وهذا امر لا ريب فيه. هنا ينبغي لنا ان نعمل في سياق سنوات عديدة، لكي نرقي الجهاز ونغيره ونجتذب قوى جديدة. وهذا ما نعمله بوتيرة سريعة نسبيا، ولربما بوتيرة مفرطة السرعة. وقد تأسست المدارس السوفييتية، والكليات العمالية، وبضع مئات الآلاف من الشباب يتعلمون، ولربما يتعلمون بسرعة مفرطة، ولكن العمل بدأ على كل حال، واني اعتقد بان هذا العمل سيؤتي أكله. واذا عملنا بتسرع غير مفرط، فسيكون لدينا بعد بضعة اعوام جمهور من الشباب القادرين على تغيير جهازنا من جذوره.

لقد قلت اننا ارتكبنا جملة هائلة من الحماقات ولكنه يجب عليّ ان اقول كذلك شيئا في هذا الصدد

عن اخصامنا ايضا. اذا كان اخصامنا يشيرون الينا بالاصابع ويقولون ان لينين نفسه يعترف بان البلاشفة ارتكبوا جملة هائلة من الحماقات، فاني اريد ان اجيب عن هذا: اجل، ولكن أوتعرفون ان حماقاتنا هي مع ذلك من نوع يختلف تماما عن نوع حماقاتكم. لقد بدأنا نتعلم للتو، ولكننا نتعلم بدرجة من الدأب والانتظام بحيث اننا واثقون في اننا سنحرز نتائج طيبة. ولكن اذا اشار اخصامنا، اي الرأسماليون وابطال الاممية الثانية الى الحماقات التي ارتكبناها، فاني اسمح لنفسي بان اورد هنا، على سبيل المقارنة، اقوال كاتب روسي مشهور اعدلها بعض الشيء، فتأتي كما يلي: اذا كان البلاشفة يرتكبون الحماقات، فان البلشفي يقول: «اثنان باثنين — خمسة»؛ ولكن اذا كان اخصامه، اي الرأسماليون وابطال الاممية الثانية، يرتكبون الحماقات، فان ما يحصل عندهم هو التالي: «اثنان باثنين — شمعة». وليس من الصعب تقديم البرهان عن هذا. خذوا، مثلا، المعاهدة التي عقدتها اميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان مع كولتشاك[5]. اني اسألكم: هل توجد في العالم دول اكثر تنورا وجبروتا؟ وما الذي حصل؟ لقد وعدت كولتشاك بالمساعدة دون ان تحسب الحساب، ولا ان تفكر، ولا ان تراقب. وكان ذلك افلاسا من الصعب، برأيي، حتى فهمه من وجهة نظر الفكر البشري.

او خذوا مثلا آخر، أقرب وأهم: صلح فرساي. اني اسألكم: ماذا فعلت هنا الدول «الكبرى» «المكللة باكاليل المجد»؟ كيف يمكنها ان تجد الآن مخرجا من هذه الفوضى وهذا المحال؟ اني اعتقد باني لن ابالغ اذا كررت ان حماقاتنا ليست بعد شيئا بالمقارنة مع الحماقات

التي ترتكبها الدول الرأسمالية والعالم الرأسمالي والامية الثانية سوية. ولهذا اظن ان آفاق الثورة العالمية - الموضوع الذي يجب ان اتناوله بايجاز - ملائمة. وبشرط معين واحد، اعتقد بانها ستتحسن. وعن هذه الشروط اود لو اقول بضع كلمات.

في عام ١٩٢١، اتخذنا قرارا في المؤتمر الثالث حول بناء الاحزاب الشيوعية التنظيمي وحول طرائق عملها ومضمونه. القرار رائع، ولكنه روسي من اوله الى آخره تقريبا، اي ان كل شيء فيه مأخوذ من الظروف الروسية. وهنا جانبه الطيب، ولكنه السيئ كذلك. السيئ لأنني على اقتناع بان اي اجنبي تقريبا لا يستطيع قراءته - فانا اعدت قراءة هذا القرار من جديد قبل ان اقول هذا. اولا، انه مفرط في الطول، وهو يشتمل ٥٠ فقرة او اكثر. ان مثل هذه الاشياء لا يستطيع الاجانب عادة ان يقرأوها. ثانيا، وحتى اذا قرأه الاجانب، فان احدا منهم لن يفهمه، للسبب التالي على وجه الضبط وهو انه روسي بافراط. لا لأنه مكتوب بالروسية، - فهو مترجم ترجمة رائعة الى جميع اللغات - بل لأنه مفعم من اوله الى آخره بالروح الروسية. وثالثا، اذا فهمه اجنبي ما، من باب الاستثناء، فانه لن يستطيع تنفيذه. وهذا هو عيبه الثالث. لقد تحادثت مع بعض المندوبين الذين جاؤوا الى هنا وآمل في مجرى المؤتمر لاحقا، وان لم اشترك فيه شخصيا - فهذا، مع الأسف، مستحيل عليّ - ان اتحدث بالتفصيل مع عدد كبير من المندوبين من مختلف البلدان. وقد نشأ في نفسي انطباع مفاده اننا اقترفنا خطأ كبيرا بهذا القرار، واعني به اننا قطعنا بانفسنا الطريق امام انفسنا الى النجاح اللاحق. ان

القرار، كما سبق وقلت، مكتوب بروعة، واني لأوقع امضائي تحت جميع فقراته الخمسين او اكثر. ولكننا لم نفهم كيف نقترب من الاجانب بتجربتنا الروسية. ان كل ما قيل في القرار بقي حرفا ميتا. ولكننا اذا لم نفهم هذا، فاننا لن نتمكن من السير الى ابعد. اني اظن ان الأهم بالنسبة لنا جميعا، سواء بالنسبة للرفاق الروس ام بالنسبة للرفاق الاجانب انه يجب علينا ان نتعلم بعد مرور خمس سنوات على الثورة في روسيا. والآن فقط توافرت لنا امكانية التعلم. انا لا اعرف كم من الوقت ستدوم هذه الامكانية. انا لا اعرف كم من الوقت ستتيح لنا الدول الرأسمالية فرصة التعلم بهدوء واطمئنان. ولكن كل لحظة حرة من النشاط الحربي، من الحرب، انما يترتب علينا ان نستغلها من اجل الدراسة، والدراسة من البدء.

ان الحزب كله وجميع فئات روسيا تثبت ذلك بتعطشها الى المعرفة. ان هذا الطموح الى التعلم يبين ان أهم مهمة بالنسبة لنا الآن هي ان نتعلم ونتعلم. ولكنه ينبغي على الرفاق الاجانب ايضا ان يتعلموا، لا بمعنى كيف يجب ان نتعلم نحن: القراءة والكتابة وفهم المقروء؛ الامر الذي لا نزال بحاجة اليه. ويتناقشون فيما اذا كان هذا من باب الثقافة البروليتارية ام من باب الثقافة البرجوازية؟ اني اترك هذا السؤال معلقا. على كل حال، لا ريب في انه من الضروري لنا قبل كل شيء ان نتعلم القراءة والكتابة وفهم المقروء. وهذا لا يحتاجه الاجانب. فهم يحتاجون الى شيء اعلى: والمقصود هنا قبل كل شيء انه يجب ان يفهموا كذلك ما كتبناه عن بناء الاحزاب الشيوعية التنظيمي وما وقعه الرفاق الاجانب دون قراءة

ولا فهم. فيجب ان يصبح هذا مهمتهم الاولى. ومن الضروري وضع هذا القرار موضع التنفيذ. وهذا لا يمكن فعله في ليلة واحدة، هذا مستحيل اطلاقا. ان القرار روسي بافراط: فهو يعكس التجربة الروسية ولهذا كان غير مفهوم اطلاقا للاجانب، ولا يمكنهم ان يكتفوا ويرضوا بتعليقه في الزاوية كايقونة وبالصلاة امامه. بهذا يستحيل بلوغ اي شيء. يجب عليهم ان يتقبلوا قسما من التجربة الروسية. اما كيف يجري هذا، فلا اعرفه. ربما يقدم لنا خدمة كبرى، مثلا، الفاشيون في ايطاليا بكونهم يوضحون للايطاليين انهم غير منوّرين بعد كفاية وان بلدهم لا يزال بعد غير مضمون دون المائة السود[٦]. لعل هذا سيكون نافعا جدا. ونحن الروس يتعين علينا ان نبحث كذلك عن السبل لكي نوضح للاجانب اسس هذا القرار. والا فانهم عاجزون اطلاقا عن تنفيذ هذا القرار. اني مقتنع بانه يجب علينا في هذا الصدد ان نقول، لا للرفاق الروس وحسب بل للرفاق الاجانب ايضا، ان الأهم في المرحلة التي تحل الآن هو التعلم. اننا نتعلم بالمعنى العام. اما هم فيجب عليهم ان يتعلموا بمعنى خاص لكي يستوعبوا فعلا تنظيم العمل الثورى، وبناءه وطرائقه ومضمونه. واذا تحقق هذا، فان آفاق الثورة العالمية، كما انا مقتنع، لن تكون طيبة وحسب، بل ستكون ايضا ممتازة. **(تصفيق عاصف يستمر وقتا طويلا. هتافات: «عاش رفيقنا لينين!») تستتبع تصفيقات عاصفة جديدة).**

«البرافدا»، العدد ٢٥٨، ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٢٧٨-٢٩٤

خطاب في دورة سوفييت موسكو
٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢[٧]

(تصفيق عاصف، نشيد «الاممية»). ايها الرفاق! آسف شديد الاسف واعتذر شديد الاعتذار لأني لم استطع ان اصل سابقا الى جلستكم. انتم، بقدر ما اعرف، نويتم منذ بضعة اسابيع ان تدبروا لي فرصة لزيارة سوفييت موسكو. ولكني لم افلح في تحقيق ذلك لأني، بعد مرضي، ابتداء من شهر كانون الاول (ديسمبر)، فقدت، حسب لغة المحترف، القدرة على العمل لمدة طويلة نسبيا، وبحكم انخفاض القدرة على العمل، تأتى لي ان ارجئ من اسبوع الى اسبوع هذا الخطاب. كذلك تأتى لي ان القي قسما كبيرا من العمل الذي القيته في البدء على الرفيق تسوروبا، كما تذكرون، ثم على الرفيق ريكوف، ان القيه بصورة اضافية على الرفيق كامينيف. ويجب القول انه ظهرت فجأة عربتان تعين عليه ان يجرهما حسب المقارنة التي سبق لي ولجأت اليها. بيد انه يجب القول، من باب مواصلة المقارنة، ان الحصان تكشف عن درجة فائقة من القدرة والحمية. ومع ذلك، ليس من اللائق جر عربتين، وانا الآن انتظر بفارغ الصبر وقت يعود الرفيقان تسوروبا وريكوف، فنقسم العمل وان ببعض العدالة. وبحكم انخفاض قدرتي على العمل، يترتب علي ان اتفحص الامور بمدة اكبر بكثير مما اود.

في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢١، عندما تأتى لي ان اتوقف عن العمل كليا، كان عندنا آخر السنة. آنذاك كنا نقوم بالانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة، وآنذاك ايضا تبين ان هذا الانتقال صعب نسبيا وقد اقول صعب جدا، رغم اننا انصرفنا الى القيام به منذ مستهل ١٩٢١. لقد تصرم اكثر من عام ونصف عام ونحن نقوم بهذا الانتقال، وقد آن الاوان، على ما يبدو، لان تقعد الاغلبية في الاماكن الجديدة وتتوزع حسب الشروط والظروف الجديدة وخاصة حسب شروط وظروف السياسة الاقتصادية الجديدة.

اما في حقل السياسة الخارجية، فقد كان لدينا اقل قدر من التغيرات. فهنا واصلنا النهج الذي اتبعناه من قبل، واني اعتبر، بل بوسعي ان اقول لكم بضمير نقي، اننا واصلناه بكامل الدأب والانسجام وبنجاح ضخم جدا. بيد انه لا حاجة هنا الى تقديم تقرير مفصل عن هذا لكم: ان الاستيلاء على فلاديفوستوك والمظاهرة التي تبعته وبيان الدولة الاتحادية الذي طالعتموه في هذه الايام في الجرائد[٨]، كل هذا برهن وبيّن بوضوح ما بعده وضوح انه لا حاجة لنا الى ان نغير شيئا في هذا المجال. نحن نسير في طريق واضح تماما ومرسوم بجلاء، وقد أمّنّا لانفسنا النجاح امام دول العالم كله، رغم ان بعضها لا يزال حتى الآن مستعدا للتصريح بانه لا يرغب في الجلوس معنا الى طاولة واحدة. ومع ذلك، تنضبط العلاقات الاقتصادية وعلى اثرها العلاقات الديبلوماسية، ويجب ان تنضبط ولا بدّ لها ان تنضبط. وكل دولة تعارض هذا تجازف بان تجد نفسها قد تأخرت، ولربما

تجازف في شيء ما، جوهري نسبيا، بان تجد نفسها في وضع غير مفيد لها. وهذا نراه اليوم جميعنا، وليس من الصحف وحسب. واني اعتقد بان الرفاق يقتنعون من الرحلات الى الخارج ايضا بمدى عظمة التغيرات الطارئة. وفي هذا الصدد، لم يكن لدينا، اذا جاز القول، واذا استعملنا مقارنة قديمة، اي مناقلات، لا الى قطارات اخرى ولا الى عربات اخرى.

اما فيما يخص سياستنا الداخلية، فان المناقلة التي اجريناها هنا في ربيع ١٩٢١ والتي املتها علينا ظروف خارقة من حيث القوة وقوة الاقناع، بحيث انه لم تقم بيننا اي مجادلات واي خلافات بشأن هذه المناقلة – هذه المناقلة بالذات لا تزال تتسبب لنا ببعض المصاعب، لا تزال تتسبب لنا، واقول هذا، بمصاعب كبيرة. لا لأننا نشك في ضرورة الانعطاف – فليس ثمة اي شك في هذا الصدد – لا لأننا نشك فيما اذا كانت تجربة سياستنا الاقتصادية الجديدة هذه قد اعطت النجاحات التي كنا نتوقعها. ليس ثمة اي شك في هذا الصدد كذلك، واستطيع القول بجلاء تام، لا في صفوف حزبنا ولا في صفوف السواد الاكبر من جماهير العمال والفلاحين اللاحزبيين.

وبهذا المعنى، لا تنطوي المسألة على مصاعب. فالمصاعب تنجم من واقع ان حل المهمة التي جابهتنا يتطلب في كثير جدا من الاحيان اجتذاب اناس جدد، ويتطلب اتخاذ تدابير فوق العادة واساليب فوق العادة. ولا تزال عندنا شكوك فيما يتعلق بصحة هذا الشيء او ذاك، وهناك تغيرات في هذا الاتجاه او ذاك،

ويجب القول ان هذه الشكوك والتغيرات على السواء ستبقى زمنا طويلا نسبيا. «السياسة الاقتصادية الجديدة»! اسم غريب. لقد أُسميت هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية الجديدة لأنها تنعطف الى الوراء. فنحن الآن نتراجع كما لو كنا نتراجع فعلا الى الوراء، ولكننا نفعل هذا لكي نتراجع اولا، ثم ننطلق ونقفز الى الامام بمزيد من القوة. بهذا الشرط وحده تراجعنا الى الوراء في انتهاج سياستنا الاقتصادية الجديدة. اما اين وكيف يجب علينا الآن ان نعيد تنظيم صفوفنا، ونكيف انفسنا، ونعيد تنظيم انفسنا، لكي نبدأ بعد التراجع هجوما الى الامام باقصى العناد، فهذا ما لا نعرفه بعد. وللقيام بجميع هذه الاعمال بصورة عادية، طبيعية، ينبغي، كما يقول المثل، لا العد للعشرة، بل للمئة قبل اتخاذ القرار. ينبغي ذلك من اجل التغلب على جميع تلك المصاعب التي لا تصدق والتي تجابهنا في سياق حل مهامنا ومسائلنا كافة. وانتم تعرفون بروعة كم من التضحيات تحملنا لبلوغ ما تم فعله، وتعرفون كم استطالت الحرب الأهلية وكم من القوى اخذت. وها هو ذا الاستيلاء على فلاديفوستوك يبين لنا (صحيح ان فلاديفوستوك بعيدة، ولكن هذه المدينة مدينتنا نحن) (**تصفيق متواصل**)، يبين لنا جميعا السعي العام الينا، الى مكتسباتنا. وهنا وهناك، جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية. ان هذا السعي قد انقذنا سواء أمن الاعداء الأهليين ام من الاعداء الخارجيين الذين هاجمونا. وانا اقصد اليابان.

لقد ظفرنا بوضع ديبلوماسي واضح تماما، وهو

ليس غير وضع ديبلوماسي يعترف به العالم كله. وانتم ترون كل هذا. انتم ترون نتائج هذا، ولكن كم من الوقت اقتضى هذا! لقد توصلنا الآن الى اعتراف اعدائنا بحقوقنا، سواء أفي حقل السياسة الاقتصادية ام في حقل السياسة التجارية. وهذا ما يثبته عقد المعاهدات التجارية.

في وسعنا ان نرى لماذا نحن الذين سلكنا منذ سنة ونصف السنة سبيل ما يسمى السياسة الاقتصادية الجديدة، لماذا يصعب علينا صعوبة لا تصدق التحرك في هذا الطريق. نحن نعيش في ظروف دولة دمرتها الحرب وصرفتها عن كل طريق عادي ما، وتحملت من الآلام والخسائر الى حد اننا نبدأ الآن جميع الحسابات، رغما عنا، من نسبة مئوية صغيرة جدا، من النسبة المئوية ما قبل الحرب. وهذا المقياس نطبقه على ظروف حياتنا، نطبقه احيانا بقدر كبير من فراغ الصبر والتحمس، ونقتنع دائما اننا نواجه هنا مصاعب هائلة. ان المهمة التي اخذناها على عاتقنا هنا تبدو بالاحرى هائلة خصوصا واننا نقارنها بظروف دولة برجوازية عادية. لقد اخذنا هذه المهمة على عاتقنا لأننا فهمنا ان العون الذي يأتي عادة في هذه الظروف من الدول الاغنى، هذا العون ليس لنا ان نتوقعه. فبعد الحرب الاهلية وضعونا في ظروف المقاطعة تقريبا، اي انهم قالوا لنا: ان تلك الصلة الاقتصادية التي اعتدنا ابداءها والتي هي امر عادي في العالم الرأسمالي، لن نبديها لكم.

لقد انقضى أكثر من سنة ونصف سنة منذ ان سلكنا طريق السياسة الاقتصادية الجديدة، وانقضى وقت اكبر

بكثير منذ ان عقدنا اول معاهدة دولية، ومع ذلك لا تزال تؤثر فينا هذه المقاطعة من جانب البرجوازية كلها وجميع الحكومات. ولم يكن في وسعنا ان نأمل باي شيء آخر عندما قبلنا بالشروط الاقتصادية الجديدة، ومع ذلك، لم يكن لدينا اي شك في انه يجب علينا الانتقال ويجب علينـا احراز النجاح ونحن وحدنـا. ومع مرور الزمن، يتضح اكثر فاكثر ان كل عون قد تقدمه لنا الدول الرأسمالية او ستقدمه لنا، لا يزيل هذا الظرف، وليس هذا وحسب، بل انه ايضا، حسب كل احتمال، وفي الاغلبية الهائلة من الحالات، سيزيد هذا الظرف شدة وتأزما فوق ما هو عليه من شدة وتأزم. «وحدنا»، قلنا لانفسنا. «وحدكم»، تقول لنا تقريبـا كل من الدول الرأسمالية التي عقدنا معها صفقة ما من الصفقات، وارتبطنا بها بشروط ما من الشروط، وبدأنا معها مفاوضات ما من المفاوضات. وهنا بالذات صعوبة خاصة. وهذه الصعوبة ينبغي لنا ان ندركها. لقد وضعنا نظام دولتنا خلال عمل دام اكثر من ثلاث سنوات، خلال عمل مرهق بصورة لا تصدق، وزاخر بالبطولة الى حد لا يصدق. وفي الظروف التي عشناها حتى الآن، لم يكن لنا قط ان نحلل ونتفهم ما اذا كنا سنحطم شيئا ما عبثا، لم يكن لنا قط ان نحلل ونتفهم ما اذا كانت ستقع ضحايا كثيرة، لأن الضحايا كانت كثيرة نسبيا، لأن النضال الذي بدأناه آنذاك (وانتم تعرفون جيدا جدا هذا، ولا لزوم للتبسط فيه)، كان نضالا مستميتا ضد النظام الاجتماعي القديم، ضد النظام الذي ناضلنا ضده لكي نؤمن لانفسنا الحق في الوجود، في التطور السلمي.

وهذا الحق ظفرنا به. وهذه ليست كلماتنا ولا افادات شهود يمكن اتهامهم بالتحيز لنا. انها افادات شهود من معسكر اعدائنا، شهود هم بالطبع متحيزون، ولكن لا الى جانبنا، بل الى الجانب الآخر تماما. كان هؤلاء الشهود في معسكر دينيكين[9]، ووقفوا على رأس الاحتلال. ونحن نعرف ان تحيزهم كلفنا غاليا جدا، كلفنا تدميرات كثيرة. وبسبب منهم، تحملنا شتى الخسائر وفقدنا من القيم على اختلاف انواعها وفقدنا القيمة الرئيسية: الحياة البشرية بمقاييس كبيرة لا تصدق. والآن يجب علينا ان نتفحص مهامنا بكامل الانتباه وندرك ان المهمة الرئيسية الآن ستكون عدم التسليم بالمكتسبات القديمة. اننا لن نسلم ايا من المكتسبات القديمة. (**تصفيق.**) وفي الوقت نفسه، نحن نجابه مهمة جديدة تماما؛ ان القديم قد يكون عقبة مباشرة. وفهم هذه المهمة في غاية الصعوبة. والحال انه يجب فهمها لكي نتعلم كيف نعمل عندما يتعين، كما يقال، الانفلات بالمقلوب تماما. اني اعتقد، ايها الرفاق، بان هذه الكلمات والشعارات مفهومة لأنه تأتى لكم عمليا، خلال سنة تقريبا كنت غائبا فيها، ان تتكلموا وتفكروا في هذا، بمختلف الاساليب والطرق، وبدافع من آلاف الذرائع، في سياق مجابهتكم لموضوع العمل، وانا واثق بان امعان الفكر في هذا لا يمكن له ان يقودكم الا الى استنتاج واحد: من المطلوب منا الآن مزيد من تلك المرونة التي لجأنا اليها حتى الآن على صعيد الحرب الاهلية.

ينبغي لنا ألا نرفض القديم. ان جملة كاملة من التنازلات التي تكيفنا للدول الرأسمالية ـ هذه الجملة

من التنازلات توفر الامكانية الكاملة للدول لاقامة علاقات معنا، وتؤمن لها الارباح، ولربما احيانا بمقادير اكبر مما ينبغي. ونحن في الوقت نفسه لا نتنازل الا عن قسم غير كبير من وسائل الانتاج التي تقبض دولتنا عليها جميعها تقريبا. ومنذ ايام، تناول البحث في الصحف مسألة امتياز عرضه الانجليزي اوركارت الذي سار حتى الآن ضدنا دائما تقريبا في الحرب الاهلية. لقد قال: «اننا سنبلغ هدفنا في الحرب الاهلية ضد روسيا، ضد روسيا نفسها التي تجاسرت وحرمتنا هذا وذاك». وبعد كل هذا، تأتى لنا ان نقيم معه صلات. ونحن لم نرفض هذه الصلات، بل قبلنا بها باعظم السرور، ولكننا قلنا: «عفوا، ان ما ظفرنا به لن نعيده. ان بلدنا روسيا لعلى درجة من الكبر، وامكانياتنا الاقتصادية لعلى درجة من الكثرة بحيث اننا نعتبر من حقنا ألا نرفض عرضكم اللطيف، ولكننا سنبحثه برباطة جأش، كرجال اعمال». صحيح ان حوارنا الاول لم يأت بنتيجة لأنه لم يكن في مستطاعنا ان نوافق على عرضه لاعتبارات سياسية. كان ينبغي لنا ان نرد عليه بالرفض. وطالما لم يعترف الانجليز بامكانية اشتراكنا في مسألة المضايق، في مسألة الدردانيل، كان ينبغي علينا ان نرد بالرفض، ولكنه كان ينبغي لنا، فور هذا الرفض بالذات، ان ننكب على بحث هذه المسألة من حيث الجوهر. لقد بحثنا فيما اذا كان هذا مفيدا لنا ام لا، فيما اذا كان من المفيد لنا هذا الامتياز، واذا كان من المفيد، فباي شروط واحوال. كان ينبغي لنا ان نتفاوض حول الثمن. وهذا ما يبين لكم بوضوح، ايها الرفاق، الى اي حد يجب علينا الآن ان نتناول المسائل

بغير الطريقة التي تناولناها بها فيما مضى. فيما مضى، كان الشيوعي يقول: «اني ابذل حياتي»، وكان هذا يبدو له بسيطا جدا، مع ان هذا لم يكن في كل حال بسيطا بالقدر المظنون. اما الآن، فان مهمة اخرى تماما تجابهنا نحن الشيوعيين. يجب علينا الآن ان نحسب كل شيء، ويجب على كل منكم ان يتعلم كيف يكون دقيق الحساب. يجب علينا ان نحسب، في الوضع الرأسمالي، كيف نؤمن وجودنا، كيف نحصل على نفع من اخصامنا الذين سيساومون بالطبع، والذين لم يفقدوا ابدا قدرتهم على المساومة، والذين سيساومون على حسابنا. وهذا ايضا لا ننساه، ونحن لا نتصور ابدا ان يتحول ممثلو التجارة في مكان ما الى حملان، وان يعرضوا علينا، بعد تحولهم الى حملان، شتى الخيرات مجانا. ان هذا لا يحدث، وبهذا نحن لا نأمل، بل نحسب اننا، بتعودنا على ابداء الرد، سنحتال هنا ايضا وسنكون قادرين سواء أعلى المتاجرة ام على الكسب، ام على الخروج من الاوضاع الاقتصادية الصعبة. وهذه المهمة صعبة جدا. وعلى حل هذه المهمة نعمل. واود لو اننا ادركنا وندرك بوضوح مدى كبر الهوة بين المهمتين القديمة والجديدة. ومهما كانت هذه الهوة كبيرة، فقد تعلمنا في الحرب كيف نناور وينبغي لنا ان نفهم ان المناورة التي تترتب علينا الآن والتي نجد انفسنا فيها الآن، هي اصعب مناورة. ولكن هذه المناورة هي بالمقابل، وعلى ما يبدو، المناورة الاخيرة. وهنا ينبغي لنا ان نمتحن قوانا ونبين اننا لم نحفظ غيبا علومنا القديمة فحسب واننا لا نراجع ما تعلمناه من قبل فحسب. عفوا، من فضلكم، لقد بدأنا نتعلم من جديد

وسوف نتعلم من جديد بحيث نحرز نجاحا جليا وواضحا للجميع. وفي سبيل هذا التعلم من جديد، ينبغي الآن، كما اعتقد، ان نعد قطعا بعضنا بعضا مرة اخرى باننا انعطفنا الى الوراء تحت اسم السياسة الاقتصادية الجديدة، وانعطفنا الى الوراء بحيث لا نسلم اي شيء جديد، وبحيث نعطي الرأسماليين في الوقت نفسه منافع تجبر اي دولة كانت، مهما كانت معادية لنا، على القبول بعقد الصفقات واقامة الصلات معنا. ان الرفيق كراسين الذي تحادث مرارا عديدة مع اوركارت، هذا الرأس والسند للتدخل كله، قال ان اوركارت، بعد جميع المحاولات الرامية الى فرض النظام القديم علينا مهما كلف الامر، في عموم روسيا، يجلس الى طاولة واحدة معه، مع كراسين، ويبدأ يقول: «كم السعر؟ وكم؟ ولكم سنة؟» (**تصفيق.**) ومن هنا لا تزال المسافة بعيدة جدا عن عقدنا جملة من الصفقات الامتيازية وعن دخولنا، على هذا النحو، في علاقات تعاهدية، دقيقة تماما، غير متقلقلة — من وجهة نظر المجتمع البرجوازي —، ولكننا نرى الآن اننا نقترب من هذا واننا اقتربنا او يكاد، ولكننا لم نصل بعد. وهذا، ايها الرفاق، يجب الاعتراف به وعدم التباهي والتبجح. ولا نزال بعيدين عن التوصل تماما الى ما يجعلنا اقوياء، مستقلين، واثقين ثقة مطمئنة في كوننا لا نخشى ايا من الصفقات الرأسمالية، واثقين ثقة مطمئنة في اننا سنعقد الصفقة مهما كانت صعبة، وندرك جوهرها وننفذها. ولهذا ينبغي مواصلة العمل الذي بدأنا به في هذا الميدان — العمل السياسي والحزبي على السواء؛

ولهذا يجب ان ننتقل من الاساليب القديمة الى اساليب جديدة تماما.

ان الجهاز قد بقي عندنا قديما، ومهمتنا الآن تنحصر في اعادة بنائه بشكل جديد. ونحن لا نستطيع ان نعيد بناءه دفعة واحدة، ولكنه ينبغي لنا ان ننظم العمل بحيث يجري توزيع الشيوعيين الذين هم عندنا توزيعا صحيحا. ينبغي لهم، هؤلاء الشيوعيين، ان يمتلكوا ناصية تلك الاجهزة المعهود بها اليهم، لا ان يمتلكهم هذا الجهاز كما يحدث غالبا عندنا. ولا فائدة من اخفاء الخطيئة، بل يجب الكلام عن هذا صراحة. هذه هي المهام التي تجابهنا، هذه هي المصاعب التي تعترضنا، وهذا بالضبط في الوقت الذي دخلنا فيه طريقنا العملي وكان ينبغي لنا فيه ان نقترب من الاشتراكية لا كما من ايقونة مرسومة بالوان براقة. ينبغي لنا ان نأخذ اتجاها صحيحا، ينبغي لنا ان يكون كل شيء موضع تحقيق، ان يتحقق جميع الجماهير وجميع السكان من طريقنا ويقولوا: «اجل، هذا خير من النظام القديم». هذه هي المهمة التي وضعناها نصب عيوننا. ان حزبنا، وهو جماعة قليلة من الناس بالقياس الى جميع سكان البلد، قد انكب على هذا. ان هذه الحفنة من الناس قد اخذت على نفسها مهمة تحويل كل شيء، وهي ستحول. اما ان هذه ليست طوباوية، بل ان هذه قضية يعيش بها بشر، فقد أثبتناها. وهذا رأيناه جميعنا: فقد تحقق هذا. ينبغي التحويل بحيث تقول كل اغلبية الجماهير الكادحة، من فلاحين وعمال: «لستم انتم الذين تمدحون انفسكم، بل نحن نمدحكم ونقول انكم احرزتم نتائج افضل لن يفكر ابدا من بعدها اي انسان عاقل في

العودة الى القديم». والحال، ان هذا ليس له وجود بعد. **ولهذا لا تزال السياسة الاقتصادية الجديدة الشعار الرئيسي، الدوري، الشعار الذي يستنفد كل شيء في ايامنا هذه.** اننا لن ننسى ايا من الشعارات التي تعلمناها امس. وهذا ما نستطيع ان نقوله لأي كان بمطلق الهدوء والاطمئنان، دون اي ظل لتردد، وكل خطوة من خطواتنا تدل على هذا. ولكنه لا يزال يجب علينا ان نتكيف للسياسة الاقتصادية الجديدة. ان جميع جوانبها السلبية التي لا حاجة الى تعدادها والتي تعرفونها جيدا جدا، انما ينبغي لنا ان نعرف كيف نذللها، ان نعرف كيف نحصرها في حد ادنى معين، ان نعرف كيف ندبر كل شيء بادق حساب. ان تشريعنا يوفر الامكانية التامة لاجراء هذا. فهل نعرف كيف ننظم العمل؟ ان هذه القضية أبعد من ان تكون قد وجدت لها حلا. ونحن ندرسها. ان كل عدد من جريدتنا الحزبية تعطيكم عشرات المقالات التي تقول: في المصنع الفلاني، وعند الصناعي الفلاني، شروط الايجار هذه، اما حيث يوجد مدير هو رفيقنا الشيوعي، فالشروط تلك. أيعطي هذا دخلا ام لا، أيعطي نتيجة ام لا؟ لقد انتقلنا الى لب القضايا اليومية بالذات، وفي هذا مكسب ضخم. ان الاشتراكية لم تبق بعد الآن مسألة مستقبل بعيد، او لوحة ما مجردة، او ايقونة ما. وفيما يتعلق بالايقونات، بقينا على رأينا القديم، الرديء جدا. لقد سحبنا الاشتراكية الى الحياة اليومية وهنا يجب ان نتفهم الامور. وهذا ما يشكل مهمة ايامنا هذه، هذا ما يشكل مهمة عصرنا. فاسمحوا لي ان اختم كلامي بالتعبير عن الثقة في اننا، مهما كانت هذه المهمة صعبة، ومهما كانت جديدة بالقياس

الى مهمتنا السابقة، ومهما كثرت المصاعب التي تتسبب بها لنا، ــ سنحل هذه المهمة بتضافر جهودنا، لا غدا، بل خلال بضعة اعوام، سنحل هذه المهمة بتضافر جهودنا مهما كلف الامر بحيث تتحول روسيا السياسة الاقتصادية الجديدة الى روسيا الاشتراكية. **(تصفيق عاصف ومتواصل.)**

«البرافدا»، العدد ٢٦٣، ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٠٠ــ٣٠٩

١

رسالة الى المؤتمر[١٠]

اني لأنصح جدا باجراء جملة من التعديلات في نظامنا السياسي في هذا المؤتمر.

واريد ان اشاطركم الاعتبارات التي اراها أهم الاعتبارات.

في المقام الاول، اطرح زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية حتى بضع عشرات، بل حتى مئة. واعتقد بان اخطارا كبيرة قد تهدد لجنتنا المركزية فيما اذا كان مجرى الاحداث غير ملائم كليا لنا (وهذا ما لا يمكننا التعويل عليه)، - فيما اذا لم نقم باصلاح كهذا.

ثم اني افكر بان اقترح على المؤتمر اضفاء الطابع التشريعي، بشروط معينة، على قرارات الغوسبلان (لجنة الدولة للتخطيط)، وفي هذا الصدد نستجيب لرأي الرفيق تروتسكي الى درجة معينة وبشروط معينة.

اما فيما يخص النقطة الاولى، اي زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية، فاني اعتقد ان امرا كهذا ضروري سواء أمن اجل رفع هيبة اللجنة المركزية ام من اجل العمل الجدي لتحسين جهازنا ام لدرء احتمال اكتساب نزاعات

اقسام غير كبيرة من اللجنة المركزية اهمية مبالغ فيها بالنسبة لجميع مصائر الحزب.

واني اظن ان من حق حزبنا ان يطلب من الطبقة العاملة ٥٠–١٠٠ عضو للجنة المركزية وان حزبنا يستطيع ان يحصل منها عليهم دون توتر خارق العادة في قواها.

ان اصلاحا كهذا من شأنه ان يزيد كثيرا متانة حزبنا ويسهل عليه النضال بين الدول المعادية، هذا النضال الذي يمكن له ولا بدّ له، برأيي، ان يتأزم بشدة في السنوات القريبة القادمة. ويبدو لي ان متانة حزبنا من شأنها ان تكسب الف مرة بفضل تدبير كهذا.

لينين

١٩٢٢/١٢/٢٣
تسجيل م. ف.

٢

مواصلة المذكرات
٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

بمتانة اللجنة المركزية، التي تحدثت عنها اعلاه، اقصد التدابير ضد الانشقاق بقدر ما يمكن على العموم اتخاذ تدابير كهذه. لأن عضو الحرس الابيض في «روسكايا ميسل» (كان هذا، على ما يبدو، س. س. اولدنبورغ) كان، طبعا،

على حق عندما علق الآمال، اولا، في لعبتهم ضد روسيا السوفييتية، على الانشقاق في حزبنا، وعندما علق الآمال، ثانيا، على الخلافات الجدية في حزبنا من اجل هذا الانشقاق.

ان حزبنا يعتمد على طبقتين ولهذا كان تقلقله ممكنا وسقوطه محتما اذا استحال قيام التفاهم بين هاتين الطبقتين. وفي هذه الحال، لا جدوى من اتخاذ هذه التدابير او تلك، ومن المحاكمة على العموم بصدد متانة لجنتنا المركزية. فان اي تدابير في هذه الحال لن تكون قادرة على درء الانشقاق. ولكني آمل بان هذا مستقبل مفرط في البعد وحدث مفرط في الاستحالة الى حد انه لا يجدر التحدث عنه.

اني اقصد المتانة بوصفها ضمانة دون الانشقاق في الوقت القريب القادم، واعتزم ان احلل هنا جملة من الاعتبارات الخاصة بالاشخاص على وجه الحصر.

اني اعتقد بان عضوين من اللجنة المركزية واعني بهما ستالين وتروتسكي هما، من وجهة النظر هذه، النقطة الاساسية في مسألة المتانة. فالعلاقات بينهما، برأيي، تشكل اكثر من نصف خطر ذلك الانشقاق الذي يمكن اجتنابه والذي لا بدّ، برأيي، لزيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية حتى ٥٠ شخصا، حتى ١٠٠ شخص، ان تؤمن، فيما تؤمن، اجتنابه.

ان الرفيق ستالين، الذي اصبح امينا عاما، قد حصر في يديه سلطة لا حدّ لها، وانا لست على ثقة في انه سيعرف على الدوام كيف يستعمل هذه السلطة بما يكفي من الاحتراس. ومن جهة اخرى، لا يتميز الرفيق تروتسكي بكفاءات بارزة، وحسب، كما برهن على ذلك نضاله ضد

اللجنة المركزية بصدد مسألة مفوضية الشعب لطرق المواصلات. ولعله شخصيا اكفأ رجل في اللجنة المركزية الحالية، ولكنه كذلك تستحوذ عليه الى ما لا حد له الغطرسة والولوع الذي لا حد له بالجانب الاداري الصرف من العمل.

وبمقدور هاتين الصفتين في زعيمي اللجنة المركزية الحالية البارزين ان تفضيا عن غير عمد الى الانشقاق؛ واذا لم يأخذ حزبنا التدابير للحيلولة دون هذا، فقد يحدث الانشقاق فجأة.

انا لن اصف سائر اعضاء اللجنة المركزية من حيث صفاتهم الشخصية. انما اذكر فقط بان حادثة زينوفييف وكامينيف في اكتوبر لم تقع بالطبع من باب الصدفة، ولكنها قلما يمكن كذلك القاء جريرتها عليهما شخصيا كما تلقى جريرة اللابلشفية على تروتسكي.

ومن بين اعضاء اللجنة المركزية الشباب، اريد ان اقول بضع كلمات عن بوخارين وبياتاكوف. انهما، برأيي، ابرز قوتين (بين افتى القوى)، وبصددهما يجب ان لا يغيب عن البال الامر التالي: ان بوخارين ليس نظريا من اثمن واكبر نظريي الحزب وحسب، بل يعتبر كذلك عن حق محبوب الحزب كله، ولكنه ببالغ الشك يمكن اعتبار مفاهيمه النظرية مفاهيم ماركسية تماما، لأنه ينطوي على شيء ما كلامي (فهو لم يتعلم قط واظن انه لم يفهم قط الديالكتيك فهما تاما).

٢٥/١٢. ثم بياتاكوف – انه انسان لا ريب في ارادته الفذة وكفاءاته الفذة، ولكن الادارة والجانب الاداري

من العمل يستهويانه بافراط الى حد انه يستحيل الاعتماد عليه في مسألة سياسية جدية.

وطبيعي اني لا ابسط هذه الملاحظة وتلك على السواء الا للوقت الحاضر، على اساس افتراضي مسبقا ان هذين المناضلين البارزين والمخلصين لن يجدا الفرصة لاكمال معارفهما وتغيير جوانبهما المحدودة.

لينين

١٩٢٢/١٢/٢٥
تسجيل م. ف.

اضافة الى الرسالة

بتاريخ ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

ان ستالين مفرط في الفظاظة، وهذه النقيصة التي يمكن احتمالها تماما في بيئتنا نحن الشيوعيين وفي الاتصالات فيما بيننا، تصبح امرا غير محتمل في منصب الامين العام. ولهذا اقترح على الرفاق ان يفكروا في اسلوب لنقل ستالين من هذا المنصب وتعيين شخص آخر لهذا المنصب يمتاز من جميع النواحي الاخرى عن الرفيق ستالين بمزية واحدة فقط، هي ان يكون اكثر تسامحا، واكثر ولاء، واوفر لطفا، واشد انتباها للرفاق، واقل تقلبا في الاهواء، الخ.. هذا الاعتبار قد يبدو امرا تافها لا يؤبه له. ولكني اعتقد

بان هذا ليس بالامر التافه من وجهة نظر درء الانشقاق ومن وجهة نظر ما كتبته سابقا عن العلاقات بين ستالين وتروتسكي، او بان هذا امر تافه ولكنه قد يكتسب اهمية فاصلة.

لينين

تسجيل ل. ف.
٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

٣

مواصلة المذكرات.
٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

ان زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية حتى ٥٠ شخصا او حتى ١٠٠ شخص انما ينبغي لها، برأيي، ان تخدم هدفا مزدوجا وحتى ثلاثيا: فبقدر ما يزداد عدد اعضاء اللجنة المركزية، يزداد تعليم العمل الخاص باللجنة المركزية وتقل مخاطر الانشقاق بسبب من عدم احتراس ما. ان اشراك عدد كبير من العمال في اللجنة المركزية سيساعد العمال على تحسين جهازنا الرديء جدا. فهو، من حيث جوهر الامر، موروث عندنا من النظام القديم لأنه كان من المستحيل اطلاقا تحويله في مثل هذه الفترة القصيرة وخاصة في زمن الحرب، في زمن المجاعة، الخ.. ولهذا

يمكن الجواب بهدوء على اولئك «النقاد» الذين يعرضون علينا بابتسامات السخرية او بخبث وشر تلميحات الى عيوب جهازنا، بان هؤلاء القوم لا يفهمون اطلاقا شروط الثورة العصرية. فمن المستحيل على العموم في خمس سنوات تحويل الجهاز بصورة كافية، وخاصة في الظروف التي جرت فيها الثورة عندنا. يكفي اذا كنا في خمس سنوات قد انشأنا نموذجا جديدا من الدولة يسير فيه العمال امام الفلاحين ضد البرجوازية، وهذا ما يشكل عملا عملاقا في ظروف وضع دولي معاد. ولكن ادراك هذا يجب في كل حال من الاحوال ان لا يخفي عنّا واقع اننا، من حيث جوهر الامر، اخذنا الجهاز القديم من القيصر ومن البرجوازية وانه، مع حلول السلام وتأمين الحد الادنى من الحاجات ضد المجاعة، يجب الآن توجيه العمل كله نحو تحسين الجهاز.

اني اتصور المسألة على نحو يستطيع معه بضع عشرات من العمال يدخلون في قوام اللجنة المركزية ان ينصرفوا خيرا من اي آخر الى التثبت من جهازنا وتحسينه واعادة بنائه. ان هيئة التفتيش العمالي الفلاحي التي اوليت هذه الوظيفة في البدء، ظهرت عاجزة عن ادائها ولا يمكن استعمالها الا «ذيلا» او معاونة، بشروط معينة، لاعضاء اللجنة المركزية هؤلاء. والعمال الذين يدخلون اللجنة المركزية، انما يجب ان يكونوا في الاغلب، برأيي، لا من عداد العمال الذين مروا بخدمة طويلة في الهيئات السوفييتية (وفي هذا القسم من رسالتي، اصنف الفلاحين ايضا في كل مكان في عداد العمال)، لأنه تكونت لدى هؤلاء العمال تقاليد معينة وآراء مسبقة معينة من المرغوب فيه النضال ضدها على وجه الضبط.

في عداد العمال اعضاء اللجنة المركزية، يجب ان يدخل في الاغلب عمال يقفون ادنى من تلك الفئة التي تقدمت عندنا خلال خمس سنوات الى عداد موظفي الهيئات السوفييتية، ويكونون اقرب الى عداد العمال والفلاحين العاديين، ولكنهم لا يقعون مباشرة او بصورة غير مباشرة في صف المستثمرين. اني اعتقد بان عمالا كهؤلاء يحضرون جميع جلسات اللجنة المركزية، جميع جلسات المكتب السياسي، ويطالعون جميع وثائق اللجنة المركزية، يمكنهم ان يشكلوا ملاكا من الانصار المخلصين للنظام السوفييتي والقادرين اولا على اضفاء المتانة على اللجنة المركزية نفسها والقادرين ثانيا على العمل حقا وفعلا على تجديد الجهاز وتحسينه.

لينين

تسجيل ل. ف.
١٩٢٢/١٢/٢٦

٤

مواصلة المذكرات.
٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

حول تخويل «الغوسبلان» وظائف تشريعية

هذه الفكرة تقدم بها الرفيق تروتسكي، على ما يبدو، من زمان. وقد وقفت خصما لها لأني وجدت انه سيقوم في هذه الحالة تنافر اساسي في نظام مؤسساتنا التشريعية. ولكني اجد بعد بحث المسألة بانتباه انه توجد هنا، من حيث الجوهر، فكرة سليمة هي ان الغوسبلان (لجنة الدولة للتخطيط) تقف نوعا في معزل عن مؤسساتنا التشريعية رغم انها، بوصفها مجموعة من اناس اكفاء، خبراء، ممثلي العلم والتكنيك، تملك من حيث جوهر الامر اكبر المعطيات من اجل تكوين فكرة صحيحة عن الامور.

ولكننا انطلقنا حتى الآن من وجهة النظر القائلة انه يجب على الغوسبلان ان تقدم للدولة مادة محللة بروح نقادة، في حين يجب على مؤسسات الدولة ان تبت بشؤون الدولة. اني اعتقد بانه يجب في الوضع الراهن، اذ تعقدت شؤون الدولة تعقدا فوق العادة، واذ يترتب، في اغلب الاحيان، وبالتناوب، حل قضايا تتطلب التحقيق من جانب اعضاء الغوسبلان، وقضايا لا تتطلب هذا، واذ يترتب، حتى فضلا عن ذلك، حل قضايا تتطلب بعض من نقاطها التحقيق من جانب الغوسبلان بالتناوب مع نقاط لا تتطلب

هذا، اعتقد بانه يجب في الوقت الحاضر القيام بخطوة في اتجاه زيادة صلاحيات الغوسبلان.

اني اتصور هذه الخطوة على نحو بحيث لا يمكن الغاء قرارات الغوسبلان بطريقة سوفييتية عادية، بل تتطلب لأجل تقريرها من جديد، نظاما خاصا، مثلا طرح المسألة في دورة اللجنة التنفيذية المركزية لعامة روسيا، اعداد المسألة للبت فيها من جديد حسب تعليمات خاصة، مع وضع مذكرات، بموجب قواعد خاصة، من اجل وزن ما اذا كان قرار الغوسبلان هذا يستحق الالغاء ام لا، واخيرا تعيين آجال خاصة من اجل البت مجددا في المسألة التي طرحتها الغوسبلان، الخ..

وفي هذا الصدد، اعتقد بانه يمكن ويجب الاستجابة لفكرة الرفيق تروتسكي، ولكن لا من حيث ايلاء الرئاسة في الغوسبلان اما الى شخص معين من بين زعمائنا السياسيين واما الى رئيس المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني، الخ.. يبدو لي ان المسألة الشخصية تتشابك هنا في الوقت الحاضر تشابكا وثيقا جدا مع المسألة المبدئية. اني اظن ان تلك التهجمات التي نسمعها الآن على رئيس الغوسبلان، الرفيق كرجيجانوفسكي وعلى نائبه الرفيق بياتاكوف، والتي توجه بصورة متبادلة بحيث اننا، من جهة، نسمع اتهامات بخارق الرخاوة والتبعية والميوعة، ومن جهة اخرى، نسمع اتهامات بخارق سوء الذوق والفظاظة وقلة الاعداد العلمي المتين، الخ.، — اظن ان هذه التهجمات تعكس جانبي المسألة، وتستعظمهما الى اقصى حد، وانه ينبغي لنا فعلا في الغوسبلان الجمع الماهر بين نوعين من الطبائع يمكن ان يكون بياتاكوف نموذج احدهما وكرجيجانوفسكي نموذج النوع الثاني.

اني اعتقد بانه يجب ان يكون في رئاسة الغوسبلان انسان يكون من جهة ذا تحصيل علمي، اي بالضبط اما في ميدان التكنيك واما في ميدان الهندسة الزراعية، مع تجربة كبيرة تقاس بعشرات وعشرات السنين من النشاط العملي اما في ميدان التكنيك واما في ميدان الهندسة الزراعية. اني اعتقد بان انسانا كهذا يجب ان يمتلك من الصفات الادارية اقل مما يمتلك من التجربة الواسعة والكفاءة في اجتذاب الناس اليه.

لينين

١٩٢٢/١٢/٢٧
تسجيل م. ف.

٥

مواصلة الرسالة بصدد
الطابع التشريعي
لقرارات الغوسبلان.
١٩٢٢/١٢/٢٨

لقد لاحظت عند البعض من رفاقنا القادرين على التأثير في تصريف شؤون الدولة بصورة حاسمة، استعظاما للجانب الاداري الذي هو بالطبع ضروري في مكانه وفي زمانه، والذي يجب مع ذلك عدم خلطه مع الجانب العلمي، مع شمول الواقع الواسع، مع القدرة على اجتذاب الناس، الخ..

في اي من مؤسسات الدولة، وخاصة في الغوسبلان، من الضروري الجمع بين هاتين الصفتين، وعندما قال لي الرفيق كرجيجانوفسكي انه قد استدعى بياتاكوف الى الغوسبلان، واتفق معه على العمل، وعندما اعطيت انا موافقتي على هذا، احتفظت، من جهة، في نفسي ببعض الشكوك، وأملت احيانا، من جهة اخرى، في اننا سنحصل هنا على الجمع بين نموذجين من رجالات الدولة. فهل تحقق هذا الأمل؟ هذا يجب الآن انتظاره والنظر اليه في التجربة خلال مرحلة اطول بقليل، ولكني اعتقد بانه، مبدئيا، لا سبيل الى الشك في ان جمعا كهذا بين الطبائع والنماذج (الناس، الصفات) هو ضروري بكل تأكيد من اجل سير عمل مؤسسات الدولة على نحو صحيح. اني اعتقد بان استعظام «الادارية» وكل استعظام على العموم ضاران بالقدر نفسه. ينبغي ان يتحلى قائد مؤسسة الدولة بأعلى درجة من كفاءة اجتذاب الناس اليه، وبدرجة كافية من المعارف العلمية والتكنيكية الراسخة من اجل التثبت من عملهم. وهذا كأمر اساسي. وبدونه لا يمكن ان يكون العمل صحيحا. ومن جهة اخرى، من المهم جدا ان يعرف كيف يدير وان يكون له معاون جدير او معاونون جديرون في هذا المجال. ان احتماع هاتين الصفتين في شخص واحد انما من المشكوك فيه ان يصدف ومن المشكوك فيه ان يكون ضروريا.

لينين

تسجيل ل. ف.
٢٢/١٢/٢٨

٦

مواصلة المذكرات
بصدد الغوسبلان.
٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

أغلب الظن ان الغوسبلان تتحول عندنا من جميع النواحي الى لجنة خبراء. وبرئاسة مؤسسة كهذه، لا يمكن الا يكون شخص ذو تجربة كبيرة وتحصيل علمي شامل في ميدان التكنيك. وهنا يجب ان تكون القوة الادارية قوة معاونة من حيث جوهر الامر. ان استقلال ومبادرة الغوسبلان بمقدار معين الزاميان من وجهة نظر هيبة هذه المؤسسة العلمية ومشروطان بشرط واحد هو بالضبط استقامة العاملين فيها وسعيهم باستقامة الى تطبيق برنامجنا للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

وهذه الصفة الاخيرة لا يمكن بالطبع ان نجدها الآن الا بصورة استثنائية لأن الاغلبية الساحقة من العلماء الذين تتشكل الغوسبلان منهم طبعا، مصابون حتما بعدوى النظرات البرجوازية والاوهام البرجوازية. والتحقق منهم من هذه الناحية يجب ان يكون مهمة بضعة افراد يمكنهم ان يشكلوا هيئة رئاسة الغوسبلان، ويجب عليهم ان يكونوا من الشيوعيين وان يراقبوا يوما بعد يوم، في كامل مجرى العمل، درجة اخلاص العلماء البرجوازيين وتخليهم عن الاوهام البرجوازية، وان يراقبوا كذلك انتقالهم تدريجيا الى وجهة نظر الاشتراكية. وهذا العمل المشترك في حقل

هذا النوع من التحقق العلمي يجب ان يشكل مع العمل في الحقل الاداري الصرف، المثال الاعلى لقادة الغوسبلان في جمهوريتنا.

لينين

تسجيل م. ف.
٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

هل من العقلاني قسمة العمل الذي تقوم به الغوسبلان الى مختلف التكليفات، وهلا يجدر بالعكس السعي الى تحضير حلقة من الاختصاصيين الدائمين الذين تتحقق منهم هيئة رئاسة الغوسبلان بدأب وانتظام والذين يستطيعون ان يحلوا كامل مجموعة القضايا الداخلة في اختصاص الغوسبلان؟ اني اعتقد بان الحل الاخير اكثر عقلانية وانه ينبغي السعي الى تقليل عدد المهام المنفردة، الموقتة منها والعاجلة.

لينين

٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢
تسجيل م. ف.

٧

مواصلة المذكرات.
٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

ملحق للقسم المتعلق بزيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية

لدن زيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية، يجب، برأيي، الانصراف كذلك، ولربما بصورة رئيسية، الى التثبت من جهازنا وتحسينه، وهو الذي لا ينفع اطلاقا. ولهذا الغرض ينبغي لنا اللجوء الى خدمات اختصاصيين ذوي كفاءة عالية، ويجب ان تكون مهمة ايجاد هؤلاء الاختصاصيين مهمة هيئة التفتيش العمالي الفلاحي.

كيف الجمع بين هؤلاء الاختصاصيين في المراقبة الذين يملكون معارف كافية، وبين اعضاء اللجنة المركزية الجدد هؤلاء؟ هذه المهمة يجب حلها حلا عمليا.

يبدو لي ان هيئة التفتيش العمالي الفلاحي (نتيجة لتطورها ونتيجة لحيرتنا بصدد تطورها) قد اعطت في الحاصل ما نشاهده الآن، واعني حالة انتقال من مفوضية خاصة للشعب الى وظيفة خاصة لاعضاء اللجنة المركزية؛ من مؤسسة تفتش كل شيء الى مجموعة من مفتشين عددهم غير كبير ولكنهم من الدرجة الاولى، ويجب ان تدفع لهم اجور طيبة (وهذا ضروري بخاصة في عصرنا، عصر الاجور، وفي

ظروف نجد فيها المفتشين يعملون مباشرة في خدمة المؤسسات التي تدفع لهم احسن الاجور).

واذا زيد عدد اعضاء اللجنة المركزية كما ينبغي، واذا مروا سنة بعد سنة بصف لتعليم تصريف شؤون الدولة بمساعدة امثال هؤلاء الاختصاصيين ذوي الكفاءة العالية وبمساعدة اعضاء هيئة التفتيش العمالي الفلاحي ذوي الكلمة النافذة في جميع الميادين، – اعتقد باننا سنحل آنذاك بنجاح هذه المهمة التي لم نتوفق في حلها خلال زمن طويل.

وهكذا، في الحاصل – حتى ١٠٠ عضو في اللجنة المركزية، وليس اكثر من ٤٠٠ – ٥٠٠ من معاونيهم الذين يفتشون بموجب تعليماتهم، اعضاء هيئة التفتيش العمالي الفلاحي.

لينين

٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢

تسجيل م. ف.

أملي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢ – كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

صدر عام ١٩٥٦ في مجلة «كومونيست»، العدد ٩ وفي كراس على حدة

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٤٣–٣٥٥

اوراق من دفتر مذكرات

المؤلف الذي صدر في هذه الايام عن التعليم في روسيا وفقا لمعطيات احصاء ١٩٢٠، («التعليم في روسيا»، موسكو، ١٩٢٢، مكتب الاحصاءات المركزي، قسم احصاءات التعليم العام)، يشكل حدثا على جانب كبير من الاهمية.

وفيما يلي انقل لوحة مأخوذة عن هذا المؤلف تبين حالة التعليم في روسيا في عامي ١٨٩٧ و١٩٢٠:

	عدد الرجال الذين يعرفون القراءة والكتابة (من كل ١٠٠٠ رجل)		عدد النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة (من كل الف امرأة)		عدد الاشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة (من كل ١٠٠٠ شخص)	
	١٨٩٧	١٩٢٠	١٨٩٧	١٩٢٠	١٨٩٧	١٩٢٠
١. روسيا الاوروبية	٣٢٦	٤٢٢	١٣٦	٢٥٥	٢٢٩	٣٣٠
٢. القفقاس الشمالي	٢٤١	٣٥٧	٥٦	٢١٥	١٥٠	٢٨١
٣. سيبيريا (الغربية)	١٧٠	٣٠٧	٤٦	١٣٤	١٠٨	٢١٨
بالمتوسط	٣١٨	٤٠٩	١٣١	٢٤٤	٢٢٣	٣١٩

بينا نثرثر بصدد الثقافة البروليتارية وعلاقاتها بالثقافة البرجوازية، تقدم لنا الوقائع ارقاما تدل على ان الامور تسير بصورة سيئة جدا عندنا حتى فيما يخص الثقافة البرجوازية. والحقيقة، كما كان ينبغي توقعها، هي اننا لا نزال بعيدين جدا عن المعرفة الشاملة للقراءة والكتابة، وان تقدمنا بالذات بالنسبة للعهد القيصري (١٨٩٧) بطيء جدا. وهذا تحذير صارم ولوم لاولئك الذين كانوا ولا يزالون يحلقون في سماء «الثقافة البروليتارية». فان هذه الارقام تبين لنا اي عمل شاق وعاجل لا يزال يترتب علينا القيام به لكي نبلغ مستوى بلد متمدن عادي في اوروبا الغربية. وكذلك تبين هذه الارقام اي قدر هائل من العمل يترتب علينا القيام به الآن لكي نبلغ فعلا، على اساس مكتسباتنا البروليتارية، مستوى من الثقافة رفيعا نوعا ما.

وينبغي لنا الا نقتصر على هذه الحقيقة التي لا جدال فيها، ولكنها حقيقة نظرية جدا. انما ينبغي لنا ان ننكب على المهمة من الناحية العملية ايضا لدن اعادة النظر المقبلة في ميزانيتنا لثلاثة اشهر. ان ما يجب تخفيضه بالدرجة الاولى، ليس، بالطبع، نفقات مفوضية الشعب للتعليم العام، بل نفقات الدوائر الاخرى، قصد استخدام المبالغ المتوافرة على هذا النحو في تلبية حاجات مفوضية الشعب للتعليم العام. ويجب الا نقتر في زيادة حصة المعلمين من الخبز في سنة كهذه السنة، اذ ان مؤونتنا من الحبوب حسنة نسبيا.

ان العمل الذي يجري حاليا في مضمار التعليم العام لا يمكن، على العموم، اعتباره ضيقا جدا. فان جهودا

كبيرة تبذل لتحريك سلك المعلمين القديم، ولاشراكه في القيام بمهام جديدة، واثارة اهتمامه في الطريقة الجديدة لطرح قضايا التربية، واثارة اهتمامه في مسائل كمسألة الدين.

ولكننا نهمل الاساسي. فاننا لا نهتم، او اننا نهتم بصورة ناقصة جدا، بتوفير وضع رفيع للمعلم لا يمكن بدونه ان تكون اي ثقافة، لا بروليتارية ولا حتى برجوازية. فينبغي التحدث عن هذه اللاثقافة نصف الآسيوية التي لم نخرج منها حتى الآن، والتي لن نستطيع الخروج منها دون جهود جدية؛ هذا مع العلم انه تتوافر لنا امكانية الخلاص من هذه الحال، طالما الجماهير الشعبية لا تهتم بالثقافة الحقيقية في اي بلد من العالم قدر ما تهتم بها عندنا، طالما ان قضايا هذه الثقافة لا توضع في اي بلد بنفس القدر من العمق والانسجام الذي توضع به عندنا؛ وان سلطة الدولة في اي بلد من بلدان العالم لا تمارسها الطبقة العاملة التي يدرك سوادها تمام الادراك النواقص، ولا اقول في ثقافتها، بل في تعليمها الابتدائي؛ وان الطبقة العاملة ليست مستعدة لأن تبذل ولا تبذل فعلا في اي بلد آخر تضحيات بمثل هذه الجسامة، التي تبذلها بها عندنا، من اجل تحسين حالتها في هذا الميدان.

اننا لا نزال نفعل القليل القليل، القليل الى ما لا حد له، من اجل تعديل كل ميزانية الدولة بصورة تلبي بالدرجة الاولى حاجات التعليم الابتدائي العام. وحتى في نطاق مفوضية الشعب للتعليم العام، يمكننا ان نجد في معظم الاحيان عددا ضخما فوق العادة من الموظفين في مؤسسة كدار الدولة للطبع والنشر مثلا، وهذا دون

اي اهتمام بانه يجب على الدولة ان تعنى، قبل كل شيء، لا بالطبع والنشر، بل بان يكون هناك قرّاء، بان يزداد عدد الاشخاص الذين يعرفون القراءة، لكي تأخذ حركة الطبع والنشر مدى سياسيا واسعا في روسيا المقبلة. ونحن، حسب عادتنا القديمة (والسيئة)، نخصص للمسائل التكنيكية كمسألة الطبع والنشر، من الوقت والجهود اكثر بكثير مما نخصص لمسألة سياسية عامة، هي مسألة تعليم الشعب القراءة والكتابة.

واذا اخذنا الادارة العامة للتعليم المهني، فنحن على يقين بانه يمكننا ان نجد هناك ايضا كثرة كثيرة من الامور النافلة، التي تضخمها مصلحة ادارية ضيقة، والتي لا تستوحي ضرورات التعليم العام الواسع. وما يجري في الادارة العامة للتعليم المهني لأبعد من ان ينبعث كله من الرغبة المشروعة في انهاض تعليم شبيبتنا في المصانع والمعامل قبل كل شيء، وتوجيه هذا التعليم توجيها عمليا. واذا درسنا بانتباه اوضاع ذاتية هذه الادارة، لوجدنا في هذا المجال كثرة كثيرة من العناصر المتضخمة والصورية من وجهة النظر هذه يجب الغاؤها. ففي الدولة البروليتارية الفلاحية، يمكن ويجب، قصد تطوير التعليم العام، توفير الكثير والكثير، سواء بالغاء جميع اللعبات من الطراز نصف الاريستقراطي، او بالغاء المؤسسات التي نستطيع وسنستطيع ويترتب علينا زمنا طويلا الاستغناء عنها، نظرا لحالة التعليم العام التي كشفتها الاحصاءات.

ينبغي لنا ان نؤمن للمعلم الشعبي عندنا مكانة رفيعة لم يملكها قط ولا يمكن له ان يملكها في المجتمع البرجوازي.

وهذه حقيقة لا تحتاج الى برهان. وينبغي لنا ان نسير نحو هذا الوضع، عاملين بانتظام ومثابرة ودأب على رفع مستوى المعلم فكريا، على اعداده في جميع الميادين لرسالته السامية حقا؛ ولكن الرئيسي، الرئيسي ابدا ودائما، انما هو تحسين وضعه المادي.

يجب تعزيز العمل التنظيمي بين المعلمين الشعبيين بدأب وانتظام، لكي نحولهم من سند للنظام البرجوازي، كما هم عليه حتى الآن في جميع البلدان الرأسمالية دون استثناء، الى سند للنظام السوفييتي، لكي نستطيع بواسطتهم انتزاع الفلاحين من التحالف مع البرجوازية واجتذابهم الى التحالف مع البروليتاريا.

وتجدر الاشارة بايجاز الى ان الزيارات الدائبة المنتظمة الى الريف يجب ان تضطلع بدور خاص في هذا الصدد، مع العلم ان هذه الزيارات تجري عندنا منذ حين، وانه ينبغي لها ان تتطور بانتظام. وللتدابير من نوع هذه الزيارات، يجدر تخصيص اعتمادات غالبا جدا ما نبددها بلا فائدة على جهاز دولة يعود بكليته تقريبا الى مرحلة تاريخية قديمة.

لقد كنت اجمع المواد للخطاب الذي لم استطع ان القيه في مؤتمر السوفييتات، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢، والذي كان يعالج رعاية عمال المدن لسكان الارياف. وبعض هذه المواد قدمها لي الرفيق خودوروفسكي. واني اعرض اليوم هذه المسألة على الرفاق ليدرسوها، طالما قد استحال عليّ بحثها بنفسي واذاعتها بواسطة مؤتمر السوفييتات.

والمسألة السياسية الاساسية هنا انما هي مسألة

موقف المدينة من الريف، هذه المسألة التي تتسم باهمية حاسمة بالنسبة لكامل ثورتنا. فبينا الدولة البرجوازية تبذل جهدها بدأب وانتظام لتخبيل عمال المدينة، مكيِّفة لهذا الغرض جميع المنشورات المطبوعة على نفقة الدولة، على نفقة الاحزاب القيصرية والبرجوازية، نستطيع ويجب علينا ان نستخدم سلطتنا لكي نجعل فعلا من عامل المدينة ناشرا للافكار الشيوعية في صفوف البروليتاريا الريفية.

قلت «الشيوعية»، ولكني ابادر الى ابداء بعض التحفظات، خوفا من اثارة سوء فهم او من ان يفهمني القارئ فهما حرفيا بالغا. ان ما قلته انما يجب الا يفهم في اي حال من الاحوال بمعنى انه يترتب علينا ان نحمل فورا الى الريف افكارا شيوعية صرفة ضيقة المفهوم. فيمكن البت بان ذلك سيعني القيام بعمل ضار، بعمل مشؤوم على الشيوعية، طالما لا نملك في الارياف قاعدة مادية من اجل الشيوعية.

كلا. يجب البدء باقامة صلة بين المدينة والريف، دون ان نستهدف مسبقا غرس الشيوعية في الارياف. فان هذا الهدف لا يمكن بلوغه اليوم. وليس الوقت وقته. ان ابتغاء هذا الهدف لن يفيد قضيتنا بل يسيء اليها.

اما ان نقيم صلة بين عمال المدينة وشغيلة الريف، ان نقيم بينهم شكل الرفقة الذي يمكن بسهولة ايجاده، فهذا هو واجبنا، وهذه هي مهمة من المهام الاساسية التي تواجه الطبقة العاملة القابضة على زمام السلطة. ولهذا الغرض، من الضروري تاسيس جملة من الاتحادات (الحزبية والنقابية والخاصة) تتألف من عمال المصانع

والمعامل، ويكون هدفها المساعدة بانتظام على تطوير الارياف في المضمار الثقافي.

فهل نتمكن من «ربط» جميع خلايا المدينة بجميع خلايا الريف، لكي تترصد كل خلية عمالية «مربوطة» بخلية ريفية، تترصد على الدوام جميع الفرص من اجل تلبية هذه الحاجة الثقافية او تلك من حاجات الخلية المربوطة بها؟ ام اننا سنتمكن من ايجاد اشكال اخرى للصلة؟ اني اقتصر هنا على طرح المسألة لكي الفت اليها انتباه الرفاق، لكي اشير الى تجربة سيبيريا الغربية (ان الرفيق خودوروفسكي هو الذي افادني عنها)، لكي اطرح هذه القضية الثقافية الهائلة ذات الاهمية التاريخية العالمية، بكل مداها.

اننا نكاد لا نفعل شيئا من اجل الارياف خارج ميزانيتنا الرسمية او خارج علاقاتنا الرسمية. يقينا ان العلاقات الثقافية بين المدينة والارياف ترتدي بحد نفسها وترتدي حتما طابعا آخر تماما. فالتأثير الذي كانت تمارسه المدينة في ظل النظام الرأسمالي على الريف كان يفسد الريف سياسيا واقتصاديا واخلاقيا وجسديا، الخ.. اما عندنا فان المدينة تبدأ تلقائيا في ممارسة تأثير معاكس اطلاقا على الريف. ولكن هذا كله يجري بالضبط تلقائيا، عفويا؛ ومن الممكن تعزيز كل ذلك (ثم مضاعفته مئة ضعف) اذا جعلنا هذا العمل واعيا، دائبا، منتظما.

اننا لن نشرع في التقدم (وحينذاك سنتقدم بكل تأكيد بسرعة تزيد مئة مرة) الا عندما ندرس هذه المسألة، عندما نؤسس اتحادات عمالية من كل شاكلة

ونوع، ـ مع وقايتها بجميع الوسائل من تفشي الروح البيروقراطية فيها، ـ لكي نطرح هذه القضية ونبحثها ونحلها عمليا.

٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

«البرافدا»، العدد ٢، ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣
التوقيع: ن. لينين

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٦٣-٣٦٨

حول التعاون

١

يخيل لي اننا لا نولي التعاون اهتماما كافيا. ومن المشكوك فيه ان الجميع يدركون ان التعاون يكتسب عندنا اهمية استثنائية تماما، وذلك منذ ثورة اكتوبر وبصورة مستقلة عن السياسة الاقتصادية الجديدة (بل بالعكس، ينبغي القول بهذا الصدد: بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة على وجه الضبط). ان احلام التعاونيين القدماء تنطوي على كثير من الخيال. وهي سخيفة في كثير من الاحيان لأنها طوبوية. ولكن، ما هو وجه الطوبوية فيها؟ ذلك ان الناس لا يفهمون المغزى الاساسي، الجوهري، للنضال السياسي الذي تقوم به الطبقة العاملة من اجل دكّ سيطرة المستثمرين. وقد تحقق هذا الهدف في بلادنا اليوم، والعديد من الاشياء الخيالية، بل الرومانطيقية، بل المبتذلة، التي كانت تنطوي عليها احلام التعاونيين القدماء تغدو واقعا مجرّدا من كل تمويه وتزيين.

وبالفعل، لما كانت الطبقة العاملة تمارس سلطة الدولة في بلادنا، وكانت سلطة الدولة هذه تضع يدها على جميع وسائل الانتاج، فلا يبقى لنا عمليا سوى اشاعة التعاونيات بين السكان. وعندما ينضم الحدّ الاقصى

من السكان الى التعاونيات، تتحقق من تلقاء نفسها، تلك الاشتراكية التي كانت تثير فيما مضى السخريات المشروعة، والبسمات، وازدراء الناس المقتنعين على حق بضرورة النضال الطبقي، بضرورة النضال في سبيل السلطة السياسية، الخ.. ولكن ليس جميع الرفاق يدركون الاهمية البالغة، التي لا حدّ لها، التي تكتسبها اليوم بالنسبة لنا اشاعة التعاونيات في روسيا. فبواسطة السياسة الاقتصادية الجديدة، قمنا بتنازل للفلاح بوصفه تاجرا، ولمبدأ التجارة الخاصة؛ ومن هنا بالضبط (على عكس ما يعتقد بعضهم) اهمية التعاون الهائلة. وكل ما ينبغي لنا، من حيث جوهر الامر، في ظل سيادة السياسة الاقتصادية الجديدة، هو اشاعة التعاونيات بين السكان الروس بصورة واسعة وعميقة الى حدّ كاف؛ لأننا وجدنا اليوم الدرجة اللازمة لتنسيق المصلحة الخاصة، المصلحة التجارية الخاصة، مع قيام الدولة بالتثبّت من هذه المصلحة وبمراقبتها، لاننا وجدنا اليوم درجة اخضاع هذه المصلحة الخاصة للمصلحة العامة، الأمر الذي كان فيما مضى حجر عثرة امام الكثيرين والكثيرين من الاشتراكيين. وبالفعل، هناك سلطة الدولة على جميع وسائل الانتاج الكبيرة، وسلطة الدولة في ايدي البروليتاريا، وتحالف هذه البروليتاريا مع الملايين والملايين من صغار الفلاحين ومن الفلاحين الصغار جدا، وتأمين قيادة الفلاحين من قبل هذه البروليتاريا، الخ.. أليس ذلك كل ما ينبغي لكي نبني بواسطة التعاون، وبواسطة التعاون وحده، الذي كنا نقف منه سابقا موقفنا من شيء تجاري، والذي لا يزال يحق لنا، من بعض الوجوه، ان نقف منه الموقف نفسه كذلك اليوم ايضا،

في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة ـ، أليس ذلك كل ما هو ضروري لكي نبني المجتمع الاشتراكي الكامل؟ ان ذلك ليس بعد بناء المجتمع الاشتراكي، ولكنه كل ما هو ضروري وكاف لبنائه.

وهذا بالذات ما يستصغر من شأنه الكثيرون من مناضلينا العمليين. انهم ينظرون الى التعاون عندنا نظرة ازدراء، ولا يدركون الاهمية الاستثنائية التي يرتديها اولا من الناحية المبدئية (الدولة تملك وسائل الانتاج) وثانيا من ناحية الامكانيات التي يوفرها لنا لأجل الانتقال الى وضع جديد بالسبيل **الابسط، والاسهل، والاقرب الى متناول الفلاح.**

وذلك هو، مرة اخرى، الامر الجوهري. ان تتخيّل جميع انواع المشاريع لتأليف جمعيات عمالية بقصد بناء الاشتراكية، شيء؛ وان تتعلّم بناء هذه الاشتراكية عمليا، بصورة يتمكن معها **كل** فلاح صغير من الاشتراك في هذا العمل البنائي، شيء آخر. الى هذه المرحلة وصلنا اليوم. ومن المؤكد اننا نستغل الآن هذه المرحلة التي بلغناها، استغلالا غير كاف الى حد كبير.

حين انتقلنا الى السياسة الاقتصادية الجديدة، سلكنا طريق المبالغة، وليس ذلك بمعنى اننا افسحنا مجالا رحبا جدا امام مبدأ الصناعة الحرة، والتجارة الحرة، بل بمعني اننا نسينا التعاون، واننا نستصغر من شأنه اليوم، واننا بدأنا ننسى اهمية التعاون الهائلة، من وجهتي النظر المشار اليهما آنفا.

والآن، اود ان اتحدث مع القارئ عما يمكن وعما

يجب القيام به عمليا وفورا، استنادا الى هذا المبدأ «التعاوني». بأية وسائل يمكن ويجب، منذ الآن، تطوير هذا المبدأ «التعاوني»، بصورة يدرك معها كل امرىء بوضوح اهمية هذا المبدأ الاشتراكية؟

من الناحية السياسية، ينبغي العمل بصورة لا تفيد معها التعاونيات، بوجه عام وعلى الدوام، من بعض التسهيلات وحسب، بل تكون معها ايضا هذه التسهيلات مادية صرف (معدل الفائدة التي تتقاضاها المصارف، الخ.). ينبغي على الدولة ان تسلّف التعاونيات مبالغ تتجاوز، بعض الشيء على الأقل، الاموال التي نسلفها للمشروعات الخاصة، حتى ولو كانت من مشروعات الصناعة الثقيلة، الخ..

لا يظهر اي نظام اجتماعي للوجود الا بتأييد مالي من طبقة معينة. ولا حاجة الى التذكير بما كلفته ولادة الرأسمالية «الحرة» من مئات ومئات الملايين من الروبلات. فينبغي لنا اليوم ان نفهم وان نضع موضع التطبيق هذه الحقيقة وهي ان النظام الاجتماعي الذي يجب علينا ان ندعمه في الوقت الحاضر اكثر من المعتاد، هو في الوقت الحاضر النظام التعاوني. ولكن يجب ان ندعمه بمعنى الكلمة الحقيقي؛ وذلك يعني انه لا يكفي ان نفهم هذا التأييد كتأييد لكل نشاط تعاوني، بل يجب أن نفهم هذا التأييد على انه تأييد لنشاط تعاوني **تشترك فيه اشتراكا حقيقيا جماهير السكان الحقيقية**. ان منح مكافأة للفلاح الذي يشترك في النشاط التعاوني، انما هو شكل صحيح اطلاقا. ولكن ان نتثبت من هذا الاشتراك، ودرجة فائدته، ان نرى الى اي

حد تم عن ادراك، فتلك عقدة المسألة. فعندما يصل تعاوني ما الى احدى القرى ليفتح فيها دكانة تعاونية صغيرة، فان السكان، اذا تكلمنا بدقة، لا يشتركون ابدا في تأسيس هذا المشروع. ولكنهم، بدافع مصلحتهم الخاصة، سيسعون الى الاشتراك فيه باسرع ما يمكن.

ولهذه المسألة وجه آخر ايضا. فمن وجهة نظر الاوروبي «المتمدن» (الذي يعرف على الاقل، مبادئ القراءة والكتابة)، يترتب علينا بذل القليل من الجهد لكي يشترك جميع السكان في عمليات التعاونيات ولكي يكون هذا الاشتراك نشيطا لا خاملا. وبتعبير أوضح، يترتب علينا «**فقط**» ان نجعل السكان في بلادنا «متمدنين» الى حدٍ ان يدركوا جميع المنافع التي يوفرها تعميم الاشتراك في التعاونيات، وان ينظموا هذا الاشتراك على خير وجه. «**فقط**» هذا. هنا زبدة الحكمة. هذا كل ما يقتضي لنا من اجل الانتقال الى الاشتراكية. ولكن هذا الـ«فقط» يتطلب ثورة باكملها ومرحلة كاملة من التطور الثقافي لدى جماهير السكان بكليتها. ولهذا ينبغي لنا ان نلجأ اقل ما يمكن الى الحذلقة والابهام. ومن هذه الناحية، تكون السياسة الاقتصادية الجديدة خطوة الى امام بمعنى انها تتكيّف بالنسبة لمستوى الفلاح العادي تماما، ولا تطلب منه شيئا يفوق طاقته؛ ولكن، اذا اردنا، عن طريق السياسة الاقتصادية الجديدة، ان نتوصل مجموع السكان الى الاشتراك في التعاونيات، فينبغي لهذا الغرض مرحلة تاريخية كاملة. فاذا حالفنا التوفيق، فاننا نتمكن من اجتياز هذه المرحلة في مدى عشر سنوات أو عشرين سنة. ومع ذلك، ستكون هذه

هذه المرحلة التاريخية، دون تعميم التعليم، دون ادراك الامور ادراكا كافيـا، دون تعويد السكان الى حد كاف على استخدام الكتب، دون أساس مادي لذلك، دون بعض الضمانات، مثلا، ضد رداءة الموسم، ضد المجاعة، الخ. – بدون كل ذلك لن نبلغ هدفنا. وكل ما هو الامر الآن هو ان نعرف كيف نؤالف هذا الاندفاع الثوري، هذه الحماسة الثورية التي سبق لنا ان ابديناها الى حدّ كاف والتي تكللت بالنجاح التام، – ان نعرف كيف نؤالف هذه الحماسة الثورية (وهنا اكاد اقول) مع حنكة تاجر ذكي ومتعلم، وذلك كاف تماما لتعاوني صالح. واني اعني بحنكة تاجر حنكة تاجر متمدن. هذا ما ينبغي ان يدركه جيدا الروس أو بالاحرى الفلاحون الذين يفكرون على النحو التالي: طالما انه يتاجر، فذلك يعني ان لديه حنكة تاجر. هذا تفكير خاطىء اطلاقا. اجل انه يتاجر، ولكن ما يزال ثمة بون شاسع بين هذه المتاجرة وبين حنكة تاجر متمدن. انه يتاجر الآن على الطريقة الآسيوية. بينما يقتضي على التاجر الحقيقي ان يتاجر على الطريقة الاوروبية. والحال، ثمة مرحلة كاملة تفصله عن هذه الطريقة الاوروبية.

وانهي كلامي قائلا: ينبغي منح التعاون جملة من الأمتيازات الاقتصادية والمالية والمصرفية؛ على هذا ينبغي ان يقوم التأييد الذي توليه دولتنا الاشتراكية الى المبدأ الجديد لتنظيم السكان. ولكن ذلك لا يشكل سوى الخطوط العامة من المهمة؛ اذ ما يزال يتعين علينا توضيح الناحية العملية من المهمة ووصفها بالتفصيل، اي انه ما يزال يتعين علينا ايجاد شكل «المكافآت» (وكذلك الشروط

التي ستمنح بها) التي سنعطيها لقاء العمل في حقل التعاون، الشكل الذي يتيح لنا تقديم ما يكفي من المساعدة للتعاونيات واعداد تعاونيين متمدنين. والحال، ان نظام التعاونيين المتمدنين، عندما يملك المجتمع وسائل الانتاج وتكون البروليتاريا قد تغلبت على البرجوازية بوصفها طبقة، انما هو النظام الاشتراكي.

٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

٢

كلما تحدثت عن السياسة الاقتصادية الجديدة، استشهدت بمقالي الذي كتبته عام ١٩١٨ عن رأسمالية الدولة[١١]. وقد اثار ذلك اكثر من مرة الشكوك عند بعض الرفاق الشبان. ولكن شكوكهم كانت تدور بوجه خاص حول مسائل سياسية مجرّدة.

كانوا يفكرون بأنه لا يجوز اطلاق اسم رأسمالية الدولة على نظام تكون فيه وسائل الانتاج ملكا للطبقة العاملة وتتسلم فيه هذه الطبقة العاملة زمام الحكم. ولكنهم لم يلاحظوا اني استعملت تعبير «رأسمالية الدولة»: **اولا** لأوضح الصلة التاريخية بين موقفنا الحالي وبين الموقف الذي وقفته في جدالي مع الذين يطلق عليهم اسم الشيوعيين اليساريين؛ ففي ذلك الحين، بيّنت ايضا ان رأسمالية الدولة تفوق النظام الاقتصادي القائم في بلادنا؛ وكان المهم بنظري ان ابسط الصلة المنطقية القائمة بين رأسمالية الدولة العادية ورأسمالية الدولة غير العادية، بل غير العادية اطلاقا، التي تحدثت عنها عندما عرضت للقارىء السياسة الاقتصادية الجديدة. **ثانيا**، ان ما شغل بالي على الدوام، انما هو الهدف العملي. والحال، كان الهدف العملي من سياستنا الاقتصادية الجديدة ان تكون في بلادنا امتيازات: وهذه الامتيازات كان من البديهي انها ستكون في ظروفنا شكلا صرفا من رأسمالية الدولة. هكذا فهمت الآراء بصدد رأسمالية الدولة.

بيد ان هناك مظهرا آخر للقضية قد نكون فيه بحاجة الى اللجوء الى رأسمالية الدولة، أو على الأقل، الى مقارنة مع رأسمالية الدولة. واقصد بذلك مسألة التعاون.

من المؤكد ان التعاونيات في ظروف دولة رأسمالية هي مؤسسات رأسمالية جماعية. ومن المؤكد كذلك اننا، اذ نجمع، في واقعنا الاقتصادي الراهن، بين المشروعات الرأسمالية الخاصة (ولكن فقط على الارض التي تخص المجتمع، لا بشكل آخر، وفقط تحت رقابة سلطة الدولة التي تعود للطبقة العاملة، لا بشكل آخر) وبين المشروعات ذات الطراز الاشتراكي المنسجم (ان وسائل الانتاج تخص الدولة، وكذلك الارض التي تقوم عليها المشروعة والمشروعة بمجملها)، لا بد من ان توضع هنا مسألة طراز ثالث من مشروعات كانت، من حيث الاهمية المبدئية، لا تتمتع فيما مضى بالاستقلال واعني بها المشروعات التعاونية. في ظل الرأسمالية الخاصة، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية كما تتميز المشروعات الجماعية عن المشروعات الخاصة. وفي ظل رأسمالية الدولة، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية التابعة للدولة، اولا، من حيث انها مشروعات خاصة، وثانيا، من حيث انها مشروعات جماعية. وفي ظل نظامنا الحالي، تتميز المشروعات التعاونية عن المشروعات الرأسمالية الخاصة، من حيث انها مشروعات جماعية، ولكنها لا تتميز عن المشروعات الاشتراكية اذا كانت وسائل الانتاج، والارض التي بنيت عليها هذه المشروعات، تخص الدولة، اي الطبقة العاملة.

تلك نقطة لا نحسب لها الحساب الكافي عندما نعالج امر التعاون. واننا ننسى ان التعاون يرتدي عندنا اهمية استثنائية جدا بفضل الطابع الخاص الذي يتصف به نظامنا السياسي. فاذا طرحنا جانبا الامتيازات التي نقول عنها للمناسبة انها لم تبلغ حدا كبيرا من التطور في بلادنا، فان التعاون في اوضاعنا الراهنة، ينطبق في غالب الاحيان على الاشتراكية تمام الانطباق.

واني لأشرح ما قلت. اين وجه الخيال في برامج قدماء التعاونيين، ابتداء من روبرت اووين؟ ذلك ان هؤلاء القوم كانوا يحلمون بتحويل المجتمع المعاصر بصورة سلمية وبواسطة الاشتراكية، دون ان يحسبوا حسابا لهذه المسألة الاساسية التي هي مسألة النضال الطبقي واستيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية ودكّ سيطرة طبقة المستثمرين. ولهذا نكون على حق حين نقول ان هذه الاشتراكية «التعاونية» لا تنطوى الا على كل طوبوي وشيء رومانطيقي، بل مبتذل، اذ انها تحلم بتحويل الاعداء الطبقيين الى معاونين طبقيين، والنضال الطبقي الى سلام طبقي (الى ما يسمى سلام اهلي) بمجرّد اشاعة التعاونيات بين السكان.

من المؤكد اننا على صواب، من وجهة نظر المهمة الاساسية الموضوعة امام عصرنا، لأنه يستحيل تحقيق الاشتراكية دون نضال طبقي من اجل السلطة السياسية في الدولة.

ولكن انظروا كيف تغيّرت الاحوال الآن حين غدت سلطة الدولة بيد الطبقة العاملة، وحين تم اسقاط سلطة المستثمرين السياسية، وحين اصبحت جميع وسائل

الانتاج بيد الطبقة العاملة (باستثناء وسائل الانتاج التي تعطيها دولة العمال بملء رضاها الى المستثمرين، وذلك عن طريق الامتيازات، ولفترة معينة من الزمن، وببعض الشروط).

فاليوم يحق لنا ان نقول ان مجر د تطور التعاون يعني في نظرنا تطور الاشتراكية بالذات (مع أخذ الاستثناء «الصغير» المشار اليه اعلاه بعين الاعتبار). ومع ذلك يترتب علينا ان نقرّ ان كل وجهة نظرنا حول الاشتراكية قد تغيرت تغيرا جذريا. اما قوام هذا التغير الجذري فهو التالي: فيما مضى كنا نوّجه وكان ينبغي علينا ان نوجه محور النشاط نحو النضال السياسي، والثورة، والاستيلاء على السلطة، الخ.. اما اليوم، فان محور النشاط ينتقل الى مكان آخر: الى العمل «الثقافي» التنظيمي السلمي. وقد أقول ان محور النشاط ينتقل بنظرنا نحو النشاط التثقيفي، لولا العلاقات الدولية، لولا الواجب الذي يقضي علينا بالنضال من اجل موقعنا على النطاق الدولي. ولكن اذا طرحنا جانبا الوضع الدولي واكتفينا بعلاقاتنا الاقتصادية الداخلية، فان محور عملنا ينحصر اليوم في النشاط التثقيفي.

ثمة مهمتان اساسيتان تقعان على عاتقنا وتشكلان مرحلة من المراحل. المهمة الاولى هي اعادة بناء جهازنا الاداري الذي لا يصلح لشيء والذي ورثناه بكليته عن العهد السابق؛ ففي مدى خمس سنوات من النضال، لم يتوافر لنا الوقت لاجراء اي تعديل جدّي في هذا الميدان ولم يكن بوسعنا القيام بذلك. اما المهمة الثانية، فهي القيام بعمل ثقافي بين جماهير الفلاحين. والحال، ان الهدف الاقتصادي من هذا العمل الثقافي بين الفلاحين، انما هو التعاون

بالضبط. فاذا استطعنا تنظيم جميع السكان في التعاونيات، رسخت اقدامنا في الميدان الاشتراكي. ولكن هذا الشرط، - اي تنظيم جميع السكان في التعاونيات - يفترض درجة من الثقافة لدى الفلاحين (واقول الفلاحين، لأنهم يشكلون جمهورا غفيرا جدا) يستحيل معها تعميم هذا التنظيم في التعاونيات دون ثورة ثقافية كاملة.

لقد قال لنا اخصامنا مرارا عديدة اننا نقوم بعمل أخرق، لأننا نريد غرس الاشتراكية في بلد غير مثقف ثقافة كافية. ولكنهم كانوا على ضلال حين اتهمونا باننا لم نبدأ من حيث كان يقتضي البدء حسب النظرية (نظرية المتحذلقين من كل شاكلة وطراز)، وبان الانقلاب السياسي والاجتماعي في بلادنا قد سبق هذا الانقلاب الثقافي، هذه الثورة الثقافية التي نواجهها مع ذلك الآن.

يكفي لنا اليوم ان نقوم بهذه الثورة الثقافية لكي تغدو بلادنا اشتراكية تماما. ولكن هذه الثورة الثقافية تنطوي، بالنسبة لنا، على مصاعب لا تصدّق، مصاعب ثقافية صرف (فنحن اميون)، ومصاعب مادية ايضا (فلكي نصبح اناسا مثقفين، ينبغي ان تكون وسائل الانتاج المادية قد بلغت درجة معينة من التطور، ينبغي امتلاك قاعدة مادية معينة).

١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

صدر لاول مرة في «البرافدا» في العددين ١١٥، ١١٦، بتاريخ ٢٦ و٢٧ ايار (مايو) ١٩٢٣،
التوقيع: ن. لينين

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٦٩-٣٧٧

حول ثورتنا

(بصدد مذكرات ن. سوخانوف)

١

تصفحت في هذه الايام مذكرات سوخانوف عن الثورة. ان ما يبرز بخاصة، انما هو حذلقة جميع ديموقراطيينا البرجوازيين الصغار، مثلهم مثل جميع فرسان الأممية الثانية. ان ما يبرز بخاصة، انما هو تقليدهم الذليل للماضي، هذا فضلا عن انهم جبناء الى حد لا يصدق، حتى ان خيرتهم يناورون ويتهربون ما ان يكون المقصود أقل ابتعاد عن النموذج الألماني، هذا فضلا عن ان هذه الصفة من طباع جميع الديموقراطيين البرجوازيين الصغار، التي ابدوها كفاية طوال الثورة.

جميعهم يقولون عن أنفسهم انهم ماركسيون ولكنهم يفهمون الماركسية باكثر ما يمكن من الحذلقة. انهم لم يفهموا قط ما في الماركسية من أساسي، أي دياليكتيكها الثوري. انهم لم يفهموا اطلاقا حتى اشارات ماركس الصريحة، حيث قال أنه ينبغي الحد الأقصى من المرونة في أيـّام الثورة[١٢]، بل انهم لم يلاحظوا، مثلا، اشارات ماركس في مراسلته التي تعود، كما أذكر، الى عام ١٨٥٦، حيث أعرب عن الأمل بأن يتحقق في ألمانيا اتحاد حرب الفلاحين، القادرة على خلق وضع ثوري، مع الحركة العمالية[١٣]. حتى هذه الاشارة الصريحة، يتهربون منها ويطمسونها، ويدورون حولها كما يفعل القط حول مرق ساخن.

أنهم، بكل سلوكهم، يبدون اصلاحيين رعاديد يخافون الابتعاد عن البرجوازية، وبالأحرى، قطع كل صلة بها؛ وهم، في الوقت نفسه، يغطون جبانتهم وراء غلو في التبجح وفي استعمال الجمل الطنانة. ولكن ما يبرز لديهم جميعهم حتى من الناحية النظرية الصرف، انما هو عجزهم الكلّي، عن فهم الفكرتين التاليتين من أفكار الماركسية؛ ذلك انهم رأوا ان تطور الرأسمالية والديموقراطية البرجوازية قد اتبع، حتى الآن، طريقا معينا في اوروبا الغربية. وها هم لا يستطيعون ان يتصوّروا أنه يمكن اعتبار هذه الطريق نموذجا mutatis mutandis *، شرط اجراء بعض التغييرات (الزهيدة تماما من وجهة نظر حركة التاريخ العالمي العامة).

اولا، الثورة المرتبطة بالحرب الاستعمارية العالمية الأولى. في مثل هذه الثورة، كان لا بدّ ان تبرز ميزات جديدة او ميزات معدّلة بسبب هذه الحرب على وجه الضبط، لأنه لم تقع قط في العالم، فيما مضى، حرب كهذه وفي ظروف كهذه. واننا نرى حتى اليوم ان برجوازية أغنى البلدان لا تستطيع، بعد هذه الحرب، ان تنظم علاقات برجوازية «عادية»، «طبيعية». والحال، ان اصلاحيينا، هؤلاء البرجوازيين الصغار الذين يظهرون انفسهم بمظهر ثوريين، كانوا وما يزالون يعتبرون ان العلاقات البرجوازية الطبيعية تشكل حدا (لا يمكن تجاوزه) وهم يتصوّرون هذه «الطبيعة» باقصى ما يكون من الابتذال وضيق الأفق.

ثانيا، سنّة التطور العامة في التاريخ العالمي كله، لا تستبعد، بل بالعكس، تفترض بعض مراحل أصيلة من

---

* ـ شرط تغيير ما يجب تغييره. الناشر.

التطور، اما من حيث شكل التطور، واما من حيث تسلسل مراحله ـ، وهذه الفكرة غريبة عنهم اطلاقا. حتى انه لا يخطر ببالهم، مثلا، ان روسيا الواقعة بين بلدان متمدّنة وبين بلدان حملتها هذه الحرب، للمرة الاولى، وبصورة نهائية، الى المدنية، اي بلدان الشرق كله، البلدان غير الاوروبية، ـ ان روسيا كانت تستطيع بالتالي وكان يجب عليها ان تقدم بعض الميزات الخاصة التي تقع، بالطبع، في الخط العام للتطور العالمي، ولكنها تميّز ثورتها عن جميع الثورات السابقة في بلدان أوروبا الغربية وتحمل بعض التجديدات الجزئية ما ان يتعلق الأمر بالبلدان الشرقية.

وهكذا نراهم يستشهدون بذريعة في أقصى الابتذال حفظوها غيبا خلال تطور الاشتراكية ـ الديموقراطية في اوروبا الغربية، وقوامها القول اننا لم ننضج للاشتراكية؛ واننا لا نملك المقدمات الاقتصادية الموضوعية للاشتراكية، حسب تعبير بعض السادة من «علماء»هم. ولا يخطر على بال أحد ان يتساءل: اذا ما جابه شعب وضعا ثوريا كالوضع الذي تبدّى لدن الحرب الاستعمارية الاولى، أليس بوسع هذا الشعب ان يندفع، تحت طائلة حالة لا مخرج منها، الى خوض نضال يوفر له ولو بعض الأمل بالظفر بشروط غير مألوفة تماما من أجل تطوير مدنيته؟

«ان روسيا لم تبلغ، من حيث تطور القوى المنتجة، الدرجة الضرورية التي تجعل الاشتراكية أمرا ممكنا». ان هذه الموضوعة، انما يبرزها ويتباهى بها جميع فرسان الأممية الثانية، بمن فيهم سوخانوف، طبعا. هذه الموضوعة التي لا جدال حولها، انما يلوكونها ويكررونها بمختلف الأشكال ويبدو لهم انها حاسمة لتقدير ثورتنا.

ولكن، ماذا اذا كان تراكم اصيل من الظروف قد قاد روسيا في بادىء الأمر الى الحرب الاستعمارية العالمية التي اشتركت بها جميع بلدان اوروبا الغربية، التي تتمتع ولو ببعض النفوذ؛ واذا كان ذلك قد قاد تطور روسيا على حافة الثورات الناشئة والثورات التي بدأت جزئيا في الشرق، الى ظروف تتيح لنا ان نحقق بالضبط هذا الاتحاد بين «حرب الفلاحين» والحركة العمالية، الذي كان يعتبره «ماركسي» كماركس، في ١٨٥٦، احتمالا من الاحتمالات الممكنة بالنسبة البروسيا؟

وماذا اذا كان الوضع الذي لا مخرج منه اطلاقا، قد ضاعف قوى العمال والفلاحين عشر مرات، فأتاح لنا امكانية الشروع بتوفير المقدمات الأساسية للمدنية، على نحو غير النحو الذي نحته جميع الدول الاخرى في أوروبا الغربية؟ فهل تعدّل من جراء ذلك الخط العام لتطور التاريخ العالمي؟ هل تغيّرت النسب الأساسية بين الطبقات الاساسية في كل دولة تنجر او انجرت في حركة التاريخ العالمي العامة؟

اذا كان ينبغي، في سبيل انشاء الاشتراكية، بلوغ مستوى معيّن من الثقافة (مع العلم انه ما من أحد يستطيع ان يقول بدقة ما هو هذا «المستوى» المعين «من الثقافة»، لانه يختلف في كل من دول اوروبا الغربية)، فلماذا لا يمكن لنا ان نبدأ أولا بالظفر، عن طريق الثورة، بالشروط المسبّقة لهذا المستوى المعيّن، لكي نتحرك **فيما بعد** للحاق بالشعوب الاخرى، مستندين الى حكم العمال والفلاحين والى النظام السوفييتي؟

١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

٢

تقولون: لأجل بناء الاشتراكية، ينبغي ان نكون متمدنين. جيِّد جدا. ولكن، لم لا نستطيع أن نبدأ بتوفير هذه شروط مسبّقة للمدنية عندنا كطرد الملاكين العقاريين وطرد الرأسماليين الروس، لكي نبدأ سيرنا بعد ذلك نحو الاشتراكية؟ في أية كتب قرأتم ان مثل هذه التغييرات في التسلسل التاريخي العادي هي أمر غير مقبول او غير ممكن؟

اذكر ان نابوليون قال: «On s'engage et puis... on voit»، وهذا يعني بالترجمة الحرة: «اولا يدخل المرء معركة جدية ثم... يرى». وهذا ما فعلناه: أوّلا، دخلنا معركة جدّية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٧، ثم بيّن لنا مجرى الأحداث تفاصيل (ليست بلا ريب، من وجهة نظر التاريخ العالمي، سوى تفاصيل) كصلح بريست[١٤]، او «النيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة)، الخ.. ولا سبيل الى الشك، في الوقت الحاضر، أننا، من حيث الأساس، قد أحرزنا النصر.

غير ان سوخانوف وأضرابه في بلادنا، وبالاحرى الاشتراكيين-الديموقراطيين الواقفين أبعد منهم الى اليمين،

حتى لا يحزرون انه لا يمكن للثورات، بوجه عام، ان تتم على نحو آخر. بل ان برجوازيينا الصغار الاوروبيين حتى لا يحزرون ان الثورات اللاحقة ـ في بلدان الشرق حيث عدد السكان أكثر الى ما لا حد له وحيث الأوضاع الاجتماعية أكثر تنوعا الى ما لا حد له، ـ ستفاجئهم، بكل تأكيد، بقدر من الميزات الخاصة أكثر بكثير مما أعطته الثورة الروسية.

يقينا ان الكتاب الدراسي الموضوع حسب مفاهيم كاوتسكي، قد كان جدّ مفيد في حينه. ولكنه آن الأوان، في الحقيقة، للتخلي عن الفكرة التي تزعم ان هذا الكتاب قد توقّع جميع أشكال التطور اللاحق في التاريخ العالمي. ان من يعتقدون ذلك، انما آن الأوان لنعتهم بكل بساطة بانهم أغبياء.

١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

صدر لاول مرة في «البرافدا» في العدد ١١٧، بتاريخ ٣٠ ايار (مايو) ١٩٢٣
التوقيع: ن. لينين

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٧٨ـ٣٨٢

كيف نعيد تنظيم التفتيش العمالي والفلاحي؟

(اقتراح مقدم الى المؤتمر الثاني عشر للحزب)

يقينا ان التفتيش العمالي والفلاحي يواجهنا بصعوبة قصوى لم تحل حتى الآن. واني اعتقد انهم على ضلال اولئك الرفاق الذين يحاولون حلها بانكار فائدة او ضرورة التفتيش العمالي والفلاحي. ولكني لا انكر في الوقت نفسه ان تكون مسألة جهاز دولتنا واتقانه صعبة جدا: فهي ابعد من ان تحل، وهي في الوقت نفسه مسألة ملحة الحاحا.

ان جهاز دولتنا، باستثناء مفوضية الشعب للشؤون الخارجية، يشكل، الى اكبر حد، بقية من بقايا الماضي طرأ عليها الحد الادنى من التعديلات الجدية نوعا ما. وقد طليت واجهته بطلاء خفيف من الجمال وحسب؛ اما فيما يخص الباقي، فانه لا يزال النموذج القديم الحقيقي لجهاز دولتنا القديم. ولايجاد وسيلة من اجل تجديده حقا، يجب الاعتماد، كما اعتقد، على تجربة حربنا الاهلية.

فاي سلوك سلكنا في اخطر لحظات الحرب الاهلية؟
لقد ركّزنا خيرة قوى حزبنا في الجيش الاحمر؛ وعبأنا نخبة عمالنا؛ وسعيا وراء قوى جديدة، توجهنا الى حيث تمتد اعمق جذور ديكتاتوريتنا.

وبهذا الاتجاه ايضا يجب علينا، حسب اقتناعي، ان نبحث عن وسيلة لاعادة تنظيم التفتيش العمالي والفلاحي. واني اقترح على مؤتمر حزبنا الثاني عشر ان يوافق على الخطة التالية لاعادة التنظيم هذه، وهي ترتكز على اجراء توسيع من نوع خاص في لجنتنا المركزية للرقابة.

ان دورة لجنة حزبنا المركزية قد ابدت ميلا الى ان تصبح، نوعا ما، مجلسا عاما اعلى للحزب. فهي، بصورة وسطية، لا تلتئم اكثر من مرة كل شهرين؛ اما العمل الجاري فيقوم به نيابة عن اللجنة المركزية، كما هو معروف، مكتبنا السياسي، ومكتبنا التنظيمي وامانتنا، الخ.. واعتقد انه ينبغي لنا ان نسير الى النهاية في الطريق التي شرعنا نسير عليها وان نحوّل نهائيا دورات اللجنة المركزية الى مجالس عامة عليا للحزب، تنعقد مرة كل شهرين، وتشترك فيها اللجنة المركزية للرقابة. اما هذه الاخيرة، فتندمج بالقسم الاساسي من هيئة التفتيش العمالي والفلاحي المعاد تنظيمها، مع التقيد بالشروط التالية.

اني اقترح على المؤتمر ان ينتخب الى اللجنة المركزية للرقابة ٧٥-١٠٠ عضو جديد يختارهم من صفوف العمال والفلاحين. والرفاق الذين ينتخبون على هذا النحو، سيخضعون للتحقيق الحزبي الذي يخضع

له جميع اعضاء اللجنة المركزية، طالما انهم سيتمتعون بجميع الحقوق التي يتمتع بها اعضاء اللجنة المركزية.

ومن جهة اخرى، يجب تخفيض ذاتية هيئة التفتيش العمالي والفلاحي الى ٣٠٠ او ٤٠٠ مستخدم ممن اجري تحقيق خاص بصدد ذمتهم ووجدانهم وكذلك بصدد معرفتهم لجهاز دولتنا؛ ويجب ان يخضعوا ايضا لامتحان خاص يبين انهم يعرفون اسس التنظيم العلمي للعمل بوجه عام، وللعمل الاداري، للعمل المكتبي، الخ.، بوجه خاص.

واني اعتقد ان دمج هيئة التفتيش العمالي والفلاحي واللجنة المركزية للرقابة سيفيد هاتين المؤسستين معا. فان هيئة التفتيش العمالي والفلاحي ستكتسب على هذا النحو مكانة معنوية كبيرة توازي على الاقل مكانة مفوضية الشعب للشؤون الخارجية. هذا من جهة؛ ومن جهة اخرى، ستسير لجنتنا المركزية مع اللجنة المركزية للرقابة في سبيل تحولها الى مجلس عام اعلى للحزب، في سبيل يصح القول انها سبق وشرعت تسير عليه ويتعين عليها المضي فيه الى النهاية لكي تتمكن من اداء مهمتها بسداد من ناحيتين: ان تجعل تنظيمها وعملها منهاجيين وعقلانيين ودائبين، وان تؤمن الصلة مع الجماهير الغفيرة حقا بواسطة نخبة عمالنا وفلاحينا.

واني اتوقع اعتراضا بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة عن الاوساط التي تجعل جهازنا قديما، اي من جانب اولئك الذين يرغبون في الاحتفاظ بجهازنا في شكله السابق للثورة، الفاحش، غير الممكن، كما لا يزال عليه اليوم (وبالمناسبة نقول انه تسنح لنا الآن فرصة نادرة نسبيا في التاريخ لتحديد الآجال الضرورية من اجل

الاصلاحات الاجتماعية الجذرية، ونحن نرى جيدا جدا اليوم **ما** يمكن فعله خلال خمس سنوات وما يتطلب آجال اطول بكثير).

ان هذا الاعتراض يرمي الى الايهام بان الاصلاح الذي اقترحته لن يؤول الا الى الفوضى وبان اعضاء اللجنة المركزية للرقابة سيتيهون عبر المؤسسات غير عارفين الى اين يتوجهون والى من، ولماذا، حاملين معهم التشوش في كل مكان، صارفين المستخدمين عن عملهم الجاري، الخ.، الخ..

اني اعتقد بان سوء نية هذا الاعتراض لعلى درجة من الوضوح بحيث انه لا حاجة حتى للاجابة عليه. غني عن البيان انه سيترتب على هيئة رئاسة اللجنة المركزية للرقابة ومفوض الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي، وكذلك هيئته الادارية (وكذلك امانة اللجنة المركزية في بعض الحالات) ان يبذلوا الجهود الدائبة في خلال اكثر من سنة لكي ينظموا بصورة سديدة مفوضيتهم للشعب، وعمل هذه المفوضية سوية مع اللجنة المركزية للرقابة. وبرأيي ان في مستطاع مفوض الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي ان يبقى (ويجب ان يبقى) مفوض الشعب؛ وسيحتفظ بهيئته الادارية ويستمر على ادارة نشاط كل هيئة التفتيش العمالي والفلاحي، بما فيها جميع اعضاء اللجنة المركزية للرقابة، الذين سيعتبرون على انهم «انتدبوا» ليكونوا تحت تصرف هذا المفوض. اما الـ ٣٠٠ الى ٤٠٠ مستخدم الذين يبقون في هيئة التفتيش العمالي والفلاحي، فانهم، حسب خطتي، سيؤدون من جهة وظائف امناء لدى اعضاء هيئة التفتيش العمالي والفلاحي

الآخرين، وكذلك لدى الاعضاء الاضافيين من اللجنة المركزية للرقابة؛ ومن جهة اخرى، يجب ان يكونوا عالي الكفاءة، ويكونوا موضع تحقيق دقيق، ويكونوا امينين امانة خاصة، ويتقاضوا رواتب عالية تنتشلهم من هذا الوضع البائس حقا (لكي لا نقول اكثر)، الذي هو عليه اليوم وضع موظفي التفتيش العمالي والفلاحي.

اني متأكد من اننا اذا انقصنا عدد المستخدمين الى الرقم الذي اشرت اليه، حسّنا كثيرا صفة شغيلة التفتيش العمالي والفلاحي وكذلك صفة العمل بمجمله؛ ويتيح في الوقت نفسه لمفوض الشعب ولاعضاء هيئته الادارية تركيز جميع جهودهم على تنظيم العمل ورفع نوعيته بدأب وانتظام واستمرار، وهذا امر ضروري ضرورة قصوى جدا لسلطة العمال والفلاحين ولنظامنا السوفييتي على السواء.

ومن جهة اخرى، اعتقد ايضا بانه سيتعين على مفوض الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي ان يعمل، من جهة، لدمج المعاهد العليا لتنظيم العمل، ومن جهة اخرى، لتنسيق نشاط هذه المعاهد (المعهد المركزي للعمل، معهد التنظيم العلمي للعمل، الخ.). وعدد هذه المعاهد ١٢ على الاقل في جمهوريتنا. ان التماثل المفرط والميل الذي ينجم عنه نحو الدمج من شأنهما الحاق الضرر. فيجب، على العكس، ايجاد حل وسط معقول، صحيح، بين دمج جميع هذه المؤسسات في كل موحد وتحديدها تحديدا سديدا، مع ترك بعض الاستقلال لكل منها.

ولا سبيل الى الريب في ان لجنتنا المركزية ستكسب من هذا الاصلاح بقدر لا يقل عما يكسبه التفتيش العمالي

والفلاحي: فانها ستكسب سواء أمن وجهة نظر صلتها مع الجماهير ام من وجهة نظر انتظام عملها وجدواه. وحينذاك يكون في المستطاع (ومن الواجب) اقرار نظام اشد صرامة واوفر مسؤولية لاعداد جلسات المكتب السياسي، التي يجب ان يحضرها عدد معين من اعضاء اللجنة المركزية للرقابة، معين اما لفترة من الزمن واما وفقا لخطة تنظيمية معينة.

وسوية مع هيئة رئاسة اللجنة المركزية للرقابة، سيهتم مفوض الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي بتوزيع العمل بين اعضاء هذه اللجنة وفقا لمختلف واجباتهم، فاما يحضرون جلسات المكتب السياسي ويحققون في جميع الوثائق التي تعرض عليه بشكل او بآخر، واما يخصصون يوم عملهم للدراسة النظرية، لدراسة تنظيم العمل تنظيما علميا، واما يشتركون عمليا في رقابة واتقان جهاز دولتنا، ابتداء من المؤسسات العليا حتى المؤسسات الدنيا المحلية، الخ..

واعتقد ايضا انه بالاضافة الى الفائدة السياسية التي ينطوي عليها هذا الاصلاح - اي ان اعضاء اللجنة المركزية واعضاء اللجنة المركزية للرقابة سيكونون اوسع اطلاعا واحسن استعدادا الى حد بعيد لجلسات المكتب السياسي (ان جميع الوثائق المتعلقة بهذه الجلسات انما يجب تسليمها لجميع اعضاء اللجنة المركزية واللجنة المركزية للرقابة قبل جلسة المكتب السياسي بأربع وعشرين ساعة على الاقل، باستثناء الحالات التي لا يجوز فيها اطلاقا اى تأخير والتي تتطلب نظاما خاصا لابلاغ اعضاء اللجنة المركزية واعضاء اللجنة المركزية

للرقابة، ونظاما خاصا للفصل فيها))، ستكون ثمة هذه الفائدة الاخرى ومفادها ان تأثير العوامل الشخصية والعرضية سيقل في قلب لجنتنا المركزية، وهذا ما يؤول الى التقليل ايضا من خطر حدوث الانشقاق.

ان لجنتنا المركزية قد غدت هيئة ممركزة بكل دقة وتتمتع بمكانة معنوية كبيرة. ولكن عمل هذه الهيئة لا يقوم في ظروف تناسب هذه المكانة. والاصلاح الذي اقترحه من شأنه ان يعالج هذا الوضع. واعضاء اللجنة المركزية للرقابة الملزمون بان يحضر عدد معين منهم كل جلسة من جلسات المكتب السياسي، سيؤلفون فرقة متراصة يترتب عليها - «دون اي اعتبار للاشخاص» - ان تحرص على ان لا يحول اي تأثير بينها وبين التقدم بالاستفسار والتحقيق في الملفات، والحصول بوجه عام على وضوح مطلق والدقة الصارمة في جميع الشؤون.

يقينا ان النظام الاجتماعي قائم في جمهوريتنا السوفييتية على التعاون بين طبقتي العمال والفلاحين، - تعاون مقبولون فيه اليوم ايضا، ببعض الشروط، «النيبيون» اي البرجوازية. فلو نشبت خلافات طبقية جدية بين هاتين الطبقتين، لغدا الانشقاق محتما لا مناص منه. ولكن نظامنا الاجتماعي لا ينطوي بالضرورة على بذور مثل هذا الانشقاق. والمهمة الرئيسية التي تواجه لجنتنا المركزية ولجنتنا المركزية للرقابة، وكذلك مجمل حزبنا، تتلخص في رقابة العوامل التي قد تثير الانشقاق، ورقابتها بانتباه ودرئها، لأن مصير جمهوريتنا يتوقف في آخر الامر على ما يلي: أيسير جمهور الفلاحين مع الطبقة العاملة، امانة لتحالفه معها، ام يترك «النيبيين»،

اي البرجوازية الجديدة، تفرق صفوفه عن العمال، تفصله عنهم. وبقدر ما يتضح لنا هذا الاحتمال المزدوج، وبقدر ما يدركه جميع عمالنا وفلاحينا بمزيد من الوضوح، يتوافر لنا مزيد من الامكانيات لدرء الانشقاق الذي سيكون، في حال حصوله، شؤما على الجمهورية السوفييتية.

٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣

«البرافدا»، العدد ١٦، ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣.
التوقيع: ن. لينين

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٨٣-٣٨٨

من الافضل اقل، شرط ان يكون احسن

فيما يخص اتقان جهاز دولتنا، برأيي انه لا ينبغي لهيئة التفتيش العمالي والفلاحي ان تستعجل الامور ولا ان تركض وراء الكمية. فحتى اليوم، قلما توافر لنا الوقت للتفكير بنوعية جهاز دولتنا والسهر عليه، بحيث يكون من المشروع الاهتمام باعداده بعناية خاصة، بتركيز مادة بشرية حديثة حقا في هيئة التفتيش العمالي والفلاحي، اي مادة لا تقل في شيء عن خيرة النماذج الاوروبية الغربية. يقينا ان هذا الشرط متواضع جدا بالنسبة لجمهورية اشتراكية. ولكن السنوات الخمس الاولى قد حشت رؤوسنا بقدر كبير من الحذر والارتياب. فنحن ميالون عفوا الى التشرب بهذا الشعور ازاء اولئك الذين يسهبون في الكلام كثيرا جدا وبسهولة فائقة حول «الثقافة البروليتارية»، مثلا؛ فحسبنا في البداية ان تكون لنا ثقافة برجوازية حقيقية؛ حسبنا في البداية ان نعرف كيف نستغني عن النماذج الغليظة الفظة جدا من الثقافات السابقة للثقافات البرجوازية، اي من الثقافة الدواوينية (البيروقراطية) ومن الثقافة الاقطاعية، الخ.. ان العجلة المفرطة والمزايدة هما الاشد ضررا في مضمار

الثقافة. وهذا ما يجب على الكثيرين من ادبائنا وشيوعيينا الشباب ان يحطوه جيدا في رؤوسهم.

والآن، ينبغي لنا، فيما يخص جهاز الدولة، ان نستخلص من تجربة الماضي هذا الاستنتاج ومفاده انه من الافضل السير بسرعة اقل.

ان الامور في جهاز دولتنا لعلى درجة من السوء، لكي لا نقول انها مقيتة، بحيث انه ينبغي لنا بادىء بدء ان نفكر عن كثب في كيفية مكافحة عيوبه التي — ولا ننسين هذا — تعود الى الماضى الذي، رغم قلبه، لم يقض عليه بعد، لم يصبح بعد من ميدان ثقافة ولت منذ زمن بعيد. واني اطرح هنا مسألة الثقافة على وجه الضبط، لأنه يجب في هذا الصدد الا نعتبر من الامور المحققة الا ما دخل في الثقافة، في الاعراف، في العادات. والحال، ان ما هو صالح في تنظيمنا الاجتماعي يؤخذ عندنا بعجلة، وباقل ما يكون من التأمل، والفهم، والاحساس، والتثبت، والامتحان، والتأكيد بالتجربة، والتوطيد، الخ.. ويقيننا انه لم يكن من الممكن ان تسير الامور على غير هذا النحو في عهد ثوري، وفي تطور بمثل هذه السرعة والقوة قادنا، في خمس سنوات، من القيصرية الى النظام السوفييتي.

ينبغي لنا ان نضع عقولنا في رؤوسنا في الوقت اللازم. ينبغي لنا ان نتشبع بحذر نافع من كل ركض الى امام بدون روية، من كل ضرب من التباهي، الخ.، ينبغي الامعان في التحقق من الاجراءات التي نعلنها في كل ساعة والتي نتخذها في كل دقيقة والتي نقدم البرهان بعد ذاك في كل ثانية على ضعفها، على وهنها وغموضها. والاضرّ هنا، انما هو العجلة. والاضر، الاعتقاد باننا نعرف شيئا ما، او باننا

نملك عددا كبيرا الى هذا الحد او ذاك من العناصر لبناء جهاز جديد حقا، ويستحق فعلا اسم جهاز اشتراكي، سوفييتي، الخ..

كلا، ان هذا الجهاز لا نملكه، بل اننا نملك عددا قليلا مضحكا من عناصره. وعلينا ألا ننسى انه ينبغي لنا لانشائه ألا نبخل في الوقت، وان هذا سيطلب الكثير، الكثير، الكثير من السنين.

فاي عناصر نملك لانشاء هذا الجهاز؟ عنصرين فقط. اولا، العمال المندفعين في غمرة النضال من اجل الاشتراكية. ان هؤلاء العمال ليسوا على درجة كافية من التعليم. وهم يودون حقا ان يعطونا جهازا افضل ولكنهم لا يعرفون كيف يدبرون الامر. وليس في مستطاعهم ان يفعلوه. انهم لم يبلغوا بعد درجة كافية من التكوين، ولم يبلغوا المستوى الثقافي المطلوب. والحال، لا بد لهذا الغرض من امتلاك الثقافة على وجه الضبط. وهنا لا يمكن حل المشكلة بقوة او بهجوم مفاجىء بشجاعة او بعزم او، على العموم، بصفة من خير الصفات الانسانية، ايا كانت. ثانيا، المعرفة، التعلم، التحصيل، وهي عناصر نملك منها قدرا قليلا مضحكا بالقياس الى جميع البلدان الاخرى.

ويجب الا ننسى اننا لا نزال ميالين جدا الى الرغبة في التعويض عن هذه المعرفة (او الى التصور بانه يمكن التعويض عنها) بالحمية، بالعجلة المفرطة، الخ..

فلتجديد جهاز دولتنا ينبغي لنا مهما كلف الامر ان نضع نصب عيوننا المهمة التالية: اولا، ان نتعلم؛ ثانيا، ان نتعلم ايضا؛ ثالثا، ان نتعلم دائما. ثم العناية بان لا يبقى العلم عندنا حرفا ميتا او جملة شائعة على الموضة (وهذا – وليس

لنا ان نخفيه ـ ما يحدث لنا في اغلب الاحيان)؛ بان يدخل العلم حقا في العادات، ويصبح جزءا لا يتجزأ من حياتنا، كليا وفعلا. وبالمختصر، ينبغي لنا ان نتطلب لا ما تتطلبه برجوازية اوروبا الغربية، بل ما يجدر ويليق تطلبه بالنسبة لبلد يعتزم ان يصير بلدا اشتراكيا.

النتيجة: ينبغي لنا ان نجعل من هيئة التفتيش العمالي والفلاحي بصفتها اداة لتحسين جهاز دولتنا، مؤسسة نموذجية حقا.

ولكي يمكنها بلوغ المستوى المنشود، يجب التقيد بالقاعدة القائلة: قبل الاقدام على العمل، عدّ للعشرة.

ولهذا يجب استغلال خير ما في نظامنا الاجتماعي حقا باقصى الاحتراس والتفكير والمعرفة، من اجل انشاء مفوضية الشعب الجديدة هذه.

ولهذا يجب على خيرة عناصر نظامنا الاجتماعي، اي: العمال المتقدمين، اولا، وثانيا، العناصر المتعلمة حقا، والتي يمكن الضمان على انها لن تصدق شيئا استنادا الى الاقوال وانها لن تقول شيئا يخالف وجدانها، ـ ألا تخشى من الاعتراف باي صعوبة كانت، وألا تتراجع عن خوض اي نضال في سبيل بلوغ الهدف الذي وضعته نصب عيونها بصورة جدية.

منذ خمس سنوات ونحن نبذل جهدا لاتقان جهاز دولتنا. ولكن هذا الجهد لم يكن سوى جهد باطل بيّن لنا فقط، في بحر خمس سنوات، انه كان عديم الفعالية، او حتى عديم الجدوى، بل ضارا. ان هذا الجهد الباطل كان يعطينا مظهر العمل؛ ولكنه كان في الواقع يوسخ مؤسساتنا وادمغتنا.

ينبغي اخيرا ان يتغير هذا.

ينبغي اتباع هذه القاعدة: من الافضل اقل من حيث الكمية، شرط ان يكون احسن من حيث الكيفية. ينبغي اتباع هذه القاعدة: من الافضل بعد سنتين او حتى بعد ثلاث سنوات، وهذا افضل من تعجيل الامور دون اي امل في تكوين مادة بشرية جيدة.

اني اعرف انه سيكون من الصعب التقيد بهذه القاعدة وتطبيقها في واقعنا. وانا اعرف ان القاعدة المعاكسة ستشق لها طريقا بالف لفة ودورة. وانا اعرف انه سيترتب ابداء مقاومة هائلة، وانه سيتعين التحلي بمثابرة هائلة؛ وان هذا العمل سيكون، في السنوات الاولى على الاقل، سيء المردود جدا. ومع ذلك فاني مقتنع باننا بهذا العمل وحده سنبلغ هدفنا وسنتمكن، بعد بلوغ هذا الهدف، من تكوين جمهورية جديرة فعلا باسم الجمهورية السوفييتية، الاشتراكية، الخ.، الخ.، الخ..

ومن المحتمل ان يكون عدد عديد من القراء قد وجدوا الارقام التي اوردتها على سبيل المثال في مقالي الاول* زهيدة جدا. واني على يقين بانه يمكن ايراد كثرة من الحسابات لتبيان النقص في هذه الارقام. ولكني اعتقد انه يجب علينا ان نضع فوق جميع هذه الحسابات وغيرها، شيئا واحدا: مصلحتنا في كيفية مثالية حقا.

اني اعتبر انه آن بالضبط الاوان الذي يجب علينا فيه ان نهتم اخيرا بجهاز دولتنا كما ينبغي، بكامل الجد، والذي قد تتسبب فيه العجلة بافدح الضرر لعملنا. ولذا اريد

---

* راجع ص ص ٧٨–٨٥ من هذا الكتاب. **الناشر**.

ان احذر بالغ التحذير من زيادة هذه الارقام. بل اني اعتقد، على العكس، انه ينبغي لنا هنا ان نكون بخيلين جدا بالارقام. لنتكلم بصراحة. ان مفوضية الشعب للتفتيش العمالي والفلاحي لا تتمتع في الوقت الحاضر باي ظل من النفوذ. والجميع يعرفون انه ليس ثمة مؤسسات اسوأ تنظيما من مؤسسات تفتيشنا العمالي والفلاحي وانه لا يمكن في الظروف الراهنة مطالبة هذه المفوضية بشيء. ينبغي لنا ان نتذكر هذا جيدا اذا شئنا ان نتوصل حقا خلال بضعة اعوام الى انشاء مؤسسة، تكون اولا، مثالية، ثانيا، توحي للجميع بثقة مطلقة، ثالثا، تبين للجميع ولكل فرد اننا بررنا فعلا عمل هذه المؤسسة العالية التي هي اللجنة المركزية للرقابة. ان جميع القواعد العامة فيما يخص عدد العاملين في دوائرها يجب، برأيي، ابطالها فورا وبلا مرد. وينبغي لنا ان نختار مستخدمي التفتيش العمالي والفلاحي بعناية خاصة، وذلك بفرض اقسى الامتحانات عليهم، لا بطريقة اخرى. وبالفعل، اي جدوى من انشاء مفوضية للشعب يجري فيها العمل بين بين، دون ان يوحي باقل ثقة، كما في السابق، ولا يكون لكلماتها سوى وزن زهيد جدا؟ اني اعتقد ان مهمتنا الرئيسية انما هي مهمة اجتناب هذا لدن اعادة التنظيم التي نضع تصميمها في الوقت الحاضر.

ان العمال الذين نختارهم اعضاء في اللجنة المركزية للرقابة يجب ان يكونوا شيوعيين لا عيب فيهم، واعتقد انه لا بد من بذل جهد طويل النفس لتعليمهم طرائق عملهم واهدافه. وبعد ذلك، يجب ان يكون ثمة عدد محدد من الامناء، بصفة معاونين في هذا العمل، ينبغي اخضاعهم لرقابة مثلثة قبل قبولهم في العمل. واخيرا، ينبغي لاولئك

المستخدمين الذين نقدم على تعيينهم فورا، على سبيل الاستثناء، في مناصب التفتيش العمالي والفلاحي، ان يستجيبوا للشروط التالية:

اولا، ان يوصي بهم عدة شيوعيين؛

ثانيا، ان يخضعوا لامتحان يثبت انهم يعرفون جهاز دولتنا؛

ثالثا، ان يخضعوا لامتحان يثبت انهم يعرفون اسس النظرية المتعلقة بجهاز دولتنا، واسس العلم الاداري، واصول تصريف الامور الادارية، الخ.؛

رابعا، يجب ان يحققوا حسن التفاهم في العمل مع اعضاء اللجنة المركزية للرقابة ومع امانتهم بالذات، بصورة نتكمن معها من تحمل المسؤولية عن حسن عمل هذا الجهاز بكليته.

اني اعرف ان هذه المقتضيات تفترض شروطا قاسية الى ما لا قياس له، واخشى شديد الخوف ان تعلن اغلبية «عمليي» التفتيش العمالي والفلاحي انها غير قابلة للتطبيق، او ان يستقبلوها بابتسامة الازدراء. ولكني اسأل ايا من القادة الحاليين في التفتيش العمالي والفلاحي او من الاشخاص المرتبطين بهذه المفوضية: هل يستطيع ان يقول لي صراحة ما هي الفائدة العملية من مفوضية الشعب هذه التي هي التفتيش العمالي والفلاحي؟ اني اعتقد ان هذا السؤال سيتيح له ايجاد معنى الاعتدال. فاما انه لا يجدر اللجوء الى اعادة تنظيم هذه المؤسسة الميؤوس منها التي هي التفتيش العمالي والفلاحي ـ فلكم رأينا من امثال اعادة التنظيم هذه ـ؛ واما انه ينبغي حقا ان نضع نصب عيوننا مهمة قوامها ان نخلق بطريق بطيء، صعب، غير مألوف، وليس دون

اللجوء الى التثبت مرارا وتكرارا، شيئا ما مثاليا حقا، من شأنه ان يوحي للجميع ولكل فرد بالاحترام، وليس فقط لان الرتب والدرجات تفرض ذلك.

فاذا لم نتسلح بالصبر، واذا لم نكرس لهذه المهمة عدة سنوات فمن الافضل ألا نشرع بها اطلاقا.

واعتقد انه بين المؤسسات التي سبق وبضناها، من معاهد عليا للعمل، الخ.، - يجب اختيار الحد الادنى، والتثبت مما اذا كانت منظمة بكل الجد المنشود، ومواصلة العمل، ولكن بشرط واحد، شرط ان يكون فعلا في مستوى العلم الحديث، وان يعطينا جميع ضماناته. واذ ذاك، لن يكون من باب الطوبوية الامل في الحصول خلال عدة سنوات على مؤسسة يكون في مقدورها اداء مهمتها، اي العمل لاتقان جهاز دولتنا بدأب وانتظام، دون اي وهن او كلل، متمتعة بثقة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الروسي وجميع سكان جمهوريتنا.

ومن الممكن ان يبدأ العمل التحضيري منذ الآن. واذا وافقت مفوضية التفتيش العمالي والفلاحي على خطة هذا الاصلاح، امكنها الشروع فورا بالتحضيرات والعمل بدأب وانتظام حتى ايصال هذه التحضيرات الى غايتها، دون الاستعجال ودون الامتناع عن اعادة ما تم فعله مرة.

ومن شأن أنصاف التدابير هنا ان تؤول الى الحد الاقصى من الضرر. وجميع الاعتبارات الاخرى التي يمكن الادلاء بها بصدد عدد اعضاء التفتيش العمالي والفلاحي ستكون في الواقع مبنية على المبادئ البيروقراطية القديمة، على لاوهام القديمة، على كل ما سبق وشجب ويثير ضحك الجميع، الخ..

وفي الحقيقية، توضع المسألة هنا كما يلي:

اما ان نبين منذ الآن اننا اكتسبنا بعض المعارف الجدية في مضمار بناء الدولة (ليس من المحرّم تعلّم شيء ما في بحر خمس سنوات)، واما اننا لا نزال بعد غير ناضجين لهذا الغرض، واذ ذاك لا يجدر التعهد به.

اني اعتقد اننا لن نتخطى حدود التواضع اذا افترضنا، نظرا للمادة البشرية المتوافرة لنا، اننا نملك قدرا كافيا من المعارف نستطيع به ان نبني من جديد، وبدأب وانتظام، مفوضية للشعب واحدة على الاقل. صحيح انه يترتب على هذه المفوضية الواحدة ان تؤثر في جهاز دولتنا بمجمله.

يجب الاعلان فورا عن مباراة لاعداد كتابين دراسيين او اكثر، تبحث في تنظيم العمل على العموم وفي العمل الاداري على الخصوص. ويمكن اتخاذ كتاب يرمانسكي الموجود عندنا اساسا، مع العلم، ونقول هذا بين هلالين، ان هذا المؤلف يعطف بشكل واضح على المنشفية ولا يمكن الاعتماد عليه لوضع كتاب دراسي يمكنه ان يلائم سلطة السوفييتات. ثم يمكن اتخاذ كتاب كرجنتسيف الذي صدر مؤخرا، اساسا؛ واخيرا، قد يفيد ايضا بعض الكتب الدراسية الاخرى التي تبحث في مختلف وجوه المسألة.

ينبغي ارسال بضعة اشخاص ذوي اطلاع ووجدان وذمة الى المانيا او الى بريطانيا لجمع المعلومات والمسندات ودراسة المسألة. لقد ذكرت بريطانيا فيما اذا استحال السفر الى اميركا او الى كندا.

ينبغي تعيين لجنة يعهد اليها بوضع البرنامج التمهيدي للامتحانات التي يجب ان يخضع لها الراغبون في ترشيح انفسهم للاستخدام في التفتيش العمالي والفلاحي؛ والامر نفسه

فيما يخص الراغبين في ترشيح انفسهم لمناصب اعضاء اللجنة المركزية للرقابة.

ان هذه الاعمال والاعمال المماثلة الاخرى لن تعيق بالطبع لا مفوض الشعب، ولا اعضاء هيئة التفتيش العمالي والفلاحي الادارية، ولا هيئة رئاسة اللجنة المركزية للرقابة.

والى جانب هذا، يجب تعيين لجنة تحضيرية يعهد اليها بايجاد المرشحين لمناصب اعضاء اللجنة المركزية للرقابة. وآمل ان يتوافر لنا اليوم من اجل هذه المناصب عدد من المرشحين اكثر مما يكفي، سواء أبين موظفي مختلف الدوائر ذوي الخبرة ام بين طلاب مدارسنا السوفييتية. ومن المشكوك فيه ان يكون من الصواب استبعاد هذه الفئة او تلك مسبقا. ومن المحتمل ان يترتب علينا اختيار ذاتية متنوعة في هذه المؤسسة حيث يجب علينا ان نبحث عن ائتلاف بين الصفات العديدة، بين الكفاءات المتباينة. وهكذا سيتعين بذل جهد كبير هنا لوضع لائحة المرشحين. ومثلا، سيكون من غير المرغوب فيه قبل كل شيء ان نؤلف هذه المفوضية الجديدة حسب نموذج واحد، قل من الناس من طراز الموظف، او بان نقصي منها الناس من طراز المحرض، او الناس الذين سمتهم المميزة روح العشرة او القدرة على الدخول في اوساط غير اليفة على هذا النوع من الشغيلة، الخ..

* * *

يبدو لي اني اعبر على نحو افضل عن فكرتي اذا قارنت خطتي بالمؤسسات من الطراز الاكاديمي. يجب على اعضاء اللجنة المركزية للرقابة ان ينكبوا، تحت ادارة هيئة

رئاستهم، على دراسة جميع ملفات ووثائق المكتب السياسي دراسة دائبة منهاجية. ويجب عليهم، من جهة اخرى، ان يوزعوا وقتهم بصورة عقلانية بين مختلف اعمال التثبت من تصريف الامور في مؤسساتنا، ابتداء من اصغر المؤسسات الخاصة حتى اعلى مؤسسات الدولة. واخيرا، يجب عليهم ايضا ان يدرسوا النظرية، اي نظرية تنظيم العمل الذي يعتزمون الانصراف اليه كليا؛ ويجب عليهم كذلك ان يقوموا باعمال تطبيقية اما باشراف رفاق قدامى واما باشراف اساتذة من المعاهد العليا لتنظيم العمل.

ولكني اعتقد انه لن تسنح لهم الفرصة لحصر نشاطهم في هذه الاعمال الاكاديمية الصرف. انما يجب عليهم ان يستعدوا، فضلا عن ذلك، لاعمال لا استحي اذا اسميتها باعمال التحضير للصيد، ولا اقول لصيد المحتالين، بل لصيد شيء ما من هذا القبيل، وباعمال اختراع الحيل المعدة لاخفاء حملاتهم وهجماتهم، الخ..

ان اقتراحات كهذه من شأنها، في مؤسسات اوروبا الغربية، ان تثير غضبا لا سابق له، ان تبعث شعورا بالسخط الاخلاقي، الخ.، ولكني آمل اننا لم نبلغ بعد هذه الدرجة من البيروقراطية. فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تكتسب بعد عندنا قدرا من المهابة بحيث يترتب علينا ان نستاء من فكرة الرغبة في القبض على احدهم. ان جمهوريتنا السوفييتية قد بنيت منذ وقت قصير جدا، واننا لنرى عليها من النوافل اكواما واكواما، بحيث ان احدا لن يفكر في الاستياء من فكرة انه من المحتمل اجراء التنقيبات في هذه الاكوام بواسطة بعض الحيل وبعض محاولات السبر التي تقصد احيانا مصادر بعيدة

نسبيـــا، او تجـري بسبل ملتويـــة نسبيـــا. وحتى اذا ما فكّر احدهم في الاستياء من هذه الفكرة، ففي المستطاع التأكيد اننا سنضحك عليه جميعا بكل طيبة قلب.

ان تفتيشنا العمالي والفلاحي الجديد، كمـا نأمل، سيترك بعيدا عنه وراءه هذه الصفة التي يسميها الفرنسيون pruderie والتي يمكننا ان نسميها التكلف المضحك او التزمت المضحك، والتي تخدم بكل روعة مآرب كل بيروقراطيتنا، سواء أفي مؤسساتنا السوفييتية ام في مؤسسات الحزب، لأن البيروقراطية، ونقول هذا بين هلالين، موجودة عندنا لا في المؤسسات السوفييتية وحسب، بل ايضا في مؤسسات الحزب.

واذا كنت قد كتبت اعلاه انه ينبغي لنا ان نتعلم وان نتعلم في المعاهد للتنظيم العالي للعمل، الخ.، فهذا لا يعني ابدا اني افهم هذا «التعليم» فهما مدرسيا الى حد ما، او اني اقتصر على فكرة التعليم على النحو المدرسي. وآمل ألا يظن اي ثوري حقيقي باني تخليت هنا عن فهم «التعليم» على انه نصبة نصف داعبة، حيلة، احبولة او شيء ما من هذا القبيل. وانا اعرف ان هذه الفكرة من شأنها ان تثير الرعب حقا في دولة جدية ومفرطة في مراعاة الترتيب من دول اوروبا الغربية، وان اي موظف يحترم نفسه لن يوافق حتى على مجرد مناقشاتها. ولكني آمل اننا لم نبلغ بعد هذه الدرجة من البيروقراطية وآمل الا تثير مناقشة هذه الفكرة عندنا الا المزاج الطيب.

وبالفعل، لماذا لا نجمع بين اللذيذ والنافع؟ لماذا لا نستفيد من نصبة داعبة او نصف داعبة لكي نكتشف

شيئا ما مضحكا، شيئا ما ضارا، نصف مضحك، نصف ضار، الخ.؟

ويبدو لي ان تفتيشنا العمالي والفلاحي سيكسب كثيرا اذا ما راعى هذه الاعتبارات، وان لائحة الحالات الغريبة المضحكة التي احرزت بواسطتها لجنتنا المركزية للرقابة او زملاؤها في التفتيش العمالي والفلاحي بعضا من ابهر انتصاراتهم، ستغتني بمآثر كثيرة جديدة يحققها مفتشونا ومراقبونا المقبلون، في اماكن لا يليق ابدا ذكرها في كتب دراسية رزينة ورصينة.

* * *

كيف يمكن الجمع بين مؤسسات حزبية وادارات سوفييتية؟ أليس في هذا شيء غير مقبول؟

اني لا اطرح هذا السؤال باسمي، بل باسم اولئك الذين المحت اليهم اعلاه، حين قلت ان عندنا بيروقراطيين لا في دوائرنا السوفييتية وحسب، بل ايضا في مؤسسات الحزب.

وبالفعل، لماذا لا نجمع هذه وتلك حين تقضي المصلحة بذلك؟ أولم يلاحظ احد يوما، ان جمعا كهذا لعلى درجة قصوى من الفائدة في مفوضية للشعب كمفوضية الشؤون الخارجية، مثلا، وانه مطبق فيها منذ تأسيسها؟ أولا يبحث المكتب السياسي، من وجهة نظر الحزب، جملة من المسائل الكبيرة والصغيرة المتعلقة «بالمناورات المعاكسة» التي نلجأ اليها للرد على «مناورات» الدول الاجنبية، وذلك لكي ندرأ، مثلا،

حيلة ما من جانبها، وتعبيرنا هنا من قبيل التهذيب؟ أليس هذا الجمع المرن بين العنصر السوفييتي الاداري وعنصر الحزب ينبوع قوة فوق العادة لسياستنا؟ اني اعتقد بان ما برر وجوده، ما رسخ في سياستنا الخارجية، وما دخل في العادات الى حد انه لم يعد يثير اي شك في الموضوع، سيكون على الاقل مناسبا بالقدر نفسه (واعتقد انه سيكون مناسبا حتى بقدر اكبر بكثير) فيما يتعلق بمجمل جهاز دولتنا. والحال، يجب على التفتيش العمالي والفلاحي ان ينصرف على وجه الضبط الى تحسين جهاز دولتنا بكليته، ويجب ان يتناول نشاطه جميع مؤسسات الدولة دون اى استثناء، المحلية منها والمركزيـة، والتجاريـة، والدواوينيـة الصرف، والمدرسية، والمسرحية، والارشيف، الخ.، اي بكلمة، جميع المؤسسات دون اي استثناء.

فلماذا اذن بالنسبة لمؤسسة تعمل على نطاق اوسع كهذا وتتطلب فضلا عن ذلك مرونة فوق العادة من حيث اشكال نشاطها، — لماذا اذن لا يصار بالنسبة لها الى القبول بدمج خاص بين هيئة الرقابة الحزبية وهيئة الرقابة السوفييتية الادارية؟

انا، فيما يخصني، لا ارى اي مانع. وفضلا عن ذلك، اعتقد ان هذا الدمج هو الضمانة الوحيدة لنشاط مثمر. واعتقد ان جميع الشكوك في هذا الصدد تنبثق من اكثر زوايا جهاز دولتنا غبارا وقذارة، وانها لا تستحق سوى شيء واحد، هو السخر منها.

* * *

شك آخر: هل من الملائم الجمع بين النشاط المدرسي وممارسة وظيفة من الوظائف؟ يبدو لي ان هذا ليس ملائما وحسب، بل ضروري ايضا. فعلى العموم، ورغم كل موقفنا الثوري من انظمة الدولة في اوروبا الغربية، لقحتنا هذه الانظمة بجملة من اشد الاوهام ضررا وحماقة. وهذه العدوى تأتينا الى حد ما كذلك من بيروقراطيينا الاحياء الذين نقلوها الينا قصدا وعمدا، بأمل ان يتمكنوا غير مرة من الصيد في مـــاء هذه الاوهـــام العكر. وقد اصطادوا في هذا الماء العكر الى حد ان العميان حقا بيننا لم يلحظوا، هم وحدهم، على اي نطاق واسع يجري هذا الصيد.

نحن ثوريون بشكل «رهيب» في كامل ميدان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكن «ثوريتنا» فيما يخص احترام المراتب، والتقيد بالاشكال والعادات في الاصول الادارية، تخلي المكان على الدوام لروح النمطية الاشد تعفنا. وفي الامكان هنا ملاحظة واقع على اعظم جانب من الاهمية، وهو ان اروع قفزة الى الامام في الحياة الاجتماعية غالبا ما يصحبها تردد فاضح امام اقل التغيرات.

وهذا مفهوم، لأن اجرأ الخطوات الى الامام قد تمت في ميدان كان منذ زمن بعيد مجالا للنظرية، في ميدان معنى به بصورة رئيسية، وحتى بوجه الحصر تقريبا، من الناحية النظرية. فان الروسي، الذى تقززت نفسه من الواقع البيروقراطي الكريه، كان يفرج عن قلبه في بيته بتشييد المناهج النظرية الفائقة الجرأة؛ ولهذا كانت هذه المناهج النظرية الفائقة الجرأة ترتدي عندنا طابعا وحيد الجانب

للغاية. وعندنا كانت الجرأة النظرية في الانشاءات ذات الطابع العام تتعايش مع جبانة مدهشة امام اتفه الاصلاحات الادارية. كانت فكرة اعظم ثورة زراعية عالمية تصاغ بجرأة غير معروفة في البلدان الاخرى؛ والى جانب هذا، كان ثمة نقص في الخيال لتحقيق اصلاح اداري من الدرجة العاشرة؛ كان ثمة نقص في الخيال او في الصبر لتطبيق المبادئ العامة نفسها على هذا الاصلاح، هذه المبادئ التي كانت، عند تطبيقها على القضايا العامة، تؤول الى نتائج «باهرة» جدا.

ولهذا تجمع حياتنا الراهنة في ذاتها بصورة مدهشة سمات من الجرأة والاقدام وسمات من الجبانة الفكرية امام اتفه التغيرات.

اني اعتقد ان الحال لم يكن قط على نحو آخر في جميع الثورات الكبيرة حقا لان الثورات الكبيرة حقا تولد من التناقضات بين ما هو قديم ويرمي الى اعادة تكوين القديم، وبين الميل الاكثر تجريدا الى ما هو جديد، جديد الى حد انه لا يعود يتسع لأي حبة من الماضي القديم.

وكلما ازدادت هذه الثورة حزما وعزما، دامت هذه الجملة من التناقضات زمنا اطول.

* * *

ان الميزة العامة التي تصف حياتنا الحالية هي التالية: لقد حطمنا الصناعة الرأسمالية، وسعينا قصارى جهدنا لهدم مؤسسات القرون الوسطى من جذورها، لهدم الملكية العقارية الاقطاعية، وانشأنا على هذا الاساس طبقة الفلاحين الصغار والصغار جدا، الذين يسيرون وراء

البروليتاريا، بدافع من الثقة بنتائج عملها الثوري. ولكنه لن يكون من السهل علينا ان نصمد، بهذه الثقة وحدها، حتى انتصار الثورة الاشتراكية في البلدان التي هي اكثر تقدما؛ لان الفلاحين الصغار والفلاحين الصغار جدا، ولا سيما في عهد السياسة الاقتصادية الجديدة، يظلون، بحكم الضرورة الاقتصادية، في مستوى منخفض جدا من حيث انتاجية العمل. هذا مع العلم ان الوضع الدولي قد قذف بروسيا اليوم الى الوراء، وجعل انتاجية عمل الشعب في بلادنا اليوم اقل، بوجه عام مما كانت عليه قبل الحرب بصورة محسوسة. وقد بذلت الدول الرأسمالية الاوروبية الغربية، عن قصد وبدون قصد، كل ما في وسعها لكي تقذف بنا الى الوراء، لكي تستغل عناصر الحرب الاهلية في روسيا، بغية اشاعة الحد الاقصى من الخراب في البلاد. يقينا ان هذه النهاية للحرب الاستعمارية هي التي كانت تبدو، على وجه الدقة، النهاية التي تنطوي على افضليات محسوسة: اذا لم ندك النظام الثوري في روسيا، عرقلنا على الاقل تطوره نحو الاشتركية، ــ هكذا على وجه التقريب كانت تحلل وتفكر هذه الدول ولم يكن بوسعها، من وجهة نظرها، ان تحلل وتفكر على نحو آخر. ولم تنجز، في نهاية الامر، الا نصف مهمتها. فانها لم تدك النظام الجديد الذي انشأته الثورة، غير انها لم تسمح له كذلك بان يخطو فورا خطوة الى امام تبرر تنبؤات الاشتراكيين، وتمكنهم من تطوير القوى المنتجة بوتيرة سريعة جدا؛ كما انها لم تسمح له بتطوير جميع الامكانيات التي كان من الممكن ان يشكل مجموعها الاشتراكية؛ ولم تسمح له بان يظهر امام الجميع وامام كل فرد بوضوح، بكل جلاء، ان الاشتراكية تنطوي

على قوى هائلة وان الانسانية قد انتقلت الآن الى مرحلة جديدة من التطور تتضمن امكانيات في اقصى الروعة.

وان نظام العلاقات الدولية هي الآن على نحو بحيث ان الدول الغالبة تستعبد احدى الدول في اوروبا، وهي المانيا. ثم ان جملة من الدول، ومن أعرقها في الغرب، قد وجدت نفسها، عقب الانتصار، في اوضاع تمكنها من استخدام هذا الانتصار لاجراء بعض التنازلات التافهة في صالح الطبقات التي تضطهدها، وهي تنازلات، رغم تفاهتها، تؤخر الحركة الثورية في هذه البلدان وتخلق ما يشبه بعض الشيء «سلاما اجتماعيا».

وفي الوقت نفسه، ومن جراء الحرب الاستعمارية الاخيرة على وجه الدقة، نرى عددا كبيرا من البلدان — الشرق، الهند، الصين، الخ.، — قد قذف به خارج طريقه بصورة نهائية. فقد سلكت هذه البلدان نهائيا سبيل الرأسمالية الاوروبية العام. والغليان الذي يخض كل اوروبا اخذ يشمل هذه البلدان. وواضح الآن بنظر العالم بأسره انها سارت في سبيل من التطور لا بد له ان يؤدي الى نشوب ازمة في مجمل الرأسمالية العالمية.

ولذا نواجه الآن السؤال التالي: أترانا نستطيع الصمود بانتاجنا الفلاحي الصغير والصغير جدا، وبما نحن فيه من تلف وخراب، حتى تستكمل البلدان الرأسمالية في اوروبا الغربية تطورها نحو الاشتراكية؟ ولكنها تستكمل تطورها هذا على غير ما توقعناه فيما مضى. انها لا تستكمله عن طريق «نضوج» الاشتراكية فيها بانتظام، بل عن طريق استثمار بعض الدول بعضها الآخر، عن طريق استثمار الدولة الاولى المغلوبة في الحرب

الاستعمارية بالاضافة الى استثمار الشرق كله. ومن جهة اخرى، ومن جراء هذه الحرب الاستعمارية الاولى على وجه الدقة، دخل الشرق نهائيا في الحركة الثورية واجتذب نهائيا الى مجمل الحركة الثورية العالمية.

فاي تاكتيك يفرضه هذا الوضع على بلادنا؟ بكل تأكيد، التاكتيك التالي: ينبغي لنا ان نبدي اقصى الحذر والاحتراس لكي نحافظ على سلطتنا العمالية، لكي نبقي، تحت نفوذها وقيادتها، الفلاحين الصغار والصغار جدا في بلادنا. واننا لنتمتع بافضلية ان العالم باسره ينتقل الآن الى حركة لا بد ان تؤدي الى الثورة الاشتراكية العالمية. ولكن ثمة عائق يعوقنا وهو ان الاستعماريين قد نجحوا في شق العالم كله الى معسكرين؛ وهذا الانشقاق يزداد تعقدا لكون المانيا، لكون هذا البلد حيث الثقافة الرأسمالية راقية فعلا، لا يستطيع النهوض اليوم الا ببالغ الصعوبة. فان جميع الدول الرأسمالية في ما يسمونه الغرب تنقرها تنقيرا وتمنع نهوضهـــا. ومن جهة اخرى، نرى ان الشرق باسره، مع مئات الملايين من الشغيلة المستثمَرين، الذين يعانون اقصى الضنك والاعياء، يواجه اوضاعا لا تستطيع معها قواه الجسدية والمادية ان تصمد ابدا للمقارنة مع القوى الجسدية والمادية والعسكرية في اي بلد من بلدان اوروبا الغربية، مهما كان صغيرا.

أترانا نستطيع تلافي الاصطدام المقبل مع هذه البلدان الاستعمارية؟ أترانا نستطيع الأمل بان تدع لنا التناقضات والنزاعات الداخلية بين البلدان الاستعمارية المزدهرة في الغرب والبلدان الاستعمارية المزدهرة في الشرق، مهلة للمرة الثانية كما جرى للمرة الاولى، حين أخفقت الصليبية

التي شنتها الثورة المضادة في اوروبا الغربية لأجل مساعدة الثورة المضادة في روسيا، من جراء التناقضات في معسكر اعداء الثورة الغربيين والشرقيين، في معسكر المستثمرين الشرقيين والمستثمرين الغربيين، في معسكر اليابان واميركا؟

يبدو لي انه ينبغي الجواب عن هذا السؤال بمعنى ان الحل يتوقف هنا على عدد كبير جدا من العوامل، بمعنى ان ما يتيح بوجه عام التنبؤ بمآل النضال، انما هو مجرد كون الاغلبية الساحقة من سكان الكرة الارضية تعلمهم الرأسمالية بنفسها وتربيهم من اجل النضال.

ومآل النضال يتوقف في آخر المطاف على كون روسيا والهند والصين، الخ.، تضم الاغلبية الساحقة من سكان الكرة الارضية. وهذه الاغلبية هي التي تنجذب منذ بضع سنوات، وبسرعة لا تصدق، الى النضال في سبيل تحررها. وبهذا الشأن، لا يمكن ان يكون ثمة اي شك فيما يتعلق بنهاية النضال العالمي. وبهذا الشأن، فان انتصار الاشتراكية النهائي امر مضمون بصورة مطلقة كاملة.

ولكن ما نحن بصدده، ليس هذا الانتصار النهائي المحتوم للاشتراكية. ان ما نحن بصدده، انما هو التاكتيك الواجب علينا اتباعه، نحن الحزب الشيوعي الروسي، نحن السلطة السوفييتية الروسية، لكي نمنع الدول الاوروبية الغربية المعادية للثورة من سحقنا. فلكي نتمكن من البقاء حتى النزاع العسكري المقبل بين الغرب الاستعماري المعادي للثورة وبين الشرق الثوري والقومي، بين اكثر دول العالم مدنية وحضارة وبين البلدان المتأخرة كبلدان الشرق، والتي تؤلف مع ذلك الاكثرية، — ينبغي ان يتوافر الوقت لهذه الاكثرية لكي تتمدن وتتحضر.

فنحن ايضا نشكو نقصا في المدنية والحضارة، فلا نتمكن من الانتقال مباشرة الى الاشتراكية، مع اننا نملك المقدمات السياسية لهذا الغرض. ينبغي لنا ان نتبع هذا التاكتيك او ان ننتهج السياسة التالية من اجل خلاصنا.

ينبغي لنا ان نسعى جهدنا لبناء دولة يستمر العمال فيها على تولي قيادة الفلاحين ويحتفظون فيها بثقة الفلاحين، دولة يقضي فيها العمال، عن طريق توفير صارم، حتى على اقل مظاهر الافراط والتبديد في ميدان علاقاتهم الاجتماعية.

ينبغي لنا تحقيق الحد الاقصى من التوفير في جهاز دولتنا. ينبغي ان نقضي فيه على جميع آثار الافراط التي خلفت روسيا القيصرية وجهازها الرأسمالي البيروقراطي عددا كبيرا منها.

فهل لن يكون ذلك ملكوت الضيق الفلاحي؟

كلا. فاذا استمرت الطبقة العاملة في تولي قيادة الفلاحين، استطعنا، عن طريق اشد ما يكون من الصرامة في التوفير في ادارة اقتصاد دولتنا، ان نستخدم اقل مبلغ موفر من اجل تطوير صناعتنا الآلية الكبيرة، من اجل تطوير الكهربة واستخراج التراب النفطي بواسطة الماء، من اجل انجاز بناء محطة فولخوف الكهرمائية، الخ..

هنا، وهنا فقط يكمن املنا. وحينذاك فقط نستطيع، حسب تعبير مجازي، ان نستعيض عن حصان بحصان آخر، اي عن الحصان الهزيل لدى الفلاح، حصان التوفيرات المقررة لبلد فلاحي خرب، بحصان تبحث عنه البروليتاريا ولا يمكنها الا تبحث عنه من اجل صالحها، بحصان الصناعة الآلية الكبيرة، بحصان الكهربة، بحصان محطة فولخوف الكهرمائية، الخ..

هكذا اربط في فكري الخطة الاجمالية لعملنا وسياستنا وتاكتيكنا وستراتيجيتنا بمهمات التفتيش العمالي والفلاحي المعاد تنظيمه. وهذا ما يبرر بنظري الاهتمام الاستثنائي والعناية الفائقة العادة اللذين يجب ان نبديهما ازاء التفتيش العمالي والفلاحي، فنضعه على علو استثنائي ونخوّل قادته حقوق اللجنة المركزية، الخ.، الخ..

اما هذا التبرير، فقوامه اننا لا نستطيع الصمود بكل تأكيد الا اذا طهرنا جهازنا الى الحد الاقصى، وخفضنا الى الحد الاقصى كل ما ليس ضروريا ضرورة قصوى فيه. هذا، وسنستطيع الصمود لا في مستوى بلد ذي زراعة فلاحية صغيرة، لا في مستوى هذا الضيق الشامل، بل في مستوى يرتفع اكثر فاكثر نحو الصناعة الآلية الكبيرة.

هذه هي المهام الكبيرة التي احلم بها لتفتيشنا العمالي والفلاحي. ولهذا اقترح له الدمج بين هيئة حزبية عليا كبيرة النفوذ ومفوضية «عادية».

٢ آذار (مارس) ١٩٢٣

«البرافدا»، العدد ٤٩،
٤ آذار ١٩٢٣
التوقيع: ن. لينين

الترجمة نقلا عن نص مؤلفات لينين. الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٤٥، ص ص ٣٨٩-٤٠٦

ملاحظات

١ ـ انعقد **المؤتمر الرابع للكومنترن** (الاممية الشيوعية) من ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الى ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢. جرى افتتاح المؤتمر في بتروغراد، ثم انعقدت جلساته التالية في موسكو ابتداء من ٩ تشرين الثاني. اشترك في اعمال المؤتمر ممثلو ٥٨ حزبا شيوعيا، فضلا عن ممثلي الحزب الاشتراكي الايطالي، وحزب العمال الايسلندي والحزب الثورى الشعبي المونغولي، وكذلك ممثلي اممية الشباب الشيوعية، واممية النقابات، وامانة النساء العالمية، والمساعدة العمالية العالمية، ومنظمة الزنوج في الولايات المتحدة الاميركية.

بحث المؤتمر الرابع تقرير اللجنة التنفيذية للكومنترن والقضايا التالية: السنوات الخمس من الثورة في روسيا وآفاق الثورة العالمية، هجوم الرأسمال، برنامج الكومنترن، مهام الشيوعيين في النقابات، القضيتين الشرقية والزراعية، وغيرها.

وقد أشير في القرار بصدد القضية الروسية الى ان روسيا السوفييتية لا تزال اغنى كنوز التجربة الثورية التاريخية بالنسبة للبروليتاريا العالمية.

حلل المؤتمر بالتفصيل حالة الحركة الثورية العالمية ومهامها واشار الى ان تاكتيك الجبهة الموحدة الذي انتهجه الكومنترن كان صحيحا. وقد وصفت الموضوعات بصدد تاكتيك الاممية الشيوعية وصفا دقيقا هجوم البرجوازية الاقتصادي والسياسي على الطبقة العاملة، ورسمت مهام الاحزاب الشيوعية فيما يتعلق بتنظيم الرد على هجوم الرأسمال، وتعزيز النضال ضد الفاشية على اساس تاكتيك الجبهة الموحدة. وانطلاقا من هذا التاكتيك تقدم المؤتمر بشعار الحكومة العمالية، وقد اعتبرها المؤتمر شكلا ممكنا

لانتقال الى ديكتاتورية البروليتاريا. واشار المؤتمر الى امكان انشاء لحكومة العمالية في ظروف معينة على الاساس البرلماني ايضا، كما اشار بنحو خاص الى ان انشاء حكومة كهذه ووجودها بالذات لا ينفصلان عن لنضال الثوري ضد البرجوازية.

وحلل المؤتمر حركة التحرر الوطني في البلدان المظلومة والتابعة، وقدم للبلدان المستعمرة وشبه المستعمرة شعار الجبهة الموحدة المعادية للاستعمار.

اولى المؤتمر الوضع في مختلف فروع الاممية الشيوعية انتباها كبيرا. وقد أسهمت القرارات التي اتخذها المؤتمر، في تذليل الاخطاء الانتهازية اليمينية والاخطاء الانعزالية العقائدية الجامدة في الاحزاب الشيوعية.

ان تقرير «السنوات الخمس من الثورة في روسيا وآفاق الثورة العالميـة» كان الحدث المركزي في المؤتمر، وقد قدمـه لينين باللغة الالمانية في جلسة المؤتمر الصباحية في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر). ص — ٣.

٢ — **السياسة الاقتصادية الجديدة** («النيب») — سياسة الدولة البروليتارية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية. وقد أسميت هذه السياسة «بالجديدة» خلافـا للسياسة الاقتصادية التي كانت مطبقة في روسيا السوفييتية في مرحلة التدخل الحربي الاجنبي والحرب الاهلية والتي دخلت التاريخ تحت اسم سياسة الشيوعية الحربية (١٩١٨—١٩٢٠). هذه السياسة الاخيرة كانت سياسة اقتصادية فرضتها ظروف الحرب وقد اتصفت باقصى التمركز في انتاج وتوزيع المنتوجات، وبمنع التجارة الحرة، وبالمصادرة العينية التي كان الفلاحون يسلمون الدولة بموجبها جميع فوائض المنتوجات الزراعية.

بعد الانتقال الى السياسة الاقتصادية الجديدة، اصبحت العلاقات البضاعية النقدية الشكل الاساسي للصلة بين الصناعة الاشتراكية والاقتصاد الفلاحي الصغير. ومع الغاء المصادرة العينية، والانتقال الى الضريبة العينية، توافرت للفلاحين امكانية التصرف الحر بفوائض منتوجاتهم وبيعها في السوق وشراء البضائع الصناعية الضرورية بواسطة السوق.

كان القصد من السياسة الاقتصادية الجديدة تامين تحالف اقتصادي وسياسي راسخ بين الطبقة العاملة والفلاحين في بناء الاشتراكية، وتطوير قوى البلد المنتجة في الاتجاه الاشتراكي؛ وكان القصد منها السماح بالرأسمالية ضمن حدود معينة مع وجود المواقع الاقتصادية الاساسية في يد الدولة البروليتارية؛ وكان القصد منها نضال العناصر الاشتراكية ضد العناصر الرأسمالية، وانتصار العناصر الاشتراكية، والقضاء على الطبقات المستثمِرة، وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي. ص — ٣.

٣ — يقصد لينين مقالته «بصدد الصبيانية «اليسارية» والنزعة البرجوازية الصغيرة»، (راجع المؤلفات، الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٣٦، ص ص ٢٨٣—٣١٤). ص — ٤.

٤ — **اوركارت** (١٨٧٤—١٩٣٣) — مالي وصناعي بريطاني. مهندس منجمي من حيث تحصيله. في ١٨٩٦—١٩٠٦، عمل مهندسا في روسيا، في حقول البترول بمنطقة باكو. فيما بعد، اصبح عضوا في ادارة جملة من الشركات البريطانية القائمة آنذاك في روسيا، وكان رئيس «الشركة المتحدة الروسية الآسيوية»، وصاحب مؤسسات منجمية ضخمة في روسيا. بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية، واحد من منظمي الكفاح ضد السلطة السوفييتية. ترأس في بريطانيا الاوساط الداعية الى التدخل، وكان رئيس «جمعية مدائني روسيا». سعيا الى جني المكاسب من التعاون الاقتصادي مع روسيا السوفييتية، بدأ عام ١٩٢١ المفاوضات بشأن الحصول على ممتلكاته السابقة بشكل امتيازات. في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٢، رفض مجلس مفوضي الشعب مشروع الاتفاق مع اوركارت، بسبب من السياسة العدائية التي انتهجتها الحكومة البريطانية حيال روسيا السوفييتية، وبسبب من شروط الاتفاق الجائرة. ص — ١٤.

٥ — **كولتشاك** (١٨٧٣—١٩٢٠) — اميرال في الاسطول القيصري. بمساعدة استعماريي دول الائتلاف، فرض، في عام ١٩١٨، ديكتاتورية

عسكرية برجوازية اقطاعية، في الاورال وسيبيريا والشرق الاقصى. في ربيع ١٩١٩، ترأس الهجوم على الجمهورية السوفييتية. في مستهل ١٩٢٠ حطمه الجيش الاحمر. ص — ١٩.

٦ — «**المائة السود**» — عصابات ملكية انشاها البوليس القيصري لمكافحة الحركة الثورية. كان المائة السود يغتالون الثوريين، ويطاردون المثقفين التقدميين، وينظمون مذابح اليهود. ص — ٢٢.

٧ — في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، مساء، القى لينين خطابا في سوفييت موسكو الذي عقد دورته مع دورات جميع سوفييتات الدوائر بموسكو. وكان آخر خطاب القاه لينين. ص — ٢٣.

٨ — يقصد لينين القرار الذي اتخذته الجمعية الشعبية لجمهورية الشرق الاقصى في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ حول اعادة انضمام جمهورية الشرق الاقصى الى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفييتية. وقد نشرت الجرائد نبأ عنه في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢. ص — ٢٤.

٩ — **دينيكين** (١٨٧٢—١٩٤٧) — جنرال قيصري. ابان الحرب الاهلية، واحد من رؤساء حركة الحرس الابيض. هاجر الى الخارج بعد ما حطمت القوات السوفييتية جيشه في آذار (مارس) ١٩٢٠. ص — ٢٩.

١٠ — في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢، اصيب لينين بنوبة شديدة لمرضه! وفي الايام التالية، ازدادت حالته الصحية سوءا على سوء، وشلت يده اليمنى وقدمه اليمنى. ادرك لينين جيدا خطورة مرضه، واحس بانه قد يصبح عما قريب عاجزا عن اي شيء، فقرر ان يملي جملة من المذكرات يعرب فيها عن افكار واعتبارات يراها «اهم» الافكار والاعتبارات — بصدد سبل بناء الاشتراكية في روسيا، بصدد الحزب والتدابير لتوطيده، بصدد آفاق الحركة الثورية العالمية.

وفي ٢٣ كانون الاول (ديسمبر)، طلب لينين من الاطباء ان يسمحوا له بان يملي على المختزلة خلال خمس دقائق. وبعد السماح له، استدعى ماريا فولوديتشيفا واملى عليها القسم الاول من «رسالة الى المؤتمر». في اليوم التالي، اعرب لينين عن رغبته في مواصلة الاملاء، وجوابا على اعتراض الاطباء، كما روت ماريا اوليانوفا فيما بعد، طرح المسالة بطريقة الانذار: اما ان يسمحوا له بان يملي يوميا، وان خلال فترة وجيزة، «مذكراته اليومية»، كما كان لينين يسمي املاءاته، واما ان يمتنع كليا عن المعالجة. وقد سمحوا للينين، نزولا عند الحاحه، بان يملي يوميا خلال ٥ـ١٠ دقائق. وفيما بعد، اخذت صحة لينين تتحسن تدريجيا، فسمحوا له بان يملي خلال ٣٠ـ٤٠ دقيقة في اليوم.

ورغم المرض الشديد الوطأة جسمانيا، احتفظ لينين بصفاء ذهن تام وقوة ارادة فوق العادة، وتفاؤل عظيم للغاية. وحتى ٦ آذار (مارس)، عندما ساءت حالة لينين الصحية من جديد بشكل عسير جدا، ظل يعمل فعلا، واملى مذكراتـه، واستعد للمؤتمر الثـاني عشر للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي. وفي هذا الوقت املى بضع رسائل كبيرة وخمس مقالات.

في ٢٤ و٢٥ و٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢، واصل لينين الاملاء على ماريا فولوديتشيفا وليديا فوتييفا «رسالة الى المؤتمر». وفي ٢٧ـ٢٩ كانون الاول، أملى لينين الرسالة «حول تخويل «الغوسبلان» وظائف تشريعية».

في ٢٩ كانون الاول، املى لينين مذكراته «بصدد القسم المتعلق بزيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية»، وفي ٣٠ـ٣١ كانون الاول ١٩٢٢، املى الرسالة «بصدد المسالة القومية او مسالة «الحكم الذاتي»»، وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣، املى الاضافة الى القسم الثاني من «رسالة الى المؤتمر».

ابتداء من ٢ كانون الثاني حتى ٩ شباط (فبراير)، املى لينين المقالات التالية: «اوراق من دفتر مذكرات»، «حول التعاون»، «حول ثورتنا (بصدد مذكرات سوخانوف)»، «كيف نعيد تنظيم التفتيش

العمالي والفلاحي (اقتراح مقدم الى المؤتمر الثاني عشر للحزب)»، «ومن الافضل اقل، شرط ان يكون احسن».

فيما بعد، اى في عام ١٩٢٩، كتبت ماريا فولوديتشيفا تقول: «ان جميع المقالات والوثائق التي املاها لينين في المرحلة الممتدة من اواخر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٢ حتى بداية آذار (مارس) ١٩٢٣، كانت تعاد كتابتها، حسب رغبة لينين، بخمس نسخ، واحدة منها طلب ابقاءها له، وثلاث لناديجدا قسطنطينوفنا كروبسكايا، وواحدة لسكرتيريته (السرية تماما). والنسخة المرسلة الى «البرافدا»، مع كل التصليحات والتعديلات النهائية، والمعادة كتابتها كتابة نظيفة، كان لينين يتفحصها، وبعد ذاك كانت تحال الى ماريا اوليانوفا. كذلك كانت تصلّح النسخ الثلاث التي تتلقاها ناديجدا قسطنطينوفنا. وكنت انا احرق مسودات النسخ. وعلى الغلافات المختومة بالشمع حيث كانت توضع نسخ الوثائق بناء على طلب لينين، طلب الاشارة الى انه لا يمكن ان يفتح الغلافات الا فلاديمير ايليتش لينين، وبعد وفاته ناديجدا قسطنطينوفنا. ولكني لم اكتب على الغلافات كلمتي «وبعد وفاته». والنسخ من اجل لينين كانت تجمع في ملف، مشدودة اليه بخيط بغية تسهيل استعمالها».

في ذلك الوقت، لم تنشر الرسائل التي املاها لينين بصدد المسائل الحزبية الداخلية، بينما نشرت «البرافدا» آنذاك المقالات. ان توجيهات لينين في مقالاته ورسائله الاخيرة وردت اساسا لقرارات مؤتمر الحزب الثاني عشر، والمجلس العام الثالث عشر للحزب الشيوعي (البلشفي) الروسي ومؤتمر الحزب الثالث عشر.

في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٧، اتخذ المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي (البلشفي) لعامة الاتحاد السوفييتي قرارا بضم «رسالة الى المؤتمر» (تسجيل ٢٤–٢٥ كانون الاول ١٩٢٢ و ٤ كانون الثاني – يناير – ١٩٢٣) الى المحضر الاختزالي للمؤتمر، وبنشر هذه التسجيلات وغيرها من رسائل لينين حول القضايا الحزبية الداخلية في مؤلفات لينين. ووفقا لهذا القرار، صدرت املاءات لينين بتاريخ ٢٤–٢٥ كانون الاول ١٩٢٢ و٤ كانون الثاني ١٩٢٣ في نشرة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي (البلشفي) لعامة الاتحاد السوفييتي،

العدد ٣٠. اما القسم الثاني من قرار مؤتمر الحزب الخامس عشر، فقد بقي في مرحلة عبادة شخص ستالين دون تنفيذ: فلم تنشر رسائل لينين بصدد القضايا الحزبية الداخلية لا في مؤلفات لينين ولا في اي من المطبوعات الاخرى. في ١٩٥٦، عرضت هذه الرسائل على مؤتمر الحزب العشرين بموجب قرار من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، ثم وزعت على المنظمات الحزبية، ونشرت على نطاق واسع، — في مجلة «كومونيست»، العدد ٩، عام ١٩٥٦، وصدرت في كراس على حدة باعداد ضخمة وادرجت في المجلد ٣٦ من الطبعة الروسية الرابعة والمجلد ٤٥ من الطبعة الروسية الخامسة لمؤلفات لينين. ص — ٣٦.

١١ — يقصد لينين مقالته «بصدد الصبيانية «اليسارية» والنزعة البرجوازية الصغيرة» (راجع المؤلفات، الطبعة الروسية الخامسة، المجلد ٣٦، ص ص ٢٨٣—٣١٤). ص — ٦٧.

١٢ — يقصد لينين، على ما يبدو، وصف كومونة باريس باعتبارها «الشكل السياسي المرن الى اعلى درجة» في كتاب كارل ماركس «الحرب الاهلية في فرنسا» والتقدير السامي «لمرونة الباريسيين»، الذي اعطاه ماركس في رسالته الى كوغلمان بتاريخ ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٧١. ص — ٧٢.

١٣ — يقصد لينين الفقرة التالية من رسالة كارل ماركس الى فريدريك انجلس بتاريخ ١٦ نيسان (ابريل) ١٨٥٦: «سيتوقف كل شيء في المانيا على امكانية دعم الثورة البروليتارية بطبعة ما جديدة لحرب الفلاحين. عندئذ سيكون كل شيء على ما يرام». ص — ٧٢.

١٤ — **صلح بريست** — معاهدة صلح بين روسيا السوفييتية من جهة، والمانيا والنمسا-المجر وتركيا وبلغاريا من جهة اخرى، موقعة في بريست-ليتوفسك بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩١٨، بشروط لصوصية فرضها على روسيا السوفييتية استعماريو المانيا الذين استغلوا بضراوة ووحشية ضعف الجمهورية السوفييتية الفتية الموقت.

بعد ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ في المانيا، الغت الحكومة السوفييتية معاهدة صلح بريست. ص — ٧٦.

محتويات

الى القراء

ان دار التقدم تكون شاكرة لكم اذا تفضلتم وابديتم لها ملاحظاتكم حول ترجمة الكتاب، وشكل عرضه، وطباعته، واعربتم لها عن رغباتكم.

العنوان: زوبوفسكي بولفار، ٢١
موسكو – الاتحاد السوفييتي

В. И. ЛЕНИН

ВОПРОСЫ СТРОИТЕЛЬСТВА СОЦИАЛИЗМА
И КОММУНИЗМА В СССР

На арабском языке

